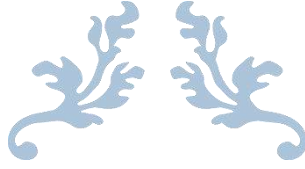




الدبلوماسية البرلمانية
بين تأصيل الماضي
ومقتطفات الحاضر

نانسي طلال زيدان



الدبلوماسية البرلمانية بين تأصيل الماضي
ومقتطفات الحاضر



نانسي طلال زيدان

2021

المراجعة والتنسيق الداخلي:

نانسي طلال زيدان

تصميم الغلاف

بسمة مجدي

بطاقة الكتاب:

مؤلف الكتاب: نانسي طلال زيدان

*نوع الكتاب: دراسات وأبحاث

*عدد الصفحات: 169

*المقاس: 15.24cm*22.86 cm

* الطبعة الأولى: 2021



- To Text Writer/لمراسلة الكاتب/
Nancyfeps2015@gmail.com

الفهرس

5	مقدمة
10	الفصل الأول
10	السياسة الخارجية وأصول الدبلوماسية البرلمانية
14	أولاً: في أصول بلورة الدبلوماسية البرلمانية (نشأة الاتحاد البرلماني الدولي).
18	ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الدولية:-
	أ) المبادرات الدبلوماسية للدول الإسكندنافية برلمانياً ما بعد الحرب العالمية
22	الأولى:-
26	ب) أداء الدول الإسكندنافية في أروقة عصبة الأمم:
30	ج) كيانات الدبلوماسية البرلمانية في العصر الحديث:-
34	الفصل الثاني.....
34	الدبلوماسية البرلمانية وخدمة استراتيجيات حل النزاع وإدارة الأزمات
36	أولاً: دبلوماسية المسار(11/2) :-
	ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية: الوجه العملي لحل النزاعات وإدارة الأزمات (الجمعية
47	البرلمانية للبحر المتوسط نموذجاً):
	أ) الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط: لمحة تاريخية، التكوين، التفويض
47	والهيكل المؤسسي :-
	ب) الخبرة العملية لحل النزاعات وإدارة الأزمات (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض
55	المتوسط):
64	الفصل الثالث.....
64	الدبلوماسية البرلمانية في إفريقيا: ملامح وخبرات
69	أولاً: الجمعية الوطنية النيجيرية وعالم الدبلوماسية البرلمانية:
72	أ) الأساس القانوني للجمعية الوطنية النيجيرية للعلاقات البرلمانية الدولية.....
75	ب) الجمعية الوطنية النيجيرية والدبلوماسية البرلمانية الدولية.....

- 85 ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية الناشئة في جنوب إفريقيا: -
- 93 ثالثاً: الدبلوماسية البرلمانية وقدرة القوة الناعمة لجنوب إفريقيا: -
- 101 رابعاً: البرلمانات الإقليمية والتكامل الاقتصادي الأفريقي: -
- 110..... (أ) الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA): -
- 115..... (ب) برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS): -
- 119..... (ج) المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC-PF): -
- 122..... (د) توافقات البرلمانات الإقليمية: -
- 126..... (هـ) فوائد أنشطة البرلمانات الإقليمية الإفريقية: -
- 131..... (و) القيود التي تواجه البرلمانات الإقليمية الإفريقية: -
- 138 الفصل الرابع
- 139 أولاً: الأداء الدبلوماسي البرلماني عربياً فيما تلي عصر الثورات: -
- 141 ثانياً: مميزات الدبلوماسية البرلمانية مقارنة بالرسمية: -
- 145 ثالثاً: واقع الدبلوماسية البرلمانية العربية: -
- 146..... (أ) البرلمان المصري للدورة البرلمانية (2020/2015): -
- 153..... (ب) برلمانات المغرب العربي: -
- 154..... (ج) الدبلوماسية البرلمانية الخليجية: -
- 159 رابعاً: الدبلوماسية البرلمانية العربية الشابة والقضية الفلسطينية: -
- 161 خامساً: الدبلوماسية البرلمانية عربياً بين العراقل وسبل تفعيل: -
- 161..... أولاً: عوائق ذاتية
- 162:..... ثانياً: عوائق موضوعية

مقدمة

في اليونان القديمة، كانت البعثات الدبلوماسية تهدف لإتاحة نوع من المشاورات والمداوات بين المواطنين في { مجلس "بوليس" the assembly of the polis } حيث العاصمة، لتتم مناقشة الآراء حول السياسات المطلوبة تجاه الولايات الأخرى وكيفية تنفيذها بطريقة شفافة. كان من المتوقع أن يدلي مبعوث بوليس، عند وصوله إلى الولاية المُستقبلية، ببيان عام في المجلس المحلي للإعلان عن رسائل بعثته والغرض منها، وذلك كان يهدف خلق ثقة متبادلة تُدعم بناء العلاقات. ورغم أنه ليس أياً من التاريخ أو تطور الديمقراطية مرهون بالتعهدات الخطية، إلا أن اليونانيين القدماء ذات يوم اعتبروا تلك الرسائل التوضيحية شرطاً مسبقاً لتعزيز الثقة وشفافية العلاقات بين الدول.

وحين خط الرئيس الأمريكي الـ(28) "وودرو ويلسون Woodrow Wilson" نقاطه الـ(14) الشهيرة التي كتبها، والتي حددت مبادئه الخاصة بالنظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الأولى، أعرب في أولي تلك النقاط عن وجهة نظر مفادها أن "مواثيق السلام، تم التوصل إليها علانية وليست سرية بأي درجة، وأنه يجب أن تكون كافة التفاهات المتعلقة بأي شأن دولي- خاصةً الخطوط الدبلوماسية-تمتاز بصراحة وشفافية واضحة للرأي العام. في وقت لاحق، عندما شرح موقفه بمزيد من التفصيل في رسالة موجهة إلى وزير الخارجية "روبرت لانسينغ Robert Lansing" في [12 مارس من العام (1918)]، ذهب إلى رأيه أنه " ... عندما تحدثت عن

الدبلوماسية، لم أكن أعني أنه يجب ألا يكون هناك مناقشات خاصة حول المسائل الحساسة، ولكن يجب عدم الدخول في اتفاقية سرية من أي نوع، وأن جميع العلاقات الدولية، عند ترتيبها، يجب أن تتمتع بشفافية وصرامة" وجاء ذلك في سياق التأكيد على أهمية علنية أية تفاهمات تحدث بين أطراف دولية بغرض أن تكون شفافة ومتاحة للشعوب قبل الحكومات.

على جانب آخر وفي مشهد لواحد من أضخم أحداث العصر الحديث، فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي بنظامه ذو القبضة القوية نقطة محورية في إعادة تشكيل خريطة العالم، حيث بنهاية الحرب الباردة، ظهرت دول أكثر من أي وقت مضى، وكذلك المزيد من الديمقراطيات، لدرجة أن الكتابات الأجنبية تصف ذلك الأمر بمثابة انتصار للديمقراطية باعتبارها نموذجًا للممارسات السياسية، جدير بالذكر أن الديمقراطية البرلمانية حينها تضاعفت في جميع أنحاء العالم، فقد نما عدد الديمقراطيات الانتخابية من (30) فقط في العام (1975) إلى (66) في العام (1987) ثم إلى (121) في العام (2003)، فأصبحت الديمقراطية "قيمة عالمية"، كما اعترفت بها القمة العالمية للأمم المتحدة في العام (2005).¹ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (123/65) و(283/65) هما القراران التي تم إصدارهم لتكون بمثابة حافز مهم لتعزيز مساهمة

¹ P ter BAJTAY, Shaping and controlling foreign policy Parliamentary diplomacy and oversight, and the role of the European Parliament, European Parliament, European Union, 2015, P.7.

الدبلوماسية البرلمانية في المصالحة الوطنية والوساطة ومنع نشوب النزاعات.²

علماً بأنه قد ألفت العالم وركزت المراكز البحثية على تتبع الديمقراطية وبلورة مؤشرات وشروط لقياسها حول العالم، ويأتي في المقدمة مؤشر الديمقراطية، الصادر عن شركة The Economist Intelligence Unit، والذي تأسس في العام (2006)، ليقدم استطلاع سنوي يقيس فيه حالة الديمقراطية في (167) دولة منها (166) دولة ذات سيادة و(165) عضو في الأمم المتحدة، وفق لـ (5) معايير، وهي: التعددية السياسية والعملية الانتخابية، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية، وأداء الحكومة. علماً بأنه في حقبة ما بعد الحرب الباردة، ظهرت جهات فاعلة جديدة واندمجت جهات أخرى في شكل عابر للحدود الوطنية، بما في ذلك البرلمانات، بشكل متزايد ومتكامل مؤسسياً نظراً لتزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول والمنظمات والتكتلات وتداخل القضايا العالمية بشكل معقدة، لدرجة لا تُميز حدود بين ما يُعتبر سلطة وطنية أو دولية، مما أدى إلى "تفكك" الهيمنة الحكومية التقليدية في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

ف نجد أنه مع ظهور نظام دولي قائم على الدول القومية، تلازم التركيز على منهجية الدبلوماسية كعنصر رئيس في إدارة السياسة الخارجية للدولة، تبلور ذلك باستيعاب فكرة أن صياغة المصالح والأولويات

² Durbek Sayfullaev, PARLIAMENTARY DIPLOMACY IN MAKING OF FOREIGN POLICY, THE ADVANCED SCIENCE JOURNAL, Received 02-FEB-2016; Accepted 27-FEB-2016; Online 01-MAR-2016

الخارجية الحيوية للدولة ليس بمنأى عن مراقبة وتدخّل دولي مُتعدد الأطراف، وبالتالي تَطَلّب ذلك "كفاءة الأدوات الدبلوماسية" ليس فقط تكريس فكرة ممارسة الديمقراطية لتوطيد نجاح سياستها الخارجية، ولذلك تُعدّ الدبلوماسية البرلمانية وسيلة فارقة في تدعيم شرعية السياسات والمبادرات الحكومية المعقدة لمُختلف الدول.

فإنّ الفهم الشامل اليوم لمُجال السياسة لا يقتصر فقط على أشكال "السياسة العليا" من سياسات الأمن والدفاع، ولكن أيضًا شَمَل السياسة الاقتصادية وسياسة التنمية والتجارة الدولية بالإضافة إلى عدد متزايد من الجوانب الخارجية لبعض مجالات السياسة المحلية مثل سياسة البيئة والشؤون الداخلية وحماية البيانات، إلا أنّ الدبلوماسية ظلت بمعناها الضيق دون تغيير: سلوك وأسلوب الدولة لتعزيز مصالحها خارجيًا، في المقام الأول في شكل تفاوض ومن خلال مسؤولين مقيمين في العاصمة أو منتشرين في الخارج، فتعنى الدبلوماسية دائماً العلاقات الرسمية عادة بين الكيانات السياسية المستقلة، خاصة الدول بشكل عام، بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحقيق نتائج مفيدة للطرفين. لكن بمعنى أوسع، تُعرّف دبلوماسية القرن الـ(21) بأنها عملية تواصل وتمثيل تهدف إلى تسهيل التفاعل بين مختلف الكيانات والأفراد، وليس الدول حصريًا.

وبالتالي، فقد توسع نطاق الجهات الفاعلة الدولية بشكل كبير والتي تضم بالفعل جهات مُتعددة، بعضها حكومي مثل البرلمانات وبعضها غير حكومي أو يتصف بأنه "شبه دبلوماسي" مثل المنظمات الدولية

والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني والشركات متعددة الجنسيات والشركات المالية والشركات التجارية، بالإضافة للأفراد كذلك، في هذه الشبكة من التفاعلات بين جهات فاعلة متعددة، اكتسبت البرلمانات مكانة خاصة، عزز ذلك الأمر تتضاءل الفجوة بين المشاكل الداخلية والخارجية حيث أصبحت القضايا العالمية تؤثر على حياة عامة الناس، سواء كان الإرهاب أو الأوبئة أو تغير المناخ أو القضايا المالية أو الاقتصادية الدولية.

ففي عصرنا الحالي تعددت أشكال ومجالات الدبلوماسية، لتشتمل على الدبلوماسية التجارية والدبلوماسية الاقتصادية ودبلوماسية الأعمال والدبلوماسية القسرية والدبلوماسية الوقائية وما إلى ذلك وأخيراً وليس أخراً ما نهتم به في هذا الكتاب ألا وهي الدبلوماسية البرلمانية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية وأصول الدبلوماسية البرلمانية

تشير الدبلوماسية البرلمانية إلى مجموعة واسعة من الأنشطة التي يطلع بها أعضاء البرلمان، أو البرلمان كمؤسسة، لزيادة التفاهم المتبادل بين البلدان وتحسين الرقابة على أداء الحكومات أي التأثير على قرارات الحكومة نيابة عن المواطنين، فإن الأنشطة المتعددة الأطراف هي جوهر "الدبلوماسية البرلمانية"، والتي هي أكثر مؤسساتية من التعاون البرلماني "البسيط".

مع انتشار الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، تزايد عدد المنظمات البرلمانية الإقليمية بغزارة وتزايدت كثافة الاتصالات البرلمانية الدولية، وهي تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث نطاق ومحتوى أنشطتها، وولاياتها والقوانين التي تعمل وفقاً لها، وسلطتها وقدراتها، وحجمها ومواردها المالية والمؤسسية، وفيما يتعلق بمدى الانخراط في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فإن المؤسسات البرلمانية الدولية International Parliamentary Institutions (IPIs) التي تضم اليوم حوالي (70) جهازاً، من الاتحاد البرلماني الدولي (تأسس في العام 1889) إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (1949)، وبرلمان أمريكا الوسطى (1975)، ويعمل برلمان الأنديز (1979) أو الجمعية البرلمانية لمنظمة

الأمن والتعاون في أوروبا (1991) كمجالس برلمانية، حيث يتم اختيار أعضائها من أعضاء البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء في تلك المؤسسات الدولية. على عكس البرلمانات المنتخبة بشكل مباشر مثل البرلمانات الوطنية أو البرلمان الأوروبي-والتي يمكنها من بين أمور أخرى-تمرير التشريعات وتقرير الميزانية ومَسْأَلَة السلطة التنفيذية، لكن تلك الكيانات الدولية لا تتمتع بسلطات مباشرة، حيث أنه لم يتم تفويضهم مباشرة من قبل المواطنين، كما أنهم غير مسؤولين أمام الشعوب مباشرة، ولذلك أقتضي الأمر الواقع بأن تكون مشاركتهم وتأثيرهم في الدبلوماسية البرلمانية محدودة نوعاً ما.

فتلك المؤسسات الدولية تنخرط بشكل أساسي في التعاون البرلماني الدولي على الساحة الدولية من خلال مناقشة واعتماد توصيات غير ملزمة بشأن القضايا الإقليمية والدولية الملحة ذات الاهتمام المشترك مع توقع أن يكونوا قادرين على التأثير على السياسات الحكومية ذات الصلة والتطورات الدولية، إلا ان ذلك الأمر يرجع للحكومات والبرلمانات الوطنية بحكم الواقع.

ولكن في حالة الهيئات البرلمانية المنتخبة بشكل مباشر، فإن كلاً منها - كمؤسسة تابعة للدولة-يمكنها التصرف نيابة عن تلك الدولة، مدعومة بالشرعية الديمقراطية التي تتمتع بها، ورغم ذلك عن التصور بأن زيادة المشاركة البرلمانية في السياسة الخارجية والعلاقات الدولية من شأنها أن تقلل من أدوار النواب (المتصورة تقليدياً)، إلا أن في الواقع يُمكن أن تكون المكاسب مفيدة لكافة الأطراف خاصة حفظ التوازن بين البرلمان

وحكومة الدولة ورؤيتها للسياسة الخارجية للدولة بشرط أن يتم تصميم سياسات مرنة بشكل مشترك وبناء علاقاتهم على الثقة المتبادلة. خلاف ذلك، قد يميل البرلمان إلى تطوير سياسة خارجية خاصة به إذا تم توفير الشروط المسبقة للقيام بذلك، مثل السلطة والقدرة والموقف والطموح –وبالتأكيد ذلك قد يُهدد مكانة الدولة وجدول مصالح سياستها الخارجية.

حيث أن أهم الشروط اللازمة لسياسة خارجية برلمانية متميزة هو الترتيبات الدستورية الخاصة التي تتعلق بالبرلمانات الوطنية المنتخبة مباشرة في ظل الديمقراطيات الانتخابية الليبرالية، غالباً ما تهيمن الأغلبية البرلمانية على البرلمانات، والتي يمكن اعتبارها "الذراع الممتدة" للسلطة التنفيذية، وعادة ما يكون أعضاء أحزاب الأغلبية ملتزمين سياسياً تجاه حكومتهم لأن أعضائها، أو رئيس الوزراء على الأقل، يكونوا من تلك الأغلبية نتيجة الانتخابات، في مثل هذه الحالة، يظل دور البرلمان هو توفير الدعم والشرعية لأعمال السلطة التنفيذية. ولكن عندما يكون لدى الأغلبية البرلمانية تطلع وطموح للعمل بشكل مستقل عن سياسات الحكومة - خاصة في السياسة الخارجية، عندها لا تعتمد الحكومة على دعم الأغلبية من الهيئة التشريعية للبقاء في مناصبها، فكلما زادت السلطة والقدرة والموقف والطموح لدى البرلمان بشكل منفصل عن الحكومة قد يكون لدى البرلمان القدرة على اتباع سياسته الخاصة، ويُعد البرلمان الأوروبي مثال جيد لتلك العلاقة التبادلية.

جدير بالذكر بأنه قد أظهر استطلاع لعام (2004)، أجراه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) أن جميع البرلمانات الأعضاء فيه، منخرطون بدرجات وطرق متفاوتة في الشؤون الدولية من خلال تطبيق أدوات مختلفة، لكلاً منها توصيف دستوري مهم في التصديق على الاتفاقيات الدولية والمساهمة في المفاوضات الدولية التي تقودها الحكومة من خلال مراقبتها ومتابعتها، كما أن الدبلوماسية البرلمانية تشمل المساهمة في حل النزاعات، وإرسال مبعوثين إلى عمليات السلام والمشاركة في الوفود الحكومية إلى المؤتمرات الدولية وكذلك في المنتديات العالمية والإقليمية. علماً بأنه في جميع أنشطة الدبلوماسية البرلمانية، يواجه أغلب النواب المنتخبين نفس النوع من التحديات وهي: سُبل جمع المعلومات بشكل سلس وصحيح وكثيف، ونشر المعلومات فيما يتعلق بأنشطتهم وإنجازاتهم بالشكل المنضبط، ومشاركة المواطنين في آلية صنع القرار في السياسة الخارجية.

كما تُعد سياسة الأمن والدفاع، التي تحدد ما إذا كان يجب الذهاب إلى الحرب أو إرسال مهمة عسكرية / مدنية إلى الخارج، من أبرز الأمور التي تظهر فيه أهمية اعتبار البرلمان للنظام الحاكم في الدول باختلافها في ماهية دور وترتيب كلمة البرلمان في تلك الإجراءات، فعلى سبيل المثال، تشارك البرلمانات الوطنية في الاتحاد الأوروبي في عمليات صنع القرار العسكري بدرجات مختلفة. في حين أن الموافقة البرلمانية المسبقة ضرورية في بعض البرلمانات الوطنية في الاتحاد الأوروبي لإرسال قوات إلى الخارج (أي في ألمانيا والسويد ولوكسمبورغ وفنلندا وأيرلندا)، وفي دول أخرى (المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وبولندا والبرتغال)، تتم استشارة

النواب فقط، وفي بعض برلمانات الاتحاد الأوروبي (جمهورية التشيك، واليونان، وبلغاريا، ورومانيا) لا يتمتع أعضاء البرلمان بسلطات رسمية فيما يتعلق بالمشاركة في المهام العسكرية. أيضاً، فيما يتعلق بتمويل العمليات، لم يوافق أي من البرلمانات -باستثناء البوندستاغ الألماني والجمعية الإيطالية- على ميزانيات البعثات الفردية ولكنها تعتمد ميزانيات الدفاع السنوية في إطار الميزانية الوطنية. وبالتالي، نظراً للتنوع الكبير في السلطات التشريعية والاختلافات الجوهرية في الممارسات في السيطرة على سياسات الأمن والدفاع بالإضافة إلى وظائف الرقابة الرسمية المحدودة في البرلمان الأوروبي، يمكن ملاحظة الافتقار إلى الرقابة الجماعية ولا تستطيع البرلمانات الوطنية للاتحاد الأوروبي ولا البرلمان الأوروبي نفسه أن يسيطر على السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تتمتع جميع البرلمانات الوطنية تقريباً بمستوى معين من الثقل السياسي في الإشراف على السياسة الخارجية وتشكيلها.

أولاً: في أصول بلورة الدبلوماسية البرلمانية (نشأة الاتحاد البرلماني الدولي).

جاءت نشأة الاتحاد البرلماني الدولي في العام (1889) كأول سبيل حقيقي لدمج عمل الحكومات والبرلمانات وأعضائها معاً على صعيد دولي، وترجع بلورة الفكرة لكل من-الإنجليزي "ويليام راندال كريمر" والفرنسي "فريدريك باسي"-حيث قاموا بتأسيس رابطة تضم العديد من أعضاء البرلمانات عبر العالم، والتي تحولت بعد ذلك إلى منظمة عالمية مزدهرة كما هي اليوم.

فقد أتى كل من كريمير وباسي من خلفية اجتماعية تختلف تمامًا عن الأخرى، ولكن القاسم المشترك بينهما كان إيمانهما القوي في حل النزاعات الدولية سلمياً، ولكونهما من السعاة الدؤوبين لإفشاء السلام بين الأمم، استحق كل منهما جائزة نوبل للسلام عن جدارة – هذا بالإضافة إلى ست شخصيات أخرى من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي حصلت على نفس الجائزة.

وُلد كريمير في إنجلترا في بيئة يسودها الفقر، حيث عمل في البداية كنجّار ورئيسًا لاتحاد العاملين في المهنة وذلك قبل أن يصبح عضو برلمان في العام (1885) أما باسي، فقد جاء من عائلة فرنسية ثرية وذات نفوذ، وكان رجل اقتصاد له ثقله. وقد عمل كل منهما بمعزل عن الآخر كلٌّ في بلده سعيًا لدعم فكرة التحكيم بين الدول، وذلك قبل أن ينضم كل منهما إلى الآخر على الرغم من الحواجز الاجتماعية والقومية التي فصلت بينهما.³ وقد بدأت فكرة جمع أعضاء البرلمانات من مختلف دول العالم معًا في استقطاب انتباه الدعاة إلى السلام في الفترة ما بين سبعينيات وثمانينيات القرن الـ(19)، ولكن لم يأخذ أحدًا مبادرة تحقيق تلك الفكرة إلى واقع ملموس إلا في العام (1889).

فقد بدأ نجاح تنفيذ الفكرة حين نجح كريمير في إقناع (234) عضوًا برلمانيًا بالتوقيع على وثيقة مقترح اتفاقية تحكيم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقاد كريمير وفدًا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض هذا المقترح على الرئيس الأمريكي "جروفر كليفلاند"، إلا أن مقترح الاتفاقية

³موقع الإتحاد البرلماني الدولي-<https://www.ipu.org/ar/about-ipu/nshat-alathad> 28/12/2020. albrlmany-aldwly

لم يحظَ بموافقة الكونجرس الأمريكي، ولكن زيارة هذا الوفد إلى الولايات المتحدة أطلق حملة تأييد واسعة النطاق لفكرة التحكيم، وقام عضو الكونجرس الأمريكي في يونيو من العام (1888) بتبني مقترح للدخول في التحكيم بشأن النزاعات القائمة مع حكومات أخرى متى أمكن ذلك.

وفي تلك الأثناء، قام باسي بإطلاق مقترح يدعو حكومة بلاده إلى انتهاز كل فرصة من أجل تسوية النزاعات الدولية بالوساطة والتحكيم، وسمع كريمير بشأن ما قام به باسي وقام بمراسلته مقترحاً لقاءً بينهما لتبادل الآراء ووجهات النظر. وذكر كريمير أن بإمكانه القدوم بـ (200) عضو برلماني بريطاني إلى باريس إذا ما تمت دعوتهم إلى اجتماع.⁴

علماً بأن عملهما قاد إلى نهوض أولى المنظمات السياسية الدولية الدائمة وكان حجر الأساس للتعاون المتعدد الأطراف بين الأمم اليوم. وكان للاتحاد البرلماني الدولي دور فعّال في إنشاء محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي في العام (1899)، وشكل الاتحاد وما شهدته من دعوات واجتماعات سبيل إلى قيام مؤسسة دولية تربط حكومات العالم ببعضها هو ما مهد الطريق لإنشاء عصبة الأمم في العام (1919) وأيضاً منظمة الأمم المتحدة في العام (1945).

*الاجتماع التاريخي الأول:-

قام باسي بدعوة كريمير مقترحاً عليه إذا أستطاع أن يصحب معه (6) أعضاء فقط من البرلمان فسيكون الأمر رائعاً. وقد حضر في هذا

⁴ Ibid.

اللقاء (9) أعضاء برلمانيين بريطانيين وانضم إليهم (25) من نظرائهم الفرنسيين. وافتتح باسبي إجراءات هذا الاجتماع وتم انتخابه رئيسًا، بينما احتل كريمر وسير جورج كامبيل نوابًا للرئيس، وبشكل حاسم، قرر الحاضرون في ذلك الاجتماع دعوة أعضاء برلمانات من أنحاء العالم ممن يناصرون قضية التحكيم، فاتحين الباب ولأول مرة من أجل مؤتمرات أكثر جدية. وتم تشكيل لجنة من أجل تنظيم مؤتمر في باريس انعقد يومي [29 و30 يونيو من العام (1889)]، والذي تصادف أن جاء في نفس وقت انعقاد المعرض الدولي في باريس.

وحيثما قام كريمر بزيارة القاعة المتواضعة التي تم اختيارها كمكان للمؤتمر قبل انعقاده ببضعة أيام، تفاجأ كريمر بمستوى القاعة وشعر بأنها أدنى بكثير من مستوى الحدث. لذا هرع كريمر إلى إجراء حجز في فندق كونتينينتال -ذلك المكان الذي تجتمع فيه أفضل قاعات المناسبات والاجتماعات في باريس.⁵

*الحضور الدولي

في هذه المرة حضر الاجتماع (55) عضوًا برلمانيًا فرنسيًا و(28) عضوًا برلمانيًا بريطانيًا، بالإضافة إلى (5) أعضاء إيطاليين وممثل واحد عن برلمانات كل من بلجيكا وإسبانيا والدنمارك والمجر والولايات المتحدة الأمريكية وليبيريا.

⁵ Ibid.

وعلى الرغم من صغر حجم الحضور الدولي، إلا أنه كان كافٍ لإضفاء طابع عالمي على المؤتمر. وفي اليوم التالي، قرر الأعضاء البرلمانيون انعقاد ذلك الاجتماع بشكل سنوي، وبذلك ولد "المؤتمر البرلماني الدولي" بشكل رسمي يوم [30 يونيو من العام (1889)]، والذي لُقّب بعد ذلك بـ "الاتحاد البرلماني الدولي"، وتم انتخاب باسي رئيساً للاتحاد بينما تم انتخاب كريمر كنائب لرئيس الاتحاد. وبعد ثلاث سنوات، حددت المجموعة المقر الرئيسي لها (المكتب البرلماني الدولي) في مدينة بيرن بسويسرا حيث تولى "ألبيرت جوبات" (الذي فاز بجائزة نوبل للسلام للمرة الثانية) منصب الأمين العام بشكل طوعي حتى العام (1909).

وكان كريمر هو من بدأ بالإجراءات التي أضحت على إثرها "كريستيان لانج" أول أمين عام بأجر عن الفترة من العام (1909) إلى العام (1932)، وتمكنت المنظمة من وضع قدمها على أرض مالية أكثر استقراراً على يد "أندرو كارنيجي"، وتبنت المنظمة اسمها الحالي – الاتحاد البرلماني العالمي – في العام (1899).⁶

ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الدولية:-

غالبًا ما توصّف الحرب العالمية الأولى، مع افتراضية عالميتها الجغرافية والاجتماعية، بأنها المحفز الحقيقي للحدثة، وبالتالي يمكن اعتبار الحرب العالمية الأولى بمثابة انهيار النظام القديم للعلاقات الدولية القائم على تحالفات القوى العظمى والدبلوماسية الثنائية السرية. في ضوء الأبعاد الجديدة للقدرة التدميرية للبشرية، كان هناك شعور على

⁶ Ibid.

نطاق واسع خلال الحرب أنه من أجل السلام، كان على النظام الدولي القديم أن يُفسح المجال لنظام دولي جديد، خاصة فيما يتعلق بالتعامل المحلي مع العلاقات الخارجية، ذلك بتوسيع "مبادئ الحكومة التمثيلية الشعبية بروح الديمقراطية الحديثة".⁷

وهكذا قُدمت مقترحات للإشراف الدقيق على عمل الحكومة من قبل الاتحاد البرلماني العالمي بشكل عام، وإنشاء لجان برلمانية للشؤون الخارجية بشكل خاص، فضلاً عن إضفاء الطابع الديمقراطي على التنظيم العام للسلك الدبلوماسي. ونتيجة لذلك، تم تعزيز السيطرة البرلمانية للسلطة التنفيذية في الشؤون الخارجية.

في الوقت نفسه، تمت الدعوة إلى نظام جديد للعلاقات الدولية على أساس مبادئ العالمية والتعددية والدبلوماسية المفتوحة والأمن المشترك، فأصبحت عصبة الأمم أول تعبير- وإن كان غير كامل- عن الروح الجديدة لـ "الدبلوماسية عن طريق المؤتمر". كانت أجهزتها الرئيسية مماثلة لتلك الموجودة في الأمم المتحدة اليوم: الجمعية، لجميع الدول الأعضاء؛ المجلس مع بعض القوى العظمى الدائمة، فضلاً عن عدد من الأعضاء المنتخبين مؤقتاً؛ والأمانة كجهاز إداري. لسوء الحظ، عانت الرابطة من عيبين خلقيين رئيسيين، الأول هو امتناع الولايات المتحدة عن المشاركة في المنظمة، التي ساهم في نشأتها بالأساس رئيسها "وودرو ويلسون"، نظراً لمعارضة الفكرة بشدة من قِبل العديد من النواب

⁷ Götz, Norbert (2005): On the Origins of 'Parliamentary Diplomacy' Scandinavian 'Bloc Politics' and Delegation Policy in the League of Nations. *Cooperation and Conflict* 2005, p276.

الأميركيين، حيث تزعم النائب الجمهوري "هنري كابوت لودج" حركة عارضت ما جاء في معاهدة فرساي، وذلك إيماناً منه أن مثل هذه المنظمات تقوّض الدور الأميركي على الصعيد العالمي، فقدت المنظمة دعم القوة الأمريكية الفاصلة بالإضافة لحالة من التآرجح نتيجة لارتباط العصبية الوثيق بالمصالح المشتركة بين المنتصرين في الحرب العالمية الأولى⁸، فلم يتم اكتمال الكيان بفكرة الإرادة الحرة أو الموقف المحايد.

فكان ميثاق عصبة الأمم، في الواقع، جزءاً لا يتجزأ من معاهدة فرساي للسلام الموقعة (يوم 28 يونيو 1919)، والتي وصفها الدراسات المتخصصة بالشائنة لأنها حملت في رحمها أسباب الضغوط الكافية على ألمانيا سياسياً بالتخلي عن أجزاء كبيرة من أراضيهم لصالح كل من بلجيكا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وجرّدها من مستعمراتها بكل من الصين والمحيط الهادئ وإفريقيا، كما تم تحديد قدراتهم العسكرية حسب شروط المنتصرين، واقتصادياً لما فرضته عليها من التزامات بتعويضات ضخمة، فُدرت بنحو (132 مليار مارك ألماني) بناء على البند (231) الذي حمّل ألمانيا مسؤولية اندلاع الحرب العالمية الأولى⁹. حتى أُصيبت ألمانيا في العام (1921) بتضخم مالي هائل، بالإضافة لتضاعف نسبة البطالة وانهارت العملة. فضلاً عن ذلك، ذهب الرئيس الأميركي الـ(31) هيربرت هوفر (Herbert Hoover) لأبعد بكثير عن طريق الربط

⁸ Götz, Norbert (2005): Ibid.

⁹ طه عبد الناصر رمضان، معاهدة سلام أدت لحرب عالمية قتلت أكثر من 60 مليوناً.

<https://bit.ly/2WRqo9Z>

cited at 28/12/2020

بين معاهدة فرساي وأزمة الكساد العظيم التي عصفت بالاقتصاد العالمي، بل وقد أُصيب المارشال الفرنسي فرديناند فوش (Ferdinand Foch) بعد أن أُطلع على بنود المعاهدة بإحباط شديد وقال مقولته الشهيرة: "هذه ليست معاهدة سلام، هذه هدنة بعشرين عاماً"¹⁰.

لم تكن توقعات المارشال الفرنسي فرديناند فوش خاطئة حيث أن نتائجها تسببت في صعود أدولف هتلر وألمانيا النازية وفتيل اشتعال الحرب العالمية الثانية¹¹، والأسوأ من ذلك كله، أن نظام العقوبات المنصوص عليه في المعاهدة نادراً ما تم تنفيذه ضد منتهكي السلام، مما قوض بشكل فعال الإيمان بالفكرة الهيكلية للنظام الدولي.

وللإنصاف فقد أحرزت العصبة بعضاً من النجاحات المحدودة، حيث أنها في أوائل عشرينيات القرن الـ(20)، سوّت بعض المنازعات الإقليمية مثل النزاع الذي نشب بين فنلندا والسويد حول جزر أولند، وبين ألمانيا وبولندا حول سيسيليا العليا، وبين العراق وتركيا حول مدينة الموصل، كما كافحت المنظمة تجارة الأفيون الدولية وخففت من حدة أزمة اللاجئين في روسيا بقدر من النجاح. وقد وفرت العصبة — بعملها كمنظمة أم لوكالات مثل منظمة العمل الدولية والمحكمة الدائمة

¹⁰ Ibid.

حسن الرفاعي و أليستير جيميسون. بعد قرن على توقيعها.. أبرز 7 نتائج لمعاهدة فرساي التي غيرت وجه العالم، 2019/6/28
<https://bit.ly/34RCQnQ> cited at 28/12/2020

للمعدل الدولي (سلف محكمة العدل الدولية الحالية) نموذجاً لمنظمة الأمم المتحدة المستقبلية¹².

(أ) المبادرات الدبلوماسية للدول الاسكندنافية برلمانياً ما بعد الحرب العالمية الأولى:-

بحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، حققت الدول الاسكندنافية الثلاث الدنمارك والنرويج والسويد منظوراً خاص بها حول التنظيم الدولي مع بعض الاختلافات بينهم فيما يتعلق بالأسلوب والإدارة، ولكن استندت نظرتهم إلى التاريخ المشترك، والقرب الثقافي الوثيق والتجارب السياسية المماثلة فيما بينهم، وكذلك على انفصالهم عن سياسات القوة الأوروبية في القرن الـ(19)، وعلى سياسة الحياد المشتركة أثناء الحرب. كما أنه في الدول الاسكندنافية على الصعيد المؤسسي، تم تعزيز السبل لبلورة مجموعة جمعيات في البلدان الثلاثة على مدار الأعوام (1882/1883)، والتي أصبحت نواة لشبكة كثيفة من الجمعيات التي تنادي بالحياد الدائم للشمال عن موجات وتوجهات الحروب.¹³ كما كان أيضاً من المهم بالنسبة لهم إنشاء فرع إسكندنافي خاص داخل الاتحاد البرلماني الدولي في العام (1907) وعقد اجتماعات منتظمة لرؤساء الدول الثلاثة والمؤتمرات الوزارية خلال الحرب العالمية الأولى.

خلال الحرب، تم تقديم عدد من المقترحات التي تشير إلى أشكال مختلفة من المنظمات الدولية في الدول الاسكندنافية. والأهم من ذلك، قادت

¹² يوسي إم هانيمكي. الأمم المتحدة مُقدمة قصيرة جداً. ترجمة. محمد فتحي خضر. مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة، ص 16-17.

¹³ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.268.

المجموعات البرلمانية الاسكندنافية المتواجدة داخل هيكل الاتحاد البرلماني الدولي مبادرة مُشتركة أدت إلى تعيين لجان من قبل حكومات الدول الثلاث في بداية العام (1918)، وكان لهذه اللجان مهمة التحضير لحماية مصالح الدول المحايدة بمجرد انتهاء الحرب. كان هذا يعني وضع خطة مشتركة لمنظمة قانونية دولية، بحلول ذلك الوقت أصبح إنشاء منظمة سلام دولية فكرة شائعة يدعمها المتحاربون في كلا المعسكرين. أدى الاجتماع التمهيدي الشامل للجان المُختصة في كوبنهاغن في ربيع العام (1918)، إلى التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي للدول المحايدة مكلف بإعداد مقترح لإنشاء منظمة دولية. ورغم أن الفكرة بدت غير مناسبة للمحايد من الدول الأوروبية، إلا أن الدول الاسكندنافية واصلت العمل بمفردها. بعد فترة وجيزة من الهدنة في نوفمبر من العام (1918)، وافقت اللجان المتعاونة على مسودة اقتراح لـ "منظمة قانونية دولية"، ولكن على حد تعبير اللجنة السويدية كان لابد أن تكون محدودة النطاق، بوجهة نظر راعية لفكرة إن المؤتمرات الدولية الدائمة لا يجب أن تصبح نوعاً من "البرلمانات الدولية".¹⁴

من وجهة النظر الاسكندنافية، كانت هناك برامج أخرى بعيدة المدى في الدول الاسكندنافية، مثل ما سُمي بـ "برنامج الحد الأقصى" للقطاع الراديكالي من دعاة السلام السويديين الذي سعى إلى إنشاء برلمان عالمي، ونزع السلاح الكامل وقبول التحكيم الإجباري لجميع النزاعات. تم تبني أهداف مماثلة في بيان اللجنة الاسكندنافية الهولندية، وهو مشتق زمن

¹⁴ Ibid.

الحرب من اجتماع الاشتراكية الدولية في ستوكهولم في العام (1917)، كما قررت اللجنة أن السيطرة البرلمانية على السياسة الخارجية يجب تعزيزها لخدمة فكرة التغلب على الدبلوماسية التقليدية، وأيضًا بذكر الاقتراح الذي قدمه البعثة النرويجية في عصبة الأمم، برئاسة "فريتيوف نانسن"، حيث اقترحت الخطة مؤتمرًا عالميًا يضم ممثلين منتخبين من قبل المجالس الوطنية وتمثيل يتناسب مع "السكان والأهمية الدولية"، بالإضافة إلى مجلس تنفيذي مع أعضاء منتخبين من قبل ممثلي برلمان عالمي والدول المنفردة.

بحلول يناير من العام (1919)، عُقد مؤتمر باريس للسلام مع مشاركين من (27) دولة إما أعلنت الحرب على ألمانيا أو قطعت العلاقات الدبلوماسية معها، وتم تفويض مهمة صياغة ميثاق عصبة الأمم إلى لجنة مؤلفة من (14) دولة برئاسة "وودرو ويلسون"، وشكل حينها الاقتراح البريطاني الأمريكي أساس المناقشة.

علمًا بأن الحكومات الاسكندنافية أرسلت مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في ديسمبر من العام (1918) تؤكد على أهمية السماح لجميع الدول المتحضرة بالمشاركة في إنشاء عصبة الأمم، ولم يتلقوا إجابة رسمية، ولكن تم التنويه بحسن النية ومنحهم لاحقًا المشاركة في جلسة استماع غير رسمية للجنة فرعية تابعة للجنة الجامعة. في مارس من العام (1919)، مُنحت الفرصة لممثلي (13) دولة محايدة للتعبير عن آرائهم حول المسودة البريطانية الأمريكية، فاقتربت السويد، على سبيل المثال، أن يتم تجميع الدول على أساس القرب الجغرافي أو الثقافي من أجل

ضمان اختيار تمثيلي في تعيين السلطات الثانوية لمجلس العصابة، كما اقترحت النرويج عقد اجتماعات سنوية للجمعية، وزيادة الحد الأقصى لعدد المندوبين لكل بلد من ثلاثة إلى خمسة، وإعلان مداولات هيئة المندوبين. كان أحد دوافع الزيادة المقترحة للوفود هو محاولة السماح بإدراج ممثلين عن كل من الأحزاب السياسية الرئيسية.¹⁵

تمت دعوة الدول المحايدة الد (13) التي تمت استشارتهم لاحقًا للانضمام إلى العصابة كأعضاء أصليين دون الحاجة إلى الخضوع لإجراءات التقديم العادية. في الأيام الأولى من مارس من العام (1920)، أعطت البرلمانات الإسكندنافية الثلاثة موافقتها، فبينما صوت **Rigsdagen** الدنماركي بالإجماع لصالح الانضمام إلى العصابة، عارض حزب العمال النرويجي هذه الخطوة لأنه اعتبر العصابة مشروعًا إمبرياليًا، وفي السويد، عارض المحافظون عضوية العصابة بشكل قاطع على أسس مبدأ الحياد، بدعم من الزراعيين، وكثير من عناصر المؤسسة والقيادة العسكرية.¹⁷

على الرغم من الاختلافات الملحوظة في درجة الموافقة التي تم الإعراب عنها للانضمام إلى عصابة الأمم، فقد كانت هناك أوجه تشابه في النظرة بين الدول الإسكندنافية الواحدة وداخلها. لم يتم الترحيب بالعصابة من قبل أي حزب سياسي، ووصفت عمومًا بأنها مؤسسة تعاني من أوجه قصور خطيرة، ومن الممكن وصف السويد بأنها كانت متحمسة، بشكل يفوق النرويج والدنمارك. فكان للدول الإسكندنافية تقليد راسخ في

¹⁵ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.269-270.

¹⁶ Rigsdagen هو اسم الهيئة التشريعية الوطنية للدنمارك من (1849 إلى 1953). وكان Rigsdagen هو أول برلمان في الدنمارك، وقد تم دمجها في دستور (1849).

¹⁷ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.270.

التنسيق بشأن مسائل السلام والمنظمات الدولية مما أدى إلى إطار مرجعي مشترك ونهج سياسي مشترك، وعلى الرغم من عدم عقد اجتماعات لوزراء الخارجية في الفترة من العام (1922) إلى العام (1932)، فقد تم تنسيق السياسات الإسكندنافية في جنيف طوال سنوات ما بين الحربين. أخذ التفاعل شكل اجتماعات رسمية وغير رسمية واتصالات شخصية وثيقة بين الوفود، فضلاً عن تبادل وجهات النظر بين مختلف فروع الإدارة.

ب) أداء الدول الإسكندنافية في أروقة عصبة الأمم:

منذ البداية، عملت الدنمارك والنرويج والسويد كمجموعة موحدة داخل عصبة الأمم، وكان يُنظر إليهم على أنهم "حلفاء للولايات الشمالية"، وكانت النتيجة المؤسسية للتمائل الإسكندنافي أنه تم وضع نظام تناوب فيما يتعلق بالتمثيل في المجلس واللجان المختلفة داخل العصبة. في المجلس، ترأست السويد تمثيل الدول الإسكندنافية فيما بين العام (1923) إلى العام (1926) ومن العام (1936) إلى العام (1939)؛ والنرويج تصدرت تمثيل المجموعة بين العامين (1931-1933)، والدنمارك، من العام (1934) إلى العام (1936)، علاوة على ذلك، كانت فنلندا عضوًا في المجلس من العام (1928) إلى العام (1930) ومن العام (1939) إلى العام (1946)، وبالتالي اعتبرها البعض، على الأقل، جزءًا من تناوب الشمال الأكبر. بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، تبنت فنلندا سياسة خارجية مماثلة لسياسة الدول الإسكندنافية.¹⁸ في الواقع،

¹⁸ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.271.

مكنت السياسات الماهرة الدول الاسكندنافية من التغلب على صغر حجمها وتولي دور بارز في جنيف، وممارسة القيادة ليس فقط كمتحدثين باسم الدول الصغيرة ولكن كطليعة للعصبة.

الوفود الاسكندنافية في العصبة منذ البداية، حققت مكانة إسكندنافية قوية من خلال المشاركة بزيارة كبار السياسيين إلى اجتماعات الجمعية العامة، كما تم اتباع هذا الشكل أيضًا في تكوين الوفود إلى جنيف، مع عنصر التمثيل البرلماني القوي، والذي لم يتطور فقط كممارسة جديدة، ولكن في الواقع تطورت أيضًا كفكرة جديدة. كما أوضح "إيرلينج بيول"، في مذكراته، يتذكر وزير الخارجية الدنماركي "بيتر مونش" (1929 إلى 1940) خطأً أنه انتقد تشكيل وفد بلاده إلى المؤتمر الثاني في لاهاي لعام (1907) لعدم ضم ممثلًا عن البرلمان أو منظمات السلام. فقط في العام (1910)، عندما أعدت الدنمارك وفدها للمؤتمر الثالث في لاهاي، تم النظر بجديّة في النواب البرلمانيين وفي الواقع تم تعيينهم. ومع ذلك، تم إلغاء المؤتمر بسبب الحرب العالمية الأولى، ولم يدخل هذا القرار حيز التنفيذ.¹⁹

في الدول الاسكندنافية، كان المبدأ الأساسي المتبع منذ البداية هو إرسال ممثلين عن الأحزاب البرلمانية الرئيسية، وعادة ما يتم اختيارهم أيضًا من قبل أحزابهم، ويتم تفويض هؤلاء الممثلين بالتحدث باسم الحكومة وبالتالي كانوا ملزمين بالالتزام بالتعليمات الحكومية التي نوقشت سابقًا.

¹⁹ Götzt, Norbert (2005), op.cite. p.272-273.

وهذه الطريقة مُنحت المعارضة السياسية فرصة للمشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها، لكنها كانت مقيدة أيضًا بالمسؤولية المشتركة.

وقد لوحظ أن الدنمارك أرسلت تقريبًا نفس البرلمانيين الذين عملوا كخبراء في السياسة الخارجية لأحزابهم إلى اجتماعات العصبة عامًا بعد عام دون تغيير، توجد هياكل مماثلة في البلدان الاسكندنافية الأخرى، علمًا بأنه في عالم الأمم المتحدة، ومنذ منتصف الستينيات، اتسم التمثيل البرلماني في الوفود بتبديلات متكررة بسبب إضفاء الطابع المهني على العمل التشريعي.²⁰

فقد دعا الاتحاد البرلماني الدولي جمعية عصبة الأمم إلى اختيار الممثلين الوطنيين على أساس ديمقراطي، وحدد ذلك على أنه التمثيل المتكافئ لجميع الأحزاب السياسية، وبالفعل في الجمعية الأولى، كان هناك في الواقع العديد من البلدان ذات الطابع السياسي وأحيانًا ذات طابع سياسي واسع التمثيل؛ ولعل أبرز مثال على ذلك كان بريطانيا العظمى بوفدها الثلاثي. في حين أن الدنمارك هي الدولة الوحيدة التي تم فيها تعيين ممثلي الأحزاب المختلفة من قبل هذه الأحزاب وليس من قبل الحكومة. لذلك، أصبحت الدنمارك نموذجًا للتفويض الديمقراطي بشكل عام.²¹

ومع ذلك، فقد انحرفت النرويج إلى حد ما عن النمط الاسكندنافي من حيث أن مبدأ التمثيل السياسي للأحزاب في البداية كان ثانويًا لمبدأ

²⁰ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.273.

²¹ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.274.

اختيار العناصر المتميزة، فقام "فريدتيوف نانسن" على وجه الخصوص بتأثير قوي على سياسة بلاده في جنيف، حيث أنه كرئيس للوفد النرويجي، كان نانسن رسميًا أعلى من رئيس الوزراء "أوتو بلهر" في جمعيات العامين (1921) و(1922)، الذي اختار المشاركة كمندوب منتظم. في السنوات الأولى للعصبة، حافظ الوفد النرويجي في تمثيله في حيز عصبة الأمم على درجة عالية من الاستقلال عن سيطرة البرلمان النرويجي الوطني.²²

في العام (1923)، تدمرت اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية من أن النرويج، على حد علمها، هي العضو الوحيد في العصبة الذي لم يرسل عضوًا واحدًا في البرلمان النرويجي إلى جنيف. ربما نتيجة لهذه الشكوى، تم ضم رئيس البرلمان إلى الوفد في نفس العام. وقد نجح "سي.جي. هامبرو" في نهاية المطاف في توسيع نفوذ البرلمان بصفته حينها رئيس البرلمان النرويجي المنتخب حديثًا. ومع ذلك، يبدو أنه أستمرو نوع من الافتقار إلى درجة من التنظيم والشفافية في اختيار البرلمانيين، وأستلزم الأمر تعديل لمبدأ التمثيل غير الحزبي في النرويج، مثالاً على ذلك، فلقد رفض أحد الأحزاب (حزب العمل) لفترة طويلة التعاون في الأمور المتعلقة بعصبة الأمم، ولم يكن ممثلًا في الوفود، حتى وصل حزب العمل إلى تشكيل الحكومة في العام (1935)، وأستطاع ان يتبنى موقفًا أكثر براجماتية ليشارك ويُعزز مصالحه ونفوذ تأثيره.

²² Ibid.

أيضاً يمكن القول بأن فنلندا استخدمت نفس طريقة التفويض البرلماني مثل الدول الاسكندنافية منذ البداية. بالفعل عندما تمت مناقشة مشروع القانون الخاص بتفويض الحكومة للتقدم لعضوية عصبة الأمم في اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، تم اقتراح أن يتم انتخاب المندوبين من قبل البرلمان، وليس من قبل الحكومة.²³ وفي إجمالي الأمر، لم ينجح كيان عصبة الأمم، ولم يستمر، إلا أن تجربة دول الشمال فيه وأداء عناصرها البرلمانية جديرة بالملاحظة والاحترام، لأنها كانت أول ملامح لتأسيس ممارسة الدبلوماسية البرلمانية بشكلها العالمي، وحتى الآن تُعتبر تجربة دول الشمال البرلمانية والديمقراطية من أكثر النماذج نجاحاً والتي يُمكننا الاستعانة بها وترقيتها عن قرب للاستفادة الفعلية في إحداث تطور ديمقراطي برلماني.

ج) كيانات الدبلوماسية البرلمانية في العصر الحديث:-

تجددت التجربة بشكل أكثر نجاحاً مع البرلمان الأوروبي تحت لواء الاتحاد الأوروبي حيث بدأ منذ العام (1979)، ليمثل البرلمان الأوروبي مع مجلس الاتحاد "السلطة التشريعية للاتحاد الأوروبي" وتوصف بأنها واحدة من أقوى الهيئات التشريعية في العالم، فيتكون البرلمان من (750) عضو، يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام المباشر، يمثلون نحو (375) مليون مواطن في (15) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، وتصل الدورة البرلمانية لمدة خمس سنوات.

²³ Götz, Norbert (2005), op.cite. p.276

كان أول ظهور لمفهوم البرلمان الأوروبي في معاهدة روما العام (1957)، وأول انتخابات برلمانية أوروبية مباشرة أجريت في يونيو من العام (1979)، أي بعد (34) سنة من نهاية الحرب العالمية الثانية، فكان التحول الجذري من مرحلة الاقتتال الأوروبي، لمرحلة التصالح والتعاون الجدي بين الأمم الأوروبية. وقد زادت المعاهدات الأوروبية بعد مزاولة أنشطة البرلمان الأوروبي وذلك ما يُثبت قوة تأثير التواصل الجدي بين نواب الشعوب والحكومات، وخاصة معاهدة ماستريخت في العام (1992) ومعاهدة امستردام في العام (1997)، اللتان حولتا البرلمان الأوروبي الى مؤسسة تشريعية تقوم بدور مشابه لدور البرلمانات الوطنية، مما ساعد على بلورة ذلك النموذج المشرف من التكامل والنهوض الأوروبي.

فما تم استخلاصه وتسجيله في الأذهان من التجربة الأوروبية حين أسست للدبلوماسية البرلمانية و بلورة ملامحها حين مرت بعصور مختلفة ومراحل تاريخية تتراوح بين حروب واقتتال أوروبي، ثم الانتقال لحالة من التصالح والتعاون الذي شمل القارة الأوروبية قاطبة، ثم الوصول لدرجة راسخة من الرخاء بعد تطور قدرة وفاعلية أحد أهم الأدوات وهي الدبلوماسية البرلمانية، كأحد أهم السبل للتواصل و نقل المعلومة بشكل صحيح دون تشوية من وسطاء، كما أنها تليين المواقف بين الأطراف المتنازعة في أوقات الأزمات، بما يحفظ درجة ضرورية من الود بين الشعوب و نوابها لبرلمانيين حتى في ظل اختلاف سياسات الحكومات.

وفي إطار تطور ظاهرة الدبلوماسية البرلمانية، يأتي البرلمان الأفريقي الذي تأسس في العام (1976)، ثم تغير الاسم في (18) مارس من العام (2004) إلى "برلمان عموم أفريقيا"، ليشكل التجربة الأفريقية في بلورة كيان يجمع دول القارة في إطار نقاشي وتنظيمي يهدف لتكامل الجهود، ويبلغ عدد أعضائه نحو (230) نائب، يتم اختيارهم من خلال برلمانات الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي البالغة (46) دولة أفريقية.

ومن المفارقات أن فكرة البرلمان العربي، ظلت فكرة مطروحة منذ خمسينيات القرن الماضي في إطار جامعة الدول العربية حيث تقدمت أمانة جامعة الدول العربية في العام (1955) بمقترحات لتعديل ميثاقها، وإضافة هيئة جديدة في شكل جمعية شعبية، ولم تتم الاستجابة لهذا المقترح آنذاك، ومع موجات المؤازرة العربية التي عاشتها الأمة العربية في أوائل السبعينات على هيئة أشكال مختلفة من التضامن والعمل العربي المشترك بين المؤسسات السياسية والمهنية والنقابية العربية. فقد عُقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي في دمشق ما بين (19-21) يونيو من العام (1974). وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن عدد من برلمانات الدول العربية وهي: الأردن - البحرين - تونس - السودان - سوريا - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - موريتانيا. وتدرجياً توسعت عضوية الاتحاد بانضمام برلمانات عربية جديدة إليه، وأصبح الاتحاد الآن يضم (22) شعبة برلمانية تمثل البرلمانات ومجالس الشورى في جميع البلدان العربية. كان أحد أشكال تفعيل نشاط الاتحاد البرلماني العربي في دعم تأسيس المؤتمر الدوري العربي الأفريقي في العام (1990)، وأطلاق اتحاد برلمانات منظمة المؤتمر الإسلامي في العام (1999)، إلى أن دعم الاتحاد

تأسس "البرلمان العربي"، وقد تم تنفيذ ذلك بمقتضى قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر عن الدورة العادية السابعة عشر المنعقدة بمدينة الجزائر بتاريخ (23 مارس من العام 2005).

الفصل الثاني

الدبلوماسية البرلمانية وخدمة استراتيجيات حل النزاع وإدارة الأزمات

في ظل أن الإطار المؤسسي الذي تُمارَس فيه الدبلوماسية البرلمانية المتعددة الأطراف في الغالب هو "الهيئات البرلمانية الدولية"، بكل ما تحمله من أوجه سياسية واقتصادية واجتماعية حيث يتعاون البرلمانيون من أجل تبني "قرارات أو استراتيجيات أو برامج ينفذونها أو يروجون لها بوسائل مختلفة مثل الإقناع أو المناصرة أو الضغط المؤسسي، هناك أيضاً كيانات تجتذب زخم النشاط والتعاون البرلماني ولكنها بمثابة جمعيات برلمانية دولية تشكل نفسها ولا ترتبط بمنظمات دولية وتصنيفها يختلف عن "الهيئات البرلمانية الدولية (IPOs)" International parliamentary Organizations، أي "أجهزة المنظمات الحكومية الدولية الضامنة لتمثيل برلماني عن الدول" و يُعد الوصف الأكثر تطابقاً بمُسمى "الجمعيات البرلمانية الدولية (IPAs) International parliamentary associations"، والتي لا ترتبط بمنظمة دولية ولكنها تشكل نفسها.

يشكل برلمان ميركوسور (بارلاسور)، والاتحاد البرلماني لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمان الأوروبي أمثلة على ذلك التصنيف، وبالتالي ما

يتضمنه ذلك النمط من الأداء الدبلوماسي البرلماني يختلف عما تشهده كيانات أخرى مثل الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) ، والجمعية البرلمانية الدولية للأرثوذكس (IAO) والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، كما يمكن اعتبار "الشبكات العابرة للحدود للبرلمانيين"، بمثابة جمعيات تطوعية للبرلمانيين الوطنيين؛ ويشكل كيان برلمانيون من أجل العمل العالمي (PGA) الممثل الأول لهذه المجموعة، والتي تضم أيضًا منظمات مثل برلمانيين من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (PNND) أو شبكة البرلمانيين الأفارقة لمكافحة الفساد (APNAC) وغيرهم العديد من الكيانات التي تصل (لأكثر من 70) كيان، ويمكن تصنيف الجمعيات والنقابات والشبكات البرلمانية الدولية على عدد من الأبعاد الأخرى أيضًا، على سبيل المثال اعتمادًا على القاعدة الإقليمية أو العالمية لعضويتها ، وتركيزها على قضايا محددة أو تركيزها المتعدد القضايا، ووضعها القانوني، وما إلى ذلك. بناءً على ما سبق، تشمل الجهات الفاعلة في الدبلوماسية البرلمانية البرلمانات الوطنية والبرلمانيين والأحزاب السياسية والبرلمانات المحلية والبرلمانات الإقليمية والدولية²⁴

ذلك مع إدراك أن ظهور البرلمانيين كفاعلين دوليين لا يعني أن الحكومات فقدت دورها المهيمن في تحديد العلاقات الخارجية والدبلوماسية، وعلى الرغم من تحسن قوة مختلف الجهات الفاعلة غير الحكومية في

²⁴ THOMAS GOUMENOS, Parliamentary Diplomacy as 'Track 1 1/2 Diplomacy' in Conflict Resolution, JUL 11 2018, <https://www.e-ir.info/2018/07/11/parliamentary-diplomacy-as-track-1-1-2-diplomacy-in-conflict-resolution/>

الشؤون الدولية بشكل واضح، إلا أن الحكومات والدول لم تفقد أولويتها، بل بالعكس، حيث أنه ترتبط السيادة المستمرة للدول والحكومات في السياسة الدولية كممثلين شرعيين للشعوب وكجهات حاملة للسلطة السيادية ارتباطاً مباشراً بضعف هيكلية للدبلوماسية البرلمانية.

ومن المؤكد أنه هناك تفاوت في السلطة والهيمنة بين الجهات البرلمانية سواء كانت إقليمية أو دولية، حيث تُعد المنظمات البرلمانية الدولية عموماً شمولية التأثير كجهات فاعلة أكثر من الجمعيات الدولية ذات الروح التطوعية، حيث أن الأولى تمتلك سلطات أكبر -استشارية و / أو مراقبة و / أو متعلقة بالميزانية، كما يحظى الفاعلون البرلمانيون النمطيين بوصول سلس إلى عدد من الموارد المتاحة للحكومات (المالية والاستخباراتية ومعرفة الخبراء)، ومن ضمن القيود التي يواجهها العديد من الجمعيات البرلمانية الدولية الافتقار إلى الاستمرارية في عضويتها، والطابع المتقطع لأنشطتها والتداخل بين المنظمات البرلمانية الإقليمية، علاوة على ذلك، فإن تضارب المصالح الوطنية أو الأيديولوجية بين أعضاء الهيئات البرلمانية الدولية، يحد حتماً من قدرتهم على التدخل في الشؤون العالمية.²⁵

أولاً: دبلوماسية المسار (11/2) :-

في أدبيات حل النزاعات ودراسات السلام، تعددت الآراء وزوايا الأطروحات ولكن إجمالياً حل النزاع هو المصطلح الشامل الذي يتضمن

²⁵ THOMAS GOUMENOS, p.2.

عددًا من العمليات. يمكن تحديد ثلاث عمليات حل واسعة النطاق: (1) منع الصراع، (2) إدارة الصراع وتسويته، والتي تهدف إلى احتواء الصراع وإنهائه عن طريق التفاوض و(3) بناء السلام وتحويل الصراع، بهدف تدعيم المصالحة، وترسيخ السلام المؤسسي، وإعادة الإعمار ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي ذلك الصدد هناك حاجة إلى ملاحظتين: أولاً، يشير حل النزاع في المقام الأول إلى اضطرار التعامل مع الصراع العنيف، أي النزاعات العرقية والحروب الأهلية، وأيضًا الحروب بين الدول. ومع ذلك، فإنه ينطبق أيضًا على النزاعات أو الأزمات غير العنيفة على المستويين الدولي والوطني. ثانياً، على الرغم من أن حل النزاع يتضمن وسائل قسرية للتدخل -على سبيل المثال نشر القوات المسلحة من أجل منع التصعيد أو حماية اتفاق (حفظ السلام) أو إنهاء النزاع- والوساطة ("الوساطة بقوة" -"الدبلوماسية القسرية") إلا أنه يتم التركيز على (الأقل إثارة للجدل) بحيث يكون سلميًا قدر المستطاع. وبغض النظر عن الأساليب القانونية لحل النزاعات (التسوية القضائية والتحكيم عن طريق اللجوء إلى محكمة دولية بشكل أساسي)، فإن الأساليب السلمية لحل النزاعات تشمل عمليات أكثر رسمية مثل المفاوضات ومحادثات السلام والوساطة والمساعي الحميدة وبعثات تقصي الحقائق والدبلوماسية الوقائية وتدابير الإنذار المبكر لمزيد من الممارسات غير الرسمية، مثل محاولات بناء الثقة وعقد لجان الحقيقة

والمصالحة، وممارسات العدالة الإصلاحية، والاجتماعات غير الرسمية، وعملية الحوار، والاتصالات غير الرسمية من خلال وسطاء.²⁶

من المهم إدراك أنه يوجد تصنيف شائع للوسائل والجهات الفاعلة في حل النزاعات السلمية بين دبلوماسية "المسار الأول" و "المسار الثاني". تتضمن دبلوماسية المسار الأول ممثلين رسميين حكوميين أو حكوميين دوليين، والذين قد يستخدمون المساعي الحميدة والوساطة وأسلوب "العصي والجزرة" للدفع إلى نتيجة أو فرضها، من ناحية أخرى، دبلوماسية المسار الثاني يشمل وسطاء غير رسميين ليس لديهم جزرة أو عصي. إنهم يعملون مع الأطراف أو مع جماهيرهم لتسهيل الاتفاقات، وتشجيع الأطراف على إيجاد نتائج مرضية للطرفين. باختصار، تشير دبلوماسية المسار الأول في المقام الأول إلى الأساليب الرسمية لحل النزاعات وتشمل الجهات الفاعلة الرسمية، مثل الدبلوماسيين والوزراء ورؤساء الدول وممثلي المنظمات الدولية. تشير دبلوماسية المسار الثاني إلى الأساليب غير الرسمية التي تشمل الجهات الفاعلة غير الرسمية، مثل أعضاء الجماعات المتخصصة، وأعضاء المجتمع المدني، والقادة المجتمعيين والدينيين، والمنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك.

وبالتالي، فإن دبلوماسية المسار الأول لها طابع منظم ورسمي؛ تعمل على مستوى سياسي أعلى ولا غنى عنها لإبرام اتفاق سياسي. تعتبر دبلوماسية المسار الثاني، التي يطلق عليها أيضًا "دبلوماسية المواطن"، مكملة وداعمة للمسار الأول، فهي تتضمن عمليات تفاعلية لبناء السلام بين

²⁶ THOMAS GOUMENOS, *ibid.*

الأفراد والجماعات التي تتمتع بسلطة سياسية رسمية بهدف تعزيز التفاهم والثقة والمصالحة بشكل أفضل، وضمن أدبيات حل النزاع أيضاً، تم اقتراح المزيد من المسارات الدبلوماسية؛ فظهر مفهوم الدبلوماسية "متعددة المسارات"، والذي يشير بشكل أساسي إلى أن حل النزاعات وبناء السلام (أو ينبغي أن يكونا) عملية متعددة المستويات.²⁷

أحد المسارات الدبلوماسية المتعددة التي تم اقتراحها هو دبلوماسية المسار (11/2)، ويُشير كما هو مضمن في المصطلح ذاته، إلى أنشطة حل النزاعات التي تقع بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية. أي المساحة التي يلتقي فيها المسار (1) و (2) ويتواصلان ويتعاونان في تعريف مؤثر لدبلوماسية المسار (11/2)، تم تحديد هذه الشخصية الوسيطة والهجينة على أنها "متدخلون غير رسميين يعملون مع الممثلين الرسميين لأطراف النزاع".

إذا كانت الدبلوماسية الرسمية ضرورية لإبرام اتفاقية سلام، وكانت الدبلوماسية غير الرسمية ذات قيمة لتحديد الأسباب الجذرية للصراع وتنمية ثقة أعمق بين الجماعات (العرقية)، فإن التنسيق بين الجهات الفاعلة على المستوى المتوسط أمر حيوي بالنسبة لسلام قوي وطويل الأمد. عادة ما ينتهي ممثلو أطراف النزاع إلى المستويات الأعلى: كبار صانعي القرار والمسؤولين الحكوميين وقادة المعارضة وممثلي الحركات السياسية. علاوة على ذلك، قد لا يكون الفاعلين المشاركين مسؤولين بشكل مباشر، ولكنهم مخولون صراحة من قبل المسؤولين مثل

²⁷ THOMAS GOUMENOS, p.3.

سياسيون سابقون رفيعو المستوى (مثل مجموعة "الحكماء") أو دبلوماسيون كوسطاء. ومع ذلك، فإن السمة المميزة للمسار (11/2)، هي أن الوسطاء عادة ما يكونون غير مسؤولين، ولديهم صلات معينة بالجهات الفاعلة الرسمية، وجديرون بالثقة ومؤثرين، لكن ليس لديهم قوة سياسية (كبيرة)، وتشمل أمثلة الوسطاء معاهد البحث والمؤسسات والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية ومبعوثي الحكومات الأجنبية (الذين يفتقرون إلى منصب رسمي).²⁸

وبالتالي، يبدو أن دبلوماسية المسار (11/2) تتمتع ببعض السمات الجذابة فيما يتعلق بالمسارين (1) و (2). أولاً، أنها تنطوي على أساليب أكثر مرونة وغير رسمية وتفاعلية من الدبلوماسية الرسمية. علاوة على ذلك، عادة ما يتمتع المشاركون بالسلطة والموارد، مما يعني أن لديهم قوة أكبر للتأثير على التغيير السياسي (قصير المدى) مقارنة بالجهات الفاعلة غير الرسمية؛ بعبارة أخرى، تشبه دبلوماسية المسار (11/2) المسار (2) من حيث الأساليب والوسطاء، في حين أنه أقرب إلى المسار (1) من حيث الممثلين والأهداف النهائية، من ناحية أخرى، نظراً لطبيعة الممثلين، تواجه دبلوماسية المسار (11/2) نفس الضغط السياسي الذي يميز المسار (1)، بينما في الوقت نفسه لا يمتلك الوسيط القوة لتطبيق نهج "العصا والجزر".²⁹

في ظل تصنيف الأدبيات التخصصية تُعتبر الدبلوماسية البرلمانية بمثابة المسار (11/2) للدبلوماسية: كمساهمات في حل النزاعات ونادراً ما يتم

²⁸ THOMAS GOUMENOS, ibid.

²⁹ THOMAS GOUMENOS, p.4.

ذكر الدبلوماسية البرلمانية والبرلمانيين في حسابات مسار دبلوماسية (11/2) ومع ذلك، فقد شارك البرلمانيون في دبلوماسية المسار (11/2)، البرلمانيون ليسوا عملاء رسميين لأطراف النزاع، ومع ذلك فإن وضعهم السياسي يسمح لهم بالمشاركة في أنشطة حل النزاعات متوسطة المستوى، وعلى نطاق أوسع، المساهمة في التحضير لعمليات حل النزاعات والشروع فيها وتنفيذها.

بشكل عام، ترتبط الدبلوماسية البرلمانية ارتباطاً وثيقاً بتعزيز السلام، في حل النزاعات العنيفة أو اللا-عنيفة بين الدول أو داخلها، باعتبار البرلمانيين فاعلين في دبلوماسية المسار (11/2)، حيث أن البيئة التي يعملون فيها بشكل أساسي هي الوسط بين الحكومات، من ناحية، والمواطنين والمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية، من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالوساطة في النزاع، اتخذت المشاركة البرلمانية عدة أشكال:

أولاً، اتخذت الهيئات البرلمانية الدولية مبادرات مختلفة لصنع السلام، مثل زيارة المسؤولين وإجراء محادثات معهم، وتنظيم المفاوضات بين الخصوم، ومراقبة تنفيذ اتفاقات السلام. علاوة على ذلك، فقد يشارك البرلمانيون في بعثات جمع المعلومات ومبادرات بناء الثقة وعمليات منع الصراع، حيث تشارك المؤسسات البرلمانية الإقليمية في بعثات تقصي الحقائق، وبدأت أو شاركت في أنشطة بناء السلام، وعززت الحوار البرلماني الدولي، وما إلى ذلك. وتمثل مبادرات منتدى AMANI الأفريقي³⁰

³⁰ منظمة إفريقية تضم نيروبي وكينيا وتعمل من أجل دعم السلام والديمقراطية. وتم تأسيس الكيان في العام (1998)، بواسطة برلمانيين إقليميين. بغرض خلق مساحة

في منطقة البحيرات العظمى مثلاً على ذلك³¹ ولا يُمكننا تجاوز الإشارة إلى:

أ) أن البرلمانات الوطنية والهيئات البرلمانية الدولية أيضاً تُقدم المساعدة لتطوير المؤسسات البرلمانية في ظروف ما بعد الصراع، في شكل مجموعة من الأنشطة المعروفة باسم "المساعدة البرلمانية" بالإضافة إلى أن البرلمانيون الفاعلون يقدموا الدعم لحقوق الأقليات الإنسانية والسياسية في العديد من المناسبات في بعض البلدان، وهي ممارسة يمكنها أن تُعزز موقفهم وتُعرقل إيذائهم وبالتالي تكون مُساهمة في منع تصعيد الصراع. ومع ذلك، غالباً ما يتم التنبيد بالمساعدة البرلمانية ودعم الأقليات (عادة من قبل الحكومات و / أو الجماعات المهيمنة) على أنها تدخل خارجي غير شرعي أو حتى كأدوات لسياسات الاستعمار الجديد، وفي بعض الحالات، ساهم البرلمانيون في حل النزاعات داخل بلادهم، من خلال العمل كوسطاء بين الحكومة المركزية والجماعات المتمردة. تشمل الأمثلة الناجحة للوساطة البرلمانية في النزاعات بين الدول عملية السلام في آتشيه بإندونيسيا³² بالإضافة إلى اتفاق أراضى هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش³³ حيث أنه بعد استقلال بنغلاديش

تنظيمية تضم جهود البرلمانيين المُهتمين، لتتضاعف كتلة الكيان وأصبح يضم أكثر من (650) برلماني من بوروندي وجمهورية كونغو الديمقراطية وكينيا وروندا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا، وأسم أمانى AMANI معناها السلام تبعاً للغة السواحلية الإفريقية.

³¹ THOMAS GOUMENOS, ibid.

³² شنت حركة آتشية الحرة تمرد بهدف نيل استقلال مقاطعات آتشية من أندونيسيا لإنشاء دولة مستقلة بها وظل ذلك التمرد بين الأعوام (1976 إلى 2005). لدرجة أنها الحركة شنت هجوم عسكري كبير في العام (2003)، حتى تم إبرام معاهدة سلام وانتهى التمرد.

³³ THOMAS GOUMENOS, p.5.

عن باكستان في العام (1971)، شهدت أراضي هضبة شيتاغونغ أحداث مدمرة من أنشطة عسكرية كثيفة وحركات مسلحة من أجل الحكم الذاتي وبرنامج نقل السكان تحت إشراف الدولة، تم التوصل بعد عقود من النزاع المسلح إلى اتفاق في العام (1997) لإنهاء حالة النزاع مما ساعد على الاعتراف بالحاجة إلى إعادة التأهيل لصالح الذين تضرروا، مع دعم نظم الحكم الذاتي في المنطقة وإتاحة سبل الحل المُنصف لتسوية لمنازعات المتصلة بالأرض.³⁴

ب) يمكن للبرلمانيين المساهمة في حل النزاع من خلال المسارات الثلاثة التالية:

- المسار الأول هو الدور التشريعي للبرلمانات الوطنية والبرلمانيين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الحرب إلى السلام أو التي تواجه احتمال نشوب صراع عرقي مهم للغاية لإدارة الصراع أنهائه وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ولذلك غالبًا ما يُساهم البرلمانيون في مثل هذه الأوضاع في تشريعات مؤسسات تقاسم السلطة، والتمثيل البرلماني للأقليات، وإنشاء لجان الحقيقة والمصالحة (على سبيل المثال في بوروندي) وعمليات العدالة الانتقالية (مثل نظام محاكمة

³⁴المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. الدورة الثالثة عشر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. 27 فبراير 2014

<https://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=534bcd534> (cited at27/2/2121)

Gacaca في رواندا³⁵)، وتعزيز الإصلاحات الديمقراطية، والإشراف على قطاع الأمن، مع إدراك أن البرلمانات قد تواجه عدة عقبات في أداء دور جوهري في حالات ما بعد الصراع بسبب محدودية سلطاتها ووجود إرث من العنف بين الأطراف المختلفة.³⁶

■ المسار الثاني، حيث إمكانية عمل البرلمانيون كممثلين رسميين أو غيررسميين للجماعات (العرقية أو السياسية) في عمليات حل النزاعات، حيث يشارك البرلمانيون في البلدان المنكوبة بالنزاع بشكل مباشر في مبادرات حل النزاعات مع كل من الجهات الرسمية وغير الرسمية (على سبيل المثال في أوكرانيا).³⁷ وبالمثل، في بعض حالات النزاعات التي طال أمدها (على سبيل المثال في أيرلندا الشمالية)، اجتمع البرلمانيون من الأطراف المتعارضة في إطار الأنشطة المنظمة (الاجتماعات، والبرامج التدريبية) من أجل بناء الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون بين الأعراق. علاوة على ذلك، يمكن للبرلمانيين

³⁵ في مواجهة التحدي شبه المستحيل المتمثل في إعادة بناء بلد بعد الإبادة الجماعية. احتاجت رواندا إلى آلية لمحاسبة أولئك الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية بطريقة فعالة وفعالة. كان الحل هو نظام gacaca: نظام من (12000) محكمة مجتمعية سعت إلى محاكمة مجرمي الإبادة الجماعية مع تعزيز التسامح من قبل الضحايا في ظل احساس المجرمين بالذنب والسخط على الذات، واعتماد المصالحة في المجتمعات كوسيلة للمضي قدماً.

[Laura Seay](#), Rwanda's gacaca courts are hailed as a post-genocide success.

The reality is more complicated.

<https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2017/06/02/59162/>

June 2, 2017

³⁶ THOMAS GOUMENOS, ibid.

³⁷ THOMAS GOUMENOS, p.6.

والبرلمانات الوطنية أن يلعبوا دورًا في عمليات "الحوار الوطني"، أي آليات التفاوض الشاملة المعتمدة (في الغالب) في حالات ما بعد الحرب الأهلية؛ فقد يشارك البرلمانيون بشكل مباشر في هذه العملية كممثلين للمجموعات السياسية / المجتمعية والبرلمانات الوطنية يمكن أن يكونوا من بين تلك الهيئات التي تختار المشاركين.

■ أخيرًا، فيما يتعلق بالمزيد من الأنشطة غير المباشرة، في حالات العلاقات المتوترة بين الدول (مثل الولايات المتحدة وكوبا، والمملكة المتحدة والأرجنتين، وباكستان والهند)، قام البرلمانيون من إحدى الدول بزيارات إلى الدولة الأخرى، وبالتالي عملوا كأصحاب خبرة في عملية المصالحة وتقريب وجهات النظر. وبالمثل، فإن البرلمانيين من مختلف البلدان قد دخلوا في إطار هيئات برلمانية دولية، وهو الأمر الذي ساهم في تخفيف التوتر بين الدول، وشكلت سُبُل للمساهمة غير المباشرة في مبادرات الشراكة الدولية لبناء السلام.

على جانب آخر، دول آسيا الوسطى تواجه اليوم عددًا من التحديات الإقليمية المشتركة مثل الإرهاب والتطرف والقضايا البيئية وتهريب المخدرات وبالطبع العامل الأفغاني. تعقيد القضايا الإقليمية يتطلب طرقاً ووسائل غير تقليدية لمعالجتها. ولهذه الغاية، فمن المهم تقوية "ناقل" السياسة الخارجية البرلماني، لتعزيز الأنشطة الدولية للبرلمانيين.

في السنوات الأخيرة، هناك اتجاه واضح لتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية من خلال المؤسسات البرلمانية الدولية والإقليمية. على سبيل المثال، هناك عدد من الاتحادات البرلمانية الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة الدول المستقلة، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والهيكل البرلمانية الدولية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التي تساعد في تعزيز مشاركة أكبر البرلمانات الوطنية لمواجهة التحديات الإقليمية.

في الواقع، ستسهل مناقشات القضايا الثنائية والإقليمية بمشاركة البرلمانات الوطنية التفاهم المتبادل وإتاحة الفرصة لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المطروحة. لأن الحوار المفتوح والبناء الذي يتم ضمانه من خلال الآليات المتعددة الأطراف يمكن أن يكون أساس السلام والأمن الدائمين في المنطقة. ومع ذلك، ربما لا يكون التعاون البرلماني وحده كافياً لمعالجة جميع القضايا. ينبغي للبرلمانات أن توظف جميع الآليات المتاحة من أجل المشاركة الفعالة في حل القضايا الإقليمية. ومن ثم، فإن اقتراح أن يكون للمشاركة البرلمانية في الأنشطة الخارجية أربعة أبعاد:

(1) من خلال التصديق على المعاهدات الدولية و سن القوانين المتعلقة بالسيادة والدفاع والأمن؛

(2) من خلال آليات الرقابة البرلمانية مثل جلسات الاستماع، والألتماسات، والتمهيدية، وتوجيه اللوم، وما إلى ذلك؛

3) من خلال المفاوضات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف. من المهم الإشارة إلى أن زيادة تطوير هذه الأبعاد سيؤدي في النهاية إلى تعزيز القوة الدبلوماسية للبرلمانات الوطنية في آسيا الوسطى في التعامل مع معظم التحديات الإقليمية والعالمية، وكذلك في تحسين الكفاءة والقدرة والاتساق. للسياسة الخارجية للدول.³⁸

ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية: الوجه العملي لحل النزاعات وإدارة الأزمات (الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط نموذجاً):

(أ) الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط: لمحة تاريخية،
التكوين، التفويض والهيكل المؤسسي :-

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) هي المؤسسة المتوسطة الوحيدة حيث العضوية الكاملة مفتوحة حصرياً للبلدان الساحلية. وتتألف حالياً من (27) دولة عضو كاملة و(12) منظمة ومؤسسة دولية (و / أو إقليمية) تتمتع بصفة مراقب.

جاء تأسيسها نتيجة لعملية إضفاء الطابع المؤسسي على المؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (CSCM)، الذي أنشأه الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) في العام (1992). في الواقع، بعد أن عقد بالفعل سبعة مؤتمرات برلمانية دولية حول الأمن والتعاون في أوروبا بين عامي (1973) و(1991)، قرر الاتحاد البرلماني الدولي إنشاء

³⁸ Durbek Sayfullaev, PARLIAMENTARY DIPLOMACY IN MAKING OF FOREIGN POLICY, THE ADVANCED SCIENCE JOURNAL, Received 02-FEB-2016; Accepted 27-FEB-2016; Online 01-MAR-2016.

عملية مماثلة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، من أجل الاستجابة للتحديات الرئيسية الموجودة في المنطقة. وهكذا، في العام (1992)، المؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون على مدار تاريخه الممتد لـ(13) عامًا، عقد المجلس ثلاثة مؤتمرات برلمانية أخرى: في فاليتا (مالطا/ 1995)، مرسيليا (فرنسا / 2000)، نافبليو (اليونان/ 2005). كما التقى أعضاء المؤتمر مرتين في السنة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، لضمان إجراء حوار منتظم حول القضايا الأكثر صلة بالمنطقة³⁹.

في مؤتمره الرابع والأخير، وافق البرلمانيون المشاركون على تحويل المؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (CSCM) إلى جمعية برلمانية دائمة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كان الهدف ثلاثي الأبعاد: إعطاء مكانة أكبر للدبلوماسية البرلمانية في البحر الأبيض المتوسط، وتزويد المنطقة بمنتهى برلماني فريد خاص بها، غير مرتبط بأي عملية حكومية دولية، حيث يمكن للأعضاء وضع جدول أعمالهم الخاص؛ وتعزيز أوسع مشاركة ممكنة لدول البحر الأبيض المتوسط في الجمعية البرلمانية مع حقوق تصويت متساوية، وتمكينها من المضي قدمًا في صياغة التوصيات والآراء حول المسائل ذات الاهتمام المشترك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، واحتشاد الاهتمام وراء إتمام ذلك الكيان عكس رغبة البرلمانيين في إنشاء هيئة مخصصة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط و"ثقتهم في قدرة الدبلوماسية البرلمانية على

³⁹ Andrea Cofelice, The Parliamentary Assembly of the Mediterranean and Its Contribution to Democracy Promotion and Crisis Management, The Hague Journal of Diplomacy, February 2016, p.2 <https://bit.ly/350Ah6s>

تحقيق تقدم في عدد من القضايا التي لم يكن من الممكن حلها بعد من خلال السياسة الحكومية الرسمية".

ومع ذلك، سرعان ما أثار هذا القرار صراعًا مؤسسيًا مع البرلمان الأوروبي (EP)، الذي لم يشارك في المؤتمر البرلماني الدولي حول الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط (CSCM)، ولكنه كان القوة الدافعة الرئيسية وراء إنشاء المنتدى البرلماني للشراكة الأورو-متوسطية في العام (1998)، الذي تحول في العام (2004) إلى الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (EMPA)، وفي العام (2008)، أصبح الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (UfM-PA). وجه رئيس البرلمان الأوروبي "جوزيب بوريل فونتيليس" خطابات رسمية إلى رؤساء البرلمانات الوطنية في الاتحاد الأوروبي، دعاهم فيها إلى عدم إنشاء الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، من أجل تجنب الازدواجية المكلفة في منطقة مشمولة بالفعل بالجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (EMPA).⁴⁰ ومع ذلك، بعد بضعة أشهر من المداولات، أكد جميع الأعضاء الذين حضروا الاجتماع التحضيري للجلسة الافتتاحية للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في نابولي/إيطاليا في يونيو من العام (2005) دعم برلماناتهم الوطنية لقرار إنشاء الجمعية على النحو المتفق عليه في الأصل. ونتيجة لذلك، عقد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أول جلسة عامة له في عمان في سبتمبر من العام (2006).⁴¹ وتتألف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من (25) دولة مظلة على البحر المتوسط، وهم

⁴⁰ Andrea Cofelice.p.3

⁴¹ Andrea Cofelice.p.4

(الأردن، وإسرائيل، وألبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، وليبيا، وسوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وصربيا، وفرنسا، وفلسطين، وقبرص، وكرواتيا، ولبنان، ومالطة، ومصر، والمغرب، وموناكو، واليونان).⁴²

يتألف الجزء الأكبر من تفويض الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من شقين، الأول/منع نشوب النزاعات وحل النزاعات وإدارة الأزمات من خلال الدبلوماسية البرلمانية، والثاني/ تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. فيما يتعلق بالبعد الأول، تنص المادة (3) من نظامها الأساسي على أن مهمة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط هي تطوير التعاون بين أعضائه من خلال تعزيز الحوار والتفاهم بين السياسيين، ولا سيما من خلال: تعزيز وبناء الثقة بين دول البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام الإقليمي، وتوطيد مساعي دول البحر الأبيض المتوسط في ذلك الصدد. على الرغم من عدم ذكر الديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل صريح، إلا أنه تم التعامل معها على نطاق واسع في قرارات وإعلانات اللجان العامة والمختصة. على سبيل المثال، أعرب الإعلان الختامي للدورة الافتتاحية للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (عُمان/2006) عن الأمل في أن يساعد إنشاء الجمعية في ترسيخ وتعميق الديمقراطية وسيادة القانون واحترام

طلب منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب لدى الجمعية
العامة، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، أكتوبر 2009
<https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/64/232>

حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن "ميثاق البحر الأبيض المتوسط"، أي البيان السياسي للجمعية الذي تم اعتماده بالإجماع في جلسته العامة الثالثة (موناكو/2008)، يذكر الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها القيم الأساسية التي تضع حجر الأساس لأعمال الجمعية.

يمكن تمثيل كل من الوفود الوطنية البالغ من خمسة أعضاء كحد أقصى، يتم انتخابهم أو تعيينهم من قبل البرلمانات الوطنية. بالإضافة إلى الجمعية العامة، التي تجتمع مرة في السنة بشكل عام لدورة مدتها ثلاثة أيام، يتم تنفيذ جوهر عمل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من خلال ثلاث لجان دائمة، والتي تتعامل مع: التعاون السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان. يتم ضمان استمرارية عمل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من خلال مكتب يتألف من رئيس الجمعية، يتم انتخابه لمدة عامين، وأربعة نواب للرئيس ورؤساء اللجان الدائمة الثلاث، بالإضافة إلى أمانة دائمة تأسست في مالطا في نوفمبر من العام(2007).⁴³

لقد أثرت نشأة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وصلتها الصارمة بالاتحاد البرلماني الدولي، وولايته المزدوجة، على هيكلها الداخلي، وتكوينه وعمله بطرق متنوعة. حيث اعتمد فكرة تفويض اللجان الدائمة للجمعية، وكما هو الحال مع الاتحاد البرلماني الدولي، يتم تحديد تكوين الوفود الوطنية وتعيين الأعضاء أو عزلهم أو

⁴³ Ibid.

استبدالههم وفقًا لتقدير البرلمانات الوطنية وحدها، وتدعو القواعد القانونية للممارسة البرلمانية (المادة 11) إلى تنوع الوفود وضم كلاً من "البرلمانيين الذكور والإناث في وفدهم"، ولكنها-على سبيل المثال-لا تحتوي على أي بند يطالب الوفود بضمان تمثيل عادل ومتوازن لمختلف التوجهات السياسية الموجودة في البرلمانات الوطنية.

وتلك النقطة توضح لنا أن الجمعية البرلمانية لا تُبدي اهتمامًا بضمان "شرعية المدخلات" لأعضائه، أي في تقييم ما إذا كانوا نوابًا بالمعنى الليبرالي الغربي للكلمة، أو ما إذا كانوا "أذرع برلمانية للنخب الحاكمة"، وذلك المحور يُشكل فارق حيث تتناقض هذه الممارسة جزئيًا مع النهج الذي تتبناه الهيئات البرلمانية الدولية الأخرى، ولا سيما تلك الجمعيات البرلمانية الإقليمية مثل الاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية المشتركة بين دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي أو الجمعية البرلمانية الأوروبية للمجلس الأوروبي (اليورونيست). فكما وضحنا فيما سبق أن الجمعيات البرلمانية الدولية (IPAs) International parliamentary associations التي تُشكل نفسها ولا ترتبط بمنظمات دولية، تختلف في الممارسة والتصنيف عن "الهيئات البرلمانية الدولية" International parliamentary Organizations (IPOs)، أي "أجهزة المنظمات الحكومية الدولية الضامنة لتمثيل برلماني عن الدول".

ولكن هناك أمور تُحسب للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وتُميزها عن هيئات برلمانية أُخرى، وأبرز ما يُمكننا ذكره في ذلك الصدد فيما يتعلق بالاضطرابات الأخيرة المُصاحبة للثورات وعقب انهيار أنظمة

حاكمة وتمهلهل أوضاع دول في العالم العربي، أوقف الاتحاد من أجل المتوسط عضوية سوريا وكذلك وضع ليبيا كمرقب. فلم تؤيد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط نهجاً مماثلاً: فهي لم تفكر قط في تعليق أي وفد، بل أيضاً عندما لم يتمكن الوفد السوري من حضور الدورة التاسعة للجمعية البرلمانية في موناكو بعام (2015) بسبب رفض السلطات الفرنسية إصدار تأشيرات العبور، على أساس أن بعض الأعضاء السوريين كانوا خاضعين لعقوبات الاتحاد الأوروبي، ألقى رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط فرانسييسكو أموروسو (إيطاليا)، في خطابه الافتتاحي، باللوم علناً على فرنسا لغياب السوريين.⁴⁴

قال: "يؤسفني بشدة أن أبلغ الجمعية بغياب الوفد السوري الذي لم يتمكن من حضور اجتماعنا بسبب رفض السلطات الفرنسية إصدار تأشيرات العبور. إنه ظرف خطير للغاية، بالنظر إلى طبيعة جمعيتنا ذاتها كأداة للدبلوماسية البرلمانية في خدمة السلام والأمن الإقليمي. لقد أبلغت شخصياً كرئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بالأمر واستيائي منه لسفير فرنسا في إيطاليا⁴⁵."

ذلك بالإضافة لحقيقة أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تعمل مع جميع برلمانات المنطقة بشكل يُمكنها من المشاركة في مختلف

⁴⁴ Andrea Cofelice, p.5

⁴⁵ Address by H.E. Sen. Francesco Amoruso President of the Parliamentary Assembly of the Mediterranean, 9th PAM Plenary Session, Principality of Monaco (2-4 February 2015), available at www.pam.int/default.asp?m=news&id=586 (latest access 17 January 2021)

مبادرات الدبلوماسية والوساطة البرلمانية، بما في ذلك تسهيل مهام الأمم المتحدة ونقل الرسائل من قيادة الاتحاد الأوروبي إلى مختلف ممثلين الدول والحكومات بما فهم الحكومة والبرلمان السوريين، ولم يتم إدانة أي دولة عضو على الإطلاق تحت رعاية الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

علماً بأن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مؤسسة برلمانية مستقلة وليس لها نظير حكومي دولي، فلا يمكنها ممارسة الوظائف البرلمانية "الأساسية"، مثل صنع السياسات والإشراف على السلطة التنفيذية. بشكل عام، تكون صلاحياتها ذات طبيعة تداولية، وتتألف من إمكانية اعتماد تقارير وآراء وقرارات وتوصيات وإعلانات غير ملزمة قانوناً، والتي يتم إرسالها بانتظام إلى البرلمانات الوطنية والحكومات والمنظمات الإقليمية والمحافل الدولية. إن أدوات "الدبلوماسية الناعمة" هذه يتم تبنيها من حيث المبدأ بتوافق الآراء، أو بأغلبية أربعة أخماس الأصوات المدلى بها، إذا تعذر حشدها. تتوافق هذه الممارسة مع دور الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط باعتباره "مركز امتياز للدبلوماسية البرلمانية الإقليمية"، حيث يفضل الحوار والتوافق على المواجهة والمناقشات القاسية. ومع ذلك، فقد حددت الأدبيات الخاصة بالمؤسسات البرلمانية الدولية العديد من الوظائف البرلمانية الأقل تقليدية التي تتعلق بمنع النزاعات وحلها، وتعزيز وتوطيد الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

ب) الخبرة العملية لحل النزاعات وإدارة الأزمات (الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط):

يمكن تقسيم النشاط الدبلوماسي البرلماني للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الهادف إلى حل النزاعات وإدارة الأزمات إلى مرحلتين مختلفتين، فعلى مدار السنوات الأربع (2006-2010)، استوعب حيز اهتمام الدبلوماسية البرلمانية للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط قضايا الصراع في الشرق الأوسط بالكامل تقريباً، بينما لم تظهر النزاعات الأخرى في المنطقة، مثل قبرص والصحراء الغربية، في جدول أعمالها، حيث تم تنفيذ الكثير من أعمال الجمعية من قبل اللجنة الدائمة ولجنتها المخصصة للشرق الأوسط، التي أنشئت في الجلسة العامة الثانية في العام (2007). وفي هذا الصدد، تصرفت الجمعية أولاً وقبل كل شيء بصفتها "منبراً أخلاقياً"، واتخذت موقفاً واضحاً بشأن الحاجة إلى إيجاد حل "عادل ودائم" للصراع. توضح القرارات المعتمدة في كل جلسة عامة منذ العام (2006)، بتوافق الآراء في كثير من الأحيان حول القضايا محل النزاع، والذي يمكن تلخيصه بالمقتطفات التالية⁴⁶:

- تفضيل حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

⁴⁶ Andrea Cofelice, The Parliamentary Assembly of the Mediterranean and Its Contribution to Democracy Promotion and Crisis Management, *The Hague Journal of Diplomacy*, February 2016, p.8 <https://bit.ly/35OAh6s>

- إدانة كافة الأعمال الإرهابية سواء ارتكها أفراد أم منظمات أم دول.
- إدانة للتدخل العسكري الإسرائيلي في غزة في ديسمبر من العام (2008) ويناير من العام (2009) وكذلك الحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى الجانب الآخر، رفض والتحفظ على إطلاق مسلحي حماس الصواريخ على جنوب إسرائيل.
- المطالبة بتفكيك "الجدار الفاصل". وحث إسرائيل على الامتناع عن أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.
- الدعوة إلى تحقيق دولي موثق وشفاف لتقييم تعاقب الأحداث التي أدت إلى مقتل تسعة من نشطاء حركة "غزة الحرة" في 31 مايو من العام (2010).
- الدعوة إلى المصالحة الفلسطينية الداخلية.
- الدعوة إلى إجراءات بناء الثقة من قبل إسرائيل والفلسطينيين، مثل إطلاق سراح الأسرى.
- الحكم على طلب الفلسطينيين الاعتراف بدولة فلسطين من قبل الأمم المتحدة على أنه "مشروع، ومبرر، ومستحق، ومتأخر منذ زمن طويل."

ومع مرور الوقت، سعت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط أيضاً إلى تعزيز ظهورها و"وجودها على الأرض"، وذلك بشكل أساسي من خلال القيام بمهام دبلوماسية وبعثات تقصي الحقائق والتحقيق. تم

تنظيم أول بعثة لتقصي الحقائق في غزة في مايو من العام (2009) من قبل الجمعية بهدف الحصول على منظور حول عواقب النزاع على مدار الفترة (ديسمبر 2008 / يناير 2009)، وكذلك التعبير عن التضامن مع جميع ضحايا المواجهة الأبرياء. علاوة على ذلك، سعى المكتب أيضًا إلى تعزيز ظهور الجمعية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة، من خلال اجتماعات مع القادة السياسيين في مصر والأردن وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، وتقديم الجمعية كشريك جاد وجدير بالثقة لمفاوضات السلام المرتقبة حينها، فتم تنظيم بعثة ثانية في نوفمبر من العام (2013)، عندما زار وفد رفيع المستوى من الجمعية عمان ورام الله والقدس، من أجل مناقشة التأثير العابر للحدود للنزاع السوري وعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وعواقبها وردود فعل كلاً من الأردن والسلطات الفلسطينية والإسرائيلية⁴⁷.

علاوة على ذلك، وفرت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الدعم الدائم-من خلال شبكته الدبلوماسية البرلمانية-لجهود الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والمجتمع الدولي من أجل إعادة إطلاق المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين الأطراف وإيجاد حلول لقضايا الوضع الدائم للنزاع. وفي هذا الصدد، نظمت في فبراير من العام (2010) في مالطا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة، "اجتماعًا دوليًا لدعم السلام الإسرائيلي الفلسطيني" من أجل معالجة قضايا الوضع الدائم الخمس: الحدود والقدس والمستوطنات واللاجئين والمياه⁴⁸.

⁴⁷ Ibid.

⁴⁸ Ibid.

يأتي توافق المرحلة الثانية من عمل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (2011-2014) مع اندلاع الربيع العربي، الذي فتح نافذة للفرص من خلال السماح للجمعية بتوسيع النطاق الجغرافي وأهداف دبلوماسيته البرلمانية. كان دور الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط حاسمًا بشكل خاص في ثلاثة مجالات: تقديم الدعم المالي، والمساعدة في عمليات الإصلاح الدستوري، وتسهيل المهمات السياسية والمساعدات الإنسانية، ونسرد لذلك على نحو من التفصيل فيما يلي:⁴⁹

أولاً، عندما يتعلق الأمر بالدعم المالي، تمكنت الجمعية البرلمانية في العام (2012)، من خلال تعاونها المستمر مع المؤسسات المالية الأوروبية الكبرى، من تسهيل عدد من الاستثمارات وتوفير مبلغ (2.5) مليار يورو لتمويل مشاريع تجريبية في مصر والأردن والمغرب وتونس. تم ضمان استدامة هذه المشاريع على المدى الطويل من خلال مذكرة تفاهم موقعة بين البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM) في العام (2013)⁵⁰

ثانياً، تناولت المساعدة الفنية التي قدمتها الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في الإصلاحات الدستورية في تونس وليبيا بشكل أساسي، وحتى ديسمبر من العام (2013) كانت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بالفعل من بين الوفود البرلمانية الأولى التي التقت بالسلطات التونسية ما بعد الثورة. وساعدت البلاد في جميع مراحل عملية الإصلاح الدستوري. أما بالنسبة لليبيا، فقد أرسل الاتحاد

⁴⁹ Andrea Cofelice, p.9.

⁵⁰ Ibid.

البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية في العام (2012) بعثة مشتركة إلى البلاد في محاولة لمساعدة سلطاتها على إعادة إنشاء برلمان يعمل بكامل طاقته. علاوة على ذلك، نظمت الجمعية البرلمانية في العام (2013) دورات تدريبية برلمانية في الخارج للنواب الليبيين. ومع ذلك، فإن الوضع شديد التقلب الذي ظهر في البلاد في نهاية العام (2013) أجبر الجمعية البرلمانية على تعليق برنامج المساعدة الخاص بها.

ثالثًا، هدفت مشاركة الجمعية في ليبيا أيضًا إلى حشد المساعدات الإنسانية ودعم بعثات الأمم المتحدة المختلفة في البلاد. في العام (2011)، ساعدت بعثة الأمم المتحدة إلى مصراته في تأمين ممر إنساني، لكن مع مرور الوقت، تحول اهتمام الجمعية إلى الصراع السوري. كانت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من بين الجهات الفاعلة الإقليمية التي تمت دعوتها للمشاركة في المنتدى الإنساني السوري الأول، الذي عقد في جنيف في 8 مارس من العام (2012)، وفي تلك المناسبة عرضت الجمعية دعمها الكامل، من خلال شبكته البرلمانية الإقليمية، للجهود الإنسانية والحوار السياسي في سوريا، ونظرًا لتعاونها السابق مع الأمم المتحدة في الأزمة الليبية في الفترة من (28 يونيو إلى 2 يوليو) من العام (2013)، أوفدت الجمعية البرلمانية بعثة إلى سوريا ولبنان من أجل معالجة القضايا الحساسة المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية وتدابير بناء الثقة. في دمشق، التقى مندوبو الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مع ممثلين عن الأمم المتحدة بالإضافة إلى نواب سوريين. وحث النواب على المساعدة في خفض مستوى العنف وزيادة حماية السكان المدنيين وتحسين ظروف المساعدات الإنسانية. كانت

إحدى المشكلات الرئيسية التي لاحظتها الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ضعف التواصل بين الوكالات الإنسانية والحكومة السورية. ونتيجة لذلك، اقترحت الجمعية البرلمانية تدعيم المجهودات المبذولة في الاجتماعات المتكررة بين الوكالات الإنسانية واللجنة الوطنية العليا للإغاثة السورية على أمل أن تكون خطوة نحو معالجة هذه المشكلة، وتناولت المشاورات قضايا تتعلق بإشكالية توريد الأسلحة لأطراف النزاع من قبل جهات خارجية، والعقوبات المفروضة على سوريا التي تشكل عقبة أمام تحسين الوضع الإنساني، والهجمات على قوافل الأمم المتحدة، وكذلك عمليات اعتقال واستجواب النشطاء السياسيين، كانت بعض الموضوعات المركزية. علاوة على ذلك، انتهز وفد الجمعية الفرصة لتقوية التواصل بين الفاعلين الدوليين الرئيسيين من خلال إرسال رسائل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى الحكومة السورية⁵¹.

وفي العام (2014)، أطلقت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مبادرة لإنشاء مجموعة من النواب المستعدين للسفر في غضون مهلة قصيرة إلى المناطق الحرجة، من أجل تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان، وعمليات التفاوض، وتلقت المبادرة دعماً صريحاً من قبل العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، علماً بأنه فيما يتعلق بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون يمكن

⁵¹ Andrea Cofelice, p.10.

تلخيص سجل أنشطة الجمعية في ذكر إرسال بعثة فنية واحدة إلى البوسنة والهرسك بين العامين (2009 و 2011) ؛ كمحاولة لتطوير مفاهيم وتعريفات قانونية دولية جديدة ؛ ومقترحات مختلفة تهدف إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان⁵².

ومع ذلك، فإن الجمعية البرلمانية لم تنشئ أي آلية لمتابعة توصياتها، وذلك يُعد عجز مؤسسي ليس ذا شيء عابر أو ثانوي، مثلما كان أحد مفاتيح نجاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو قدرته على مراقبة امتثال الدول الأعضاء للمعايير المتفق عليها (من خلال ما يسمى "نظام الالتزام"، فإن إنشاء مثل هذه الآلية المؤسسية للرقابة يجب أن يكون من أولويات صانعي السياسات والدبلوماسيين المعنيين. وبهذا المعنى، قد تستفيد الجمعية البرلمانية من الهيئات البرلمانية الدولية الأخرى، مثل الجمعية البرلمانية المشتركة بين ACP⁵³ والاتحاد الأوروبي، أو ندوات روز-روث للجمعية البرلمانية للناتو، أو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. فهذه الأخيرة، على سبيل المثال، أنشأت في التسعينيات لجنة مراقبة مخصصة، وهي مسؤولة عن التحقق من الوفاء بالالتزامات التي تتحملها

⁵² Ibid.

⁵³ فعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية كانت ولا تزال واحدة من السمات الرئيسية للتعاون الإنمائي الحديث، إلا أن مجموعة دول (ACP) للتعاون التنموي بين (الاتحاد الأوروبي) ودول مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ على ضوء معاهدة روما في العام (1957) الذي وضع لأول مرة سياسة التنمية الأوروبية الجماعية. كيان يجمع بين (105) دولة من أربع قارات مختلفة وتتميز باستمرارية طويلة لأكثر من خمسة وأربعين عاماً ودرجة عالية من المؤسسية. تعد (JPA) مؤسسة فريدة في شبكة الاتحاد الأوروبي للدبلوماسية بين البرلمانات. على الرغم من أهميتها المتزايدة، لا يزال دور (JPA) غير مدروس في الأدبيات الأكاديمية. الجدل بأن دور (JPA) هو (1) الدعوة إلى تمكين البرلمانات الوطنية لدول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. (2) لإضفاء الطابع الاجتماعي على البرلمانيين نحو ثقافة ديمقراطية. و(3) مراقبة تنفيذ اتفاقية كوتونو. وجاء في الاستنتاج أنه في حين تم توسيع دور (JPA) بقوة، إلا أن هناك بعض المشكلات الداخلية والخارجية الخطيرة التي لها تأثير كبير على أنشطتها وتأثيرها.

الدول الأعضاء بموجب النظام الأساسي لمجلس أوروبا والاتفاقيات الأوروبية الرئيسية لحقوق الإنسان.

ومن جانب مُختلف، فقد قامت الجمعية البرلمانية بدور أكثر فاعلية فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية الإقليمية التي تهدف إلى إدارة الأزمات وحل النزاعات. في المرحلة الأولى (2006-2010)، اتخذ التزامها بشكل أساسي شكل منبر أخلاقي يعالج الصراع العربي الإسرائيلي. على الرغم من أن جهوده الدبلوماسية لم تسفر عن نتائج عملية فورية من حيث التقارب بين الطرفين، إلا أن الجمعية البرلمانية كانت قادرة على تقديم نفسها كشريك جدير بالثقة لمفاوضات سلام مستقبلية محتملة، حيث أن الجمعية البرلمانية مثلت أحد المنتديات الدولية القليلة التي وفرت المساحة للوفدين البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين للالتقاء والانخراط في محادثات مباشرة، على الرغم من أن المشاركة الإسرائيلية في جلسات الجمعية البرلمانية كانت غير منتظمة إلى حد ما. بعد ذلك، خلق الربيع العربي الظروف لمشاركة برلمانية أكثر مباشرة على الأرض، لا سيما من خلال النشاط السياسي لأمانة الجمعية البرلمانية ومكتبها. ومع ذلك، كان هذا العمل الدبلوماسي يهدف بشكل أساسي إلى إماما: (أ) زيادة ظهور الجمعية البرلمانية، وهو هدف مفهوم إذا أخذ المرء في الاعتبار حقيقة أن الجمعية البرلمانية هي مؤسسة حديثة نسبيًا تعمل في بيئة إقليمية مكتظة بالفعل بمبادرات حكومية وبرلمانية "متزامنة"؛ أو (ب) دعم وتسهيل المبادرات التي تطلقها أطراف ثالثة، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

فقط في العام (2014)، أطلقت الجمعية مبادرة مستقلة حقًا، تتألف من إنشاء نوع من "الوحدات الاحتياطية" البرلمانية للانتشار السريع في المناطق الحرجة، مع العلم أنه أحد القيود الرئيسية التي تواجهها الجمعية هو أن العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية لأمن واستقرار البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي جزئيًا، هم خارج المنطقة وليس لديهم عضوية كاملة أو حتى صفة مراقب في الجمعية.

قد تكون إحدى طرق التغلب على ذلك الأمر عبر تعزيز دور الجمعية تدريجيًا باعتباره "مركزاً" يوفر التنسيق الذي تشتد الحاجة إليه في حالة المبادرات متعددة الأطراف بشأن أمن البحر الأبيض المتوسط. يمكن أن تتمثل الخطوة الأولى نحو ذلك في تقييم حالة المبادرات الرئيسية الحالية التي تؤثر على البحر الأبيض المتوسط، من أجل تحديد نقاط القوة والمزالق الرئيسية فيها وصياغة توصيات سياسية مفيدة، وهي وظيفة ليست بعيدة كل البعد عن تلك التي تمارس. من قبل لجان التحقيق البرلمانية على المستوى الوطني.

بشكل عام، إذا تم التغلب على هذه القيود الداخلية والخارجية، على المدى الطويل، يمكن أن تلعب الجمعية البرلمانية دورًا رئيسيًا في تطوير منطقة وسطية حقيقية، من خلال تسهيل تماسكها وبناء القيم المشتركة، وبالتالي إرساء الأساس من أجل تعاون حكومي دولي أقوى.

الفصل الثالث

الدبلوماسية البرلمانية في إفريقيا: ملامح وخبرات

ترأى لصامويل هانتنجتون في رصده الدقيق لعملية التحول الديمقراطي أن الانتخاب الشعبي لقمّة صانع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية، والنقطة ذات الأهمية الكبرى في عملية التحول إلى الديمقراطية هو إزاحة نظم وحكومات لم يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية واستبدالها بأخرى يتم اختيارها في انتخابات حرة وعلنية ونزيهة، مؤكداً أن التوجه نحو الديمقراطية والتحول إليها عملية مُعقدة وتستغرق وقت، خاصة لتدعيم أسس البنية الديمقراطية التي تكفل صورة من النظام الشمولي الذي يكفل مؤسسات قائمة على اختيار تنافسي حر للقادة الحكوميين وذلك ما أسماه هانتنجتون بالتحول الليبرالي، وقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح قضايا معينة للنقاش العلني وتخفيف حدة الرقابة وإجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدني و أيضاً وجود هيئات برلمانية و مسارات لفئات مُنتخبة ممثلة عن الشعوب، مع إدراك أن التحول الليبرالي هو وسيلة وسبيل لمحاولة تدعيم أواصر الديمقراطية في دولة أو مجتمع ما أملاً في إتمام التحول

إلى الديمقراطية بنجاح، ولكنه ليس شيء جازم، فقد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك.⁵⁴

فهناك (33) دولة إفريقية نالت استقلالها بين العام (1956) و(1970)، وأصبحت شمولية بمجرد حصولها على الاستقلال أو بعده بقليل، فأدى إنهاء الاستعمار في أفريقيا إلى قيام أكبر عدد من الحكومات الشمولية⁵⁵ المستقلة في التاريخ. علماً بأنه في إفريقيا والشرق الأوسط كان التحرك نحو التحول الديمقراطي محدوداً في الثمانينيات، شهدت إفريقيا جنوب الصحراء سلسلة غير مسبوقه وسريعة من التحولات الديمقراطية في الفترة بين العام (1990) إلى العام (1994)، وسُميت تلك التحولات بتعبير "الاستقلال الثاني"، ونُظر إليها أن ذلك بمثابة استثناءات في قارة كان النظام المُعتاد فيها هو الحكم الاستبدادي المعتمد على الحزب الواحد، مع حفاظه على منح الحريات المدنية تحت رقابة مُشددة. نظر المحللين أن كثرة التغييرات في فترة التسعينات تُعزى بدرجة ما إلى سقوط الاتحاد السوفيتي، كحدث أدى لسحب الثقة من النظم ذات الحزب الواحد، ويأتي عامل أزمة الديون داخل القارة السوداء التي أكلت العوائد المحدودة بفعل الفساد وتحويل خيرات القارة وبلدانها لدول الاستعمار على مدار قرون عديدة، وذلك جنباً إلى جنب مع التراجع العالمي في أسعار السلع والبضائع. بالإضافة لعامل ثالث يتمثل في سطوع

⁵⁴ صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين.

ترجمة: د.عبد الوهاب علوب، 1993، ص 67-68

⁵⁵ الشمولية هي الطرف المتناقض للديمقراطية، ويقوم النظام الشمولي على فكرة الحكومة المركزة على مد سيطرتها بشكل يشمل كافة نواحي المجتمع، ويكون المتصدر للسلطة والشعب سياسة الحزب الواحد

⁵⁶ صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص 79.

نجم جهات فاعلة خاصة طالبت بتكوين نظم متعددة الأحزاب، وحرية مدنية، وديمقراطية، وجاء الرأي العام في المنطقة دافع قوي ومصدر ضغط على الأنظمة الحاكمة، حيث ارتفعت نبرة التوقعات بأداء الحكومة ونهي استعداد العامة لتحدي إساءة استعمال السلطة. في ظل كل تلك التغيرات الدولية، كانت الديمقراطية في إفريقيا الصحراء الكبرى هشة، فعدد قليل من الدول شهد تقدماً كبيراً نحو توطيد الديمقراطية، ولكن العديد من الدول الإفريقية لم تدم فيها التحولات الديمقراطية طويلاً وأسفرت عن تغيرات محدودة أقل من الموعود به⁵⁷.

كما أدركنا سابقاً أن الاعتراف بدور الدبلوماسية البرلمانية كان بطيئاً في التطور، ولكن في إطار الفهم الدولي للدبلوماسية البرلمانية اكتسب زخماً مع اهتمام البرلمانات في جميع أنحاء العالم ومع تزايد عدد الفاعلين البرلمانيين وتنوعهم على الصعيد الدولي، بشكل مرحلي أنتقل ذلك الزخم لإفريقيا، ولكن بلورة مبدأ الدبلوماسية البرلمانية ظهرت في إفريقيا في العصر الحديث، في أعقاب "الموجة الثالثة لإرساء الديمقراطية" و "ازدهار النشاط البرلماني في شرق ووسط أوروبا وإفريقيا"، كانت هناك دعوات لزيادة المشاركة بين البرلمانيين. وكانت النتيجة التحرك نحو تعاون أكثر تنظيماً من خلال الاتحاد البرلماني الدولي وكذلك من خلال المنظمات الإقليمية مثل البرلمان الأفريقي، بهدف معالجة جدول الأعمال الدولي الموسع وتداعياته المحلية. وبالتالي، لم تعد البرلمانات منخرطة فقط في عمليات السياسة الخارجية، بل أصبحت نشطة بشكل مباشر

⁵⁷ لوريل إي ميلر، جيفري ماريتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة الراند، 2013، ص 14-15

كمشاركين في العلاقات الدولية. وهذا يشمل أعضاء البرلمان (النواب) كجزء من الوفود الوطنية للمفاوضات الدولية ، والوفود البرلمانية إلى الاجتماعات الحكومية الدولية ، ومجموعات الدراسة البرلمانية والرحلات البحثية ، وحتى إنشاء مكاتب اتصال برلمانية في الخارج (الاتحاد البرلماني الدولي 2005). وعدد من الأنشطة الأخرى مثل تشكيل الدبلوماسية البرلمانية بما في ذلك: التعاون الثنائي بين البرلمانات ، وإنشاء مجموعات الصداقة ، والمشاركة بين البرلمانات داخل المناطق الفرعية ، واستقبال وإرسال الوفود البرلمانية ، والمشاركة في ارتباطات مخصصة مثل مراقبة الانتخابات أو حل النزاعات ، ولقاء السفراء ، والتعاون الفني بين البرلمانات⁵⁸.

ففي بداية العام (1984)، في إحصائية قامت بها مؤسسة (freedom House) تم تصنيف بنيزولندا ونيجيريا على إنهما دولة "حرة" لديها الأسس الديمقراطية، ولكن رغم التساوي بينهما آنذاك، إلا أن قيام انقلاب عسكري في نيجيريا في عشية أعياد الميلاد في العام (1984) أنهى الديمقراطية النيجيرية. فقد تتم إقامة نظم ديمقراطية لكن ضمان دوامها ليس مرتبط بشيء، فالديمقراطية شيء والاستقرار شيء آخر⁵⁹. وفي العام (1990) حدث قدر من التحول الليبرالي في السنغال وتونس ومصر والجزائر والأردن، وفي العام (1978) بدأت حكومة جنوب أفريقيا عملية بطيئة للحد من التمييز العنصري، وتوسعت في عملية المشاركة

⁵⁸ Lesley Masters, SOUTH AFRICA'S EMERGING PARLIAMENTARY DIPLOMACY AND SOFT POWER, Strategic Review for Southern Africa, Vol 37, No 2, 2015, p2-3.

⁵⁹ صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص70

السياسية بالنسبة للأقليات غير البيضاء، ولكن ليس بالنسبة للأغلبية الساحقة من السود من سكان البلاد، وبعد انتخاب ديكليرك رئيساً تم استئناف العملية في العام (1990) بمفاوضات جرت بين الحكومة وبين المجلس الوطني الأفريقي.⁶⁰

فإن تجربة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تُثبت أن الفقر والظروف الهيكلية غير المواتية، وحتى تاريخ الصراع المُركب في أكثر الأحيان هي عوامل يُمكن تخطيها والتغلب عليها في ظل بذل جهود حثيثة بنية صادقة لبناء صرح الديمقراطية، فبعد الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي شهدت دول أفريقيا جنوب الصحراء سجالات سياسية أكثر من أي وقت مضى من تاريخها بعد الاستقلال، حتى مع الإضعاف المستمر للديمقراطية في المنطقة عن طريق الفساد والتوجهات المعادية لانفتاح المجتمعات فكراً بما يخدم هيكلية الديمقراطية.⁶¹ وفي ذلك الفصل نركز على التجربة الإفريقية في إطار الدبلوماسية البرلمانية وما مرت بها من مراحل وبشكل أكثر تركيزاً نتناول التجربة النيجيرية عن قرب خاصة تقييم للجمعية الوطنية الرابعة والخامسة باعتبارها أكثر المراحل ازدهاراً وجديرة بالرصد والتأمل، ثم تجربة جنوب إفريقيا التي مرت بعدة تقلبات، جعلت من التجربة الجنوب الإفريقية مثال مهم وغني بعوامل التحليل.

⁶⁰صامويل هانتجتون، مرجع سابق، ص84.

⁶¹لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، مرجع سابق، ص16.

أولاً: الجمعية الوطنية النيجيرية وعالم الدبلوماسية البرلمانية:

نتناول في ذلك الصدد دور الجمعية الوطنية النيجيرية في جولتها الرابعة والخامسة في الدبلوماسية البرلمانية الدولية، وذلك بالاعتماد على أسلوب التأصيل التاريخي للتجربة البرلمانية النيجيرية في عالم الدبلوماسية البرلمانية، بالتركيز على فترة ما بعد عودة نيجيريا إلى الديمقراطية في العام (1999)، علماً بأن نيجيريا لها تاريخ حافل بعدم الاستقرار السياسي منذ أن خرجت من قبضة الاستعمار البريطاني في العام (1960)، وتعاقب عليها عدة حكومات بين المدنية والعسكرية، حكومات مدنية على مدار فترات زمنية متقطعة بين العامين (1960-1966) و(1979-1983) وحكومات عسكرية على مدار (1966-1979) و(1983-1999)، وفي العام (1999) تمكنت البلاد من العودة بنجاح الي الحكم المدني والتعددية الحزبية، حيث أجريت الانتخابات العامة التشريعية والتنفيذية في ابريل من العام (1999) تمهيدا لتسليم السلطة للمدنيين وبالفعل في مايو من العام (1999)، سلمت السلطة الي المؤسسات المنتخبة وعلي رأسها الرئيس "أولوسيجون أوباسانجو" الذي أمتاز بخلفية عسكرية لانتسابه إلى الجيش في سن الـ(21) وعمله كحاكم عسكري لمدة ثلاث سنوات (1976-1979) وامتماؤه للأصل والعمل المدني مما جعل له رصيد تميز واصطفاء بجانب نجاحه كرئيس لفترة امتازت بالديمقراطية الملموسة و الجديرة بالتأريخ، ففي ابريل من العام (2003) تكرر مشهد الانتخابات الرئاسية التي أتصفت وتمتعت بالديمقراطية وتكرر فوز الرئيس "أولوسيجون أوباسانجو" برئاسة البلاد لمدة أربع سنوات أخرى. وبذلك ظل "أولوسيجون أوباسانجو"

رئيس نيجيريا من 29 مايو من العام (1999) إلى 29 مايو من العام (2007)، وهو مسيحي ينتمي لقبائل اليوروبا الجنوبية. لدرجة أن نيجيريا تحتفل في كل عام في يوم 29 مايو بعيد الديمقراطية كذكرى تولي أوباسانجو .

بالتركيز على الأداء البرلماني لنيجيريا في تلك الحقبة اللامعة من تاريخ نيجيريا السياسي والدبلوماسي، يري الباحث النيجيري "كريستوفر أوشانجا نجارا-Christopher Ochanja NGARA" والذي تفرد برصد وتحليل لأداء الجمعية الوطنية النيجيرية عن كثب، أنه قد أتاحت عودة نيجيريا إلى الحكم الديمقراطي في مايو من العام (1999)، الفرصة للجمعية الوطنية لتعيد انطلاقها في آفاق البرلمانية العالمية، وقد جاء ذلك بعد (16) عامًا من غياب المؤسسات البرلمانية في البلاد بسبب الحكم العسكري المطول. فعلى الرغم من أن البرلمان النيجيري في الجمهوريتين الأولى والثانية كان له ارتباطات دبلوماسية محدودة، إلا أن بعودة البلاد إلى المناخ الديمقراطي التعددي في العام (1999)، أصبحت الأجواء أكثر عوامة مع مستوى أكثر ترابط من العلاقات المتبادلة، حيث أنه بشكل عام قد خلق التكامل الإقليمي والعالمي للقرن (21) اختلاط وتشابك عميق بين قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية عابرة للحدود الوطنية ومصحوبة بزيادة درجة المساءلة من قِبَل الناخبين الوطنيين، فأدى ذلك إلى توسيع نطاق ومسؤوليات البرلمان الوطنية وبالتالي تعزيز شبكات المنظمات البرلمانية الدولية (IPOS) .

وفي ذلك السياق، بمجرد افتتاح الجمعية الوطنية الرابعة في يونيو من العام (1999)، فقد قام مجلس الشيوخ ومجلس النواب يوم الأربعاء 9 والثلاثاء 22 يونيو من العام (1999) بتقديم طلب رسمي لإعادة الانضمام إلى الكيانات الدولية مثل رابطة الكومنولث البرلماني (CPA)؛ الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)؛ والاتحاد البرلماني الأفريقي، وعلى سبيل المثال، تم قبول نيجيريا من جديد ودُعيت للمشاركة في المؤتمر الـ(102) للاتحاد البرلماني الدولي في برلين بألمانيا.

بين العامين (1999) و(2007)، انضمت نيجيريا إلى العديد من الكيانات البرلمانية الدولية، حيث استخدم المجلس التشريعي الوطني النيجيري التواجد في هذه المؤسسات الدولية ليس فقط للإعلان عن عودة نيجيريا إلى الديمقراطية ولكن لإثبات أن التحول الديمقراطي في نيجيريا كان في طريقه الصحيح، ولعبت الجمعية الوطنية النيجيرية أدوارًا نشطة وبارزة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات اتفاق السلام الشامل APU والاتحاد البرلماني لغرب إفريقيا (WAPU) وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومؤتمر رؤساء برلمانات غرب إفريقيا (CSWAP) والجمعية المشتركة لأفريقيا، بالإضافة لمنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) والاتحاد الأوروبي (EU)، وبعض الأمور الأخرى.

فبشكل عام مثلت تلك الفترة فرصة داعمة لدور الجمعية الوطنية النيجيرية في تحقيق أهداف معينة للسياسة الخارجية، تتلخص في عدة نقاط وهي: استعادة صورة نيجيريا الجيدة؛ تحسين الثقة بخصوص الديمقراطية في نيجيريا؛ تعزيز قدرة المساومة على تخفيف عبء الديون

الخارجية؛ أثرت في إضفاء لمسة الدعم الشعبي المحلي على المعاهدات الدولية الهامة؛ وحث الجمعية الوطنية على دعم مبادرات السلام الإقليمية الجديرة بالثناء،، ونستعرض فيما يلي علي نحو من التفصيل ما أتبعته نيجيريا في عالم الدبلوماسية البرلمانية في تلك الفترة الزمنية برلمانياً.

(أ) الأساس القانوني للجمعية الوطنية النيجيرية للعلاقات

البرلمانية الدولية

هياً الدستور النيجيري لعام (1999) الوضع القانوني المضمون للجمعية الوطنية النيجيرية الذي يُمكنها من الانخراط في الدبلوماسية البرلمانية، حيث يتضمن القسم (19) من الدستور على أهداف السياسة الخارجية لنيجيريا على النحو التالي:

أ. تعزيز وحماية المصلحة الوطنية.

ب. تعزيز التكامل الأفريقي ودعم الوحدة الأفريقية.

ج. تعزيز التعاون الدولي من أجل توطيد السلام العالمي والاحترام المتبادل بين جميع الأمم والقضاء على التمييز بجميع مظاهره.

د. احترام القانون الدولي والالتزام بالمعاهدات الدولية وكذلك تسوية المنازعات الدولية عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم والفصل.

هـ. الترويج لنظام اقتصادي عالمي عادل.

وفقا لبيان العام (2005)، وبدافع السعي لتحقيق هذه الأهداف النبيلة، قام كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب بتشكيل لجان دائمة للشؤون الخارجية والعلاقات البرلمانية الدولية، ذلك بالإضافة إلى ما لديهم من لجان دائمة معنية بالتعاون والتكامل والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبذلك أصبحت تلك اللجان، هي الأدوات الرئيسية للسياسة الخارجية في الجمعية الوطنية.

وبالطبع هناك لجان أخرى تتعلق بأمر مختلف مثل: القروض والمعونة وإدارة الديون والمعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات وبحيرة تشاد والنساء في البرلمان، على أن تكون التجارة والاستثمار في حيز مهام مجلس النواب، وتكون الديون المحلية والخارجية في حيز مهام مجلس الشيوخ، وكلاهما لهم أدوارًا مهمة في العلاقات الخارجية.

فيما يتعلق بقضية الدبلوماسية البرلمانية الدولية، تم تحديد أدوار لجنة الدبلوماسية / الشؤون البرلمانية الدولية في مجلس النواب في النظام الأساسي لمجلس النواب للعام (2003) على النحو التالي:

- دراسة وتحليل موثيق جميع المجموعات البرلمانية والتعاونية التي يكون مجلس النواب عضوًا فيها، مع إمكانية تقديم اقتراح لتحسين هذه الموثيق وما يتعلق بها من أمور تُثير اهتمام المشرع النيجيري في ممارسته البرلمانية.
- الشروع في سياسات جيدة بشأن البحث والتوثيق البرلماني وضمان وجود بنك معلومات فعال عن الجمعية الوطنية ومجالس الولايات ومجلس النواب ومجلس الشيوخ.

- ضمان الحفاظ على علاقات منسجمة ومثمرة بين الجمعية الوطنية وجميع البرلمانات الدولية.
- ضمان الحفاظ على علاقات متناغمة مع وفي جميع الاتحادات البرلمانية الدولية مثل الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) ، والرابطة البرلمانية للكومنولث (CPA) ، واتحاد البرلمانات الأفريقية (UAP) ، والجمعية المشتركة لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ / الجماعة الاقتصادية الأوروبية.
- تنسيق التبادلات البرلمانية الوطنية والدولية والضيافة والمجاملات على أساس المعاملة بالمثل.
- تقديم توصيات إلى مجلس النواب فيما يتعلق باقتراح لإرسال وفدًا لمشاركة مختلف الدول في أحداث برلمانية محددة.
- الشروع في تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل والمنتديات الأخرى الوطنية والدولية لنشر التعليم والخبرات البرلمانية.
- تمثيل الجمعية الوطنية في جمعيات أو تجمعات برلمانية دولية محددة وفقًا للشروط المتفق عليها بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ.
- الإشراف على أي بيت في وزارة الخارجية مخصص لعمل العلاقات البرلمانية الدولية.
- ضمان علاقة جيدة بين الجمعية الوطنية ومجالس الولايات.

■ ضمان تنفيذ قرارات مجلس النواب بشأن العلاقات
البرلمانية.⁶²

ب) الجمعية الوطنية النيجيرية والدبلوماسية البرلمانية الدولية

عملاً بأهداف السياسة الخارجية لنيجيريا المنصوص عليها في القسم (19) من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية، فبعد فترة وجيزة من افتتاحها تقرر في [6 و 22 يونيو من العام (1999)] تجديد عضوية الجمعية الوطنية النيجيرية في المنظمات البرلمانية الدولية. ومن ثم فقد تقدمت بطلبات رسمية إلى الاتحاد البرلماني الدولي، واتفاقية السلام الشامل، ثم APU، والاتحاد البرلماني لغرب إفريقيا (WAPU)، والجمعية المشتركة لأفريقيا الكاريبي والمحيط الهادئ / (ACP) الاتحاد الأوروبي (EU) للعضوية وإعادة الانتساب.

أُعيد قبول نيجيريا في الاتحاد البرلماني الدولي واتفاقية السلام الشامل على التوالي في أواخر العام (1999). وكانت هذه الخطوة مهمة لدرجة أنها لم تكن فقط كإعلان إلى العالم عن التحول الديمقراطي لنيجيريا، ولكنها أشارت إلى استعداد البلاد لاستئناف دورها التقليدي في الخطوط الأمامية في الشؤون العالمية، فقدمت الجمعية الوطنية النيجيرية نفسها للمنظمات والمؤسسات البرلمانية العالمية الأخرى مثل الرابطة البرلمانية الأفريقية العربية (AAPA)، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي. من العام (1999) إلى العام (2007)،

⁶² Christopher Ochanja NGARA, The Nigeria's National Assembly and Inter-Parliamentary Diplomacy: An Assessment of the Fourth and Fifth National Assembly, African Politics & Policy, vol. 2, n. 2, 2016

لعبت الجمعية الوطنية أيضًا أدوارًا قيادية ومحورية في إنشاء برلمان عموم إفريقيا (PAP) في العام (2004) وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في العام (2006) على التوالي.

إن أدوار الجمعية النيجيرية في بلورة ظهور هذه المؤسسات البرلمانية في أفريقيا ليست منفصلة عن الأدوار التقليدية للبلاد في الخطوط الأمامية فيما يتعلق بالسياسة الإقليمية والقارية منذ الاستقلال في العام (1960)، وكانت هذه الأدوار متماشية مع التوجه الإفريقي المُركز للسياسة الخارجية النيجيرية. أدى إنشاء هذه الهيئات البرلمانية الإقليمية إلى توسيع منصات الجمعية الوطنية النيجيرية والبرلمانات الأخرى في القارة الأفريقية للانخراط في الدبلوماسية والمساهمة في الحكم الرشيد والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. توجت مشاركة وجهود الجمعية الوطنية لنيجيريا في بعض هذه التجمعات والمؤتمرات البرلمانية الدولية، ولا سيما الرابطة البرلمانية للكومنولث (CPA) والاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، بإدراج بعض المعاهدات والاتفاقيات المهمة في نيجيريا.

ومن أمثلة تلك المعاهدات التي تم إدراجها في التشريعات المحلية خلال دورتي الجمعية الوطنية الرابعة والخامسة: قانون حقوق الطفل للعام (2003)، وقانون حظر الاتجار بالأشخاص للعام (2004) الذي أنشأ أيضًا الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص (NAPTIP)، وهي وكالة مثقلة بمسؤولية تنفيذ القانون. وبالمثل، البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (OP-CEDAW) للعام (2004)

واتفاقية مكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال للعام (2001)؛ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للعام (2001)، كما تم دمج اتفاقية منع الإرهاب ومكافحته للعام (2002)⁶³.

كما إن تصديق الجمعية الوطنية في العام (2005) على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية المتعلقة بقانون البرلمان الأفريقي (الانضمام والاختصاص) للعام (2004)، أعطى تأثيرًا وشرعية مباشرة للبرلمان الأفريقي (PAP)، الذي يُشكل الرافد البرلماني في كيان الاتحاد الأفريقي والذي يضم (53) دولة.

لم تعمل هذه المعاهدات على تحسين الحقوق الاجتماعية والقانونية للنساء والأطفال في نيجيريا فحسب، بل أدت أيضًا إلى تعزيز السلام والأمن والتكامل الإقليمي في غرب إفريقيا بشكل خاص وإفريقيا بشكل عام.

في مجال الأمن شبه الإقليمي، ساهمت المشاركة النشطة للجمعية الوطنية النيجيرية في المنظمات البرلمانية الإقليمية مثل برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، CSWAP، PAP وغيرها بشكل كبير في السلام والأمن في إفريقيا وخاصة في منطقة غرب إفريقيا الفرعية. فحين أُقيم المؤتمر الثالث لرؤساء برلمانات غرب إفريقيا (CSWAP)، تم تبني

⁶³ Christopher Ochanja, opcite(2016),

قرارات بعيدة المدى من أجل إنهاء النزاعات المسلحة المدمرة داخل الدول في منطقة غرب إفريقيا الفرعية. تضمن القرارات النقاط التالية:

- الالتزام بالتوقف عن تصنيع وتوزيع وتداول الأسلحة الصغيرة في المناطق الفرعية كوسيلة لمنع النزاعات المسلحة المحلية والإقليمية.
- دعوة رؤساء دول غينيا وسيراليون لعقد قمة عاجلة، بهدف أساسي هو إيجاد استراتيجية تفاوضية فعالة لإنهاء النزاعات.
- الاتفاق على إرسال بعثة برلمانية دولية إلى غينيا وسيراليون وليبيريا بهدف المساعدة في استعادة مناخ الثقة بين الثلاثة رؤساء لدول اتحاد نهر مانو.

وذلك يُعد جزءاً، من بين قرارات أمنية أخرى للهيئات البرلمانية لغرب إفريقيا، التي كانت داعمة لمجلس الشيوخ النيجيري تجاه مبادرات السلام التي أطلقها الرئيس أوباسانجو لإنهاء النزاعات المسلحة التي طال أمدها في ليبيريا. جدير بالذكر أن مجلس الشيوخ النيجيري وافق على وجه السرعة يوم الأربعاء الموافق [16 يوليو من العام (2003)] على طلب الرئيس أوباسانجو بنشر كتيبتيّن من الجنود النيجيريين في ليبيريا كجزء من قوة حفظ السلام الدولية قبل الخروج المقرر للرئيس تشارلز تيلور⁶⁴ عن حكم ليبيريا في [11 أغسطس من العام (2003)].

⁶⁴ تشارلز مكارثر غانكاى تيلور، وهو سياسي ورجل دولة ليبيري، رئيس ليبيريا الـ (22) من 2 أغسطس من العام (1997) حتى استقالته في 11 أغسطس من العام (2003). انهم خلال فترة رئاسته بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بسبب تورطه في الحرب الأهلية في سيراليون. المجاورة لليبيريا، فأدانته المحكمة الخاصة بسيراليون في 26 أبريل من العام (2012) بعد محاكمة استمرت خمس سنوات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ليصبح

كما ساهم مجلس الشيوخ النيجيري بشكل كبير في الخروج النهائي لتشارلز تايلور من ليبيريا بتقديم التعاون بصدد مبادرة سلام عرضتها الأطراف المهتمة حينها ووافق على طلب اللجوء لتايلور واستقباله في نيجيريا حال تنحيه عن حكم ليبيريا وتقديم استقالته في [11 أغسطس من العام (2003)] ونجحت مبادرة السلام في إحداث درجة من التهدئة وعودة السلام في ليبيريا وبالتالي منطقة غرب أفريقيا الفرعية.

على مستوى التعاون مع المنظمات والمؤسسات البرلمانية، لعبت الجمعية الوطنية النيجيرية دورًا حاسمًا في تشكيل "رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي"⁶⁵ ASSECAA في أبريل من العام (2002)، وتقديرًا لجهود المهمة المبذولة من قبل الوفد البرلماني النيجيري، تم انتخاب اثنين من النيجيريين "السيد ليفينوس أوسوجي Mr. Livinus Usuji" و"السناتور جوناثان زوينجينا Jonathan Zwingina" أمينًا عامًا ونائبًا للرئيس، في غضون عامين من

أول رئيس أفريقي يمثل أمام محكمة دولية وأول رئيس دولة يدان منذ محكمة نورنبيرغ، والتي تُعد واحدة من أشهر المحاكمات التي شهدتها التاريخ المعاصر، وتناولت المحاكمات في فترتها الأولى، مجرمي حرب القيادة النازية بعد سقوط ألمانيا النازية، وفي الفترة الثانية، تمت محاكمة الأطباء الذين أجروا التجارب الطبية على البشر، وعقدت أول جلسة في 20 نوفمبر من العام (1945) واستمرت الجلسات حتى 1 أكتوبر من العام (1946) عقد الحلفاء جلسات المحاكمات العسكرية في قصر العدل في نورنبيرغ، ولعل من أهم أسباب عقد الجلسات في القصر المذكور الدمار الشامل الذي آلت إليه دور المحاكم الألمانية جزاءً قصف الحلفاء الكثيف إبّان الحرب العالمية الثانية.

⁶⁵ليضم المجالس التالية [المجلس الوطني لأقاليم جنوب أفريقيا، مجلس الأمة في الجزائر، مجلس الشيوخ في بوتسوانا، مجلس الجمهورية الفيدرالية الإثيوبية، مجلس الشيوخ في الجابون، مجلس الأعيان في الأردن، مجلس الشيوخ في ليسوتو، مجلس المستنشرين في المغرب، مجلس الشيوخ في موريتانيا، المجلس الوطني لتامبيا، مجلس الشيوخ في نيجيريا، مجلس الشيوخ في مملكة سوازيلاند، مجلس الشورى في اليمن].

انضمام نيجيريا إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، تم انتخاب عمر غالي نعبه Umar Ghalli Na'abba رئيساً للجنة التنفيذية لاتفاقية السلام الشامل (منطقة إفريقيا) في المؤتمر الـ(32) للرابطة وأيضاً رئيساً للمؤتمر الثالث لرؤساء برلمانات غرب إفريقيا ، وشغل المشرعون النيجيريون مناصب بارزة أخرى مثل: (السناتور فلورنس إيتا جيوا Florence Ita-Giwa) كبير الممثلين برابطة الكومنولث البرلماني (CWP، سبتمبر 2002 إلى يونيو 2003)، وأمينو بيلو ماساري Aminu Bello Masari (رئيس سلطة الائتلاف المؤقتة 2005-2006)، و حاضرة. بيتر ن. جيا Peter N. Jiyia (الممثل الإقليمي المناوب 2005-2007)، فذلك وذاك أمثلة من بين أمور أخرى.

عززت عودة نيجيريا إلى الدائرة البرلمانية الدولية السبيل للتبادل بين الثقافات في الممارسة البرلمانية بين الجمعية الوطنية النيجيرية والبرلمانات الأخرى في العالم، كما استفادت نيجيريا من المساعدة التقنية والتدريب والمساعدات والمنح. وقد ساهم ذلك في زيادة قدرة الجمعية الوطنية في مجال صنع القوانين ووظائف الرقابة، لا سيما بعد افتتاح الجمعية الوطنية الخامسة في العام (2003). وقد لوحظ التأثير في الغالب في زيادة أنشطة الرقابة وتأكيد الجمعية الوطنية، خاصة في شؤون الميزانية والإصلاح الانتخابي والتعديل الدستوري. كما طمأنت مشاركة نيجيريا في الدبلوماسية البرلمانية المجتمع الدولي على جدوى التحول الديمقراطي في نيجيريا. والأهم من ذلك، أنها ساعدت في تعزيز صورة البلاد التي تدهورت إلى مستوى منخفض خلال السنوات الخمس التي حكم فيها الجنرال ساني أباتشا فترة ما بين العامين (1993-1998).

اتسم جزء كبير من الفترة بين العامين (1999 و 2007) باختلاف عميق وخلافات متكررة بين الجمعية الوطنية كسلطة تشريعية والسلطة التنفيذية بقيادة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو. ومع ذلك، سواء بوعي أو بغير وعي، بدا أن هناك قدرًا من التوافق بين ذراعي الحكومة حول معظم قضايا السياسة الخارجية. وقد انعكست هذه الأرضية المشتركة في الأنشطة الدبلوماسية التكميلية والخطب والموقف الرسمي للقيادة ومندوبي الجمعية الوطنية في معظم المحافل الدولية. كان الانسجام في السياسة الخارجية بين الجمعية الوطنية وحكومة الرئيس أوباسانجو أكثر وضوحًا بشأن قضية الحملة العالمية لتخفيف عبء الديون الخارجية، واستعادة الثروة المسروقة من المؤسسات المالية الغربية، واستعادة صورة البلاد المدمرة.

ومثالاً على ذلك، في المؤتمرين (104) و(105) للاتحاد البرلماني الدولي، استخدم وفد نيجيريا المنصة للحملة من أجل إعادة الثروة المنهوبة من قبل القادة النيجيريين والافارقة الفاسدين وإلغاء الديون الخارجية لنيجيريا. كما اتخذت نيجيريا موقفاً مماثلاً في المؤتمر (104) للاتحاد البرلماني الدولي في جاكارتا بإندونيسيا، في أكتوبر من العام (2000) وانعكس الموقف النيجيري من قرارات المؤتمر كان نصها كما يلي:

.....يجب منح إلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخفيف ديون البلدان النامية الأخرى على الفور والتركيز على تدابير الحد من الفقر التي تأخذ في الاعتبار وضع المرأة المتأزم، لا سيما في المناطق الريفية؛

والقضاء على التفاوتات الطبقية الهائلة، ودعوة الدول المتقدمة والنامية إلى مواصلة التنمية بوجه إنساني.

وبالمثل، في المؤتمر (106) للاتحاد البرلماني الدولي في واغادوغو -بوركيينا فاسو، في سبتمبر من العام (2001)، أصبحت نيجيريا أكثر نشاطاً فيما يتعلق بأنشطة الاتحاد. وفي ذلك الوقت، كانت إعادة الأموال العامة المنهوبة وتخفيف الديون الخارجية هي الشغل الشاغل للسياسة الخارجية لنيجيريا والقضايا الرئيسية لمشاركة الهيئة التشريعية النيجيرية في الجمعيات البرلمانية الدولية. في ذلك المؤتمر، اتخذ المندوبون قراراً بالإجماع "لممارسة الضغط على حكوماتهم وجميع الأطراف المعنية، لمنع تحويل الأموال التي حصل عليها القادة الفاسدون بطريقة غير مشروعة، ذلك مع إقرار ضمان بتخصيص تلك الأموال لتمويل برامج تعزيز رعاية الأطفال". وواصلت نيجيريا اتخاذ مواقف مماثلة في المؤتمرات اللاحقة للاتحاد البرلماني الدولي. في المؤتمر (107) للاتحاد البرلماني الدولي في العام (2002)، حدد نائب رئيس مجلس الشيوخ النيجيري السابق، السناتور إبراهيم مانتو، الذي ترأس الوفد النيجيري، خمسة تهديدات رئيسية كعقبات للتنمية الأفريقية وهي: تأثيرات العولمة والصراعات والحروب المنتشرة والكوارث البيئية وتراكم الديون الخارجية. نص كلمة السناتور إبراهيم مانتو كالتالي:

... أحد أكبر التهديدات لتنمية أفريقيا هو الديون الخارجية الضخمة والمزيدة. هذه الديون هي في الواقع مصدر إزعاج للقارة حيث يتم تخصيص جزء كبير من الأرباح الوطنية لدفع الفوائد على هذه الديون

فقط.... من المضحك أن الجزء الأكبر من هذه الأموال مخبأ في المؤسسات المالية الغربية. ومع ذلك، تتحمل الدول الأفريقية مسؤولية سداد هذه الديون، التي نادراً ما تستخدم لتحسين أوضاع شعوب القارة السوداء. سيكون من مصلحة الدول الأفريقية أن تنظر الدول الغربية الدائنة في شطب هذه الديون كمساهمة لها في نجاح الجهود المبذولة بغرض انتشار إفريقيا من أزمتها التنموية.

في ظل ترأسه للوفد النيجيري في المؤتمر (112) للاتحاد البرلماني الدولي في أبريل من العام (2005)، عرض النائب السابق لرئيس مجلس النواب "أوستن أوكبارا Austin Okpara"، موقف نيجيريا في قاعة المناقشة العامة بشأن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العالمي وخاصة بشأن أفريقيا في كلمة مضمونها التالي:

"يظل أكبر عائق أمام تنمية أفريقيا ونموها الاقتصادي هو ديونها الضخمة والمتزايدة باستمرار. ومن المحزن أن نلاحظ أن نسبة كبيرة من العائدات الوطنية، التي كانت ستذهب لولا تلك الديون للمشاريع التنموية، يتم توجيهها الآن لخدمة الديون. حالة نيجيريا مفيدة بشكل خاص. لقد قام رئيسنا بعدد لا يحصى من الرحلات إلى الدول الغربية الدائنة بهدف تأمين شكل من أشكال الإعفاء من الديون، حتى وإن لم ينتج عن تلك الرحلات فائدة تذكر. بدافع الإحباط والقلق العميق بشأن تأثير فخ الديون على عامة الشعب، اعتمد مجلس النواب في جمهورية نيجيريا الاتحادية مؤخرًا اقتراحًا يأذن للرئيس بإعلان وقف اختياري من جانب واحد لخدمة الديون وسدادها".

علماً بأن الأصوات العالية للمشرعين النيجيريين في الجمعيات البرلمانية الدولية التي تدعو إلى تخفيف الديون الخارجية لنيجيريا وإعادة الثروة المسروقة في المؤسسات المالية الغربية إلى الوطن، لم تساعد فقط في الإعلان والترويج للقضية النيجيرية وحققها في أموالها المنهوبة، ولكن أيضاً في حشد الدعم لحملة نيجيريا العالمية، حيث أنه في ذروة حملة المطالبة بالإعفاء من الديون الخارجية، اتخذ مجلس النواب النيجيري قراراً في مايو من العام (2005) ليحث الحكومة الفيدرالية على التخلي عن الديون الخارجية للبلاد. فعلى الرغم من أن الاقتراح كان ردّاً تلقائياً على الإحباط الوطني الناجم عن عبء الديون الخارجية غير الواقعي، إلا أن اقتراح مجلس النواب حقق أيضاً هدف جذب الانتباه الدولي، وخاصة اهتمام دول مجموعة الثماني بأزمات الديون الخارجية لنيجيريا.

وكإجراء متابعة، أرسلت الجمعية الوطنية النيجيرية وفداً برلمانياً إلى كونجرس الولايات المتحدة والبرلمان البريطاني وألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان. وتجدر الإشارة إلى أنه بصرف النظر عن الأهمية الاستراتيجية لزيارات الوفد البرلماني النيجيري إلى الدول الغربية الدائنة، كان توقيت الزيارة [بين 24 أبريل و 7 مايو من العام (2005)] يهدف إلى التأثير على إدراج أزمات ديون نيجيريا في جدول أعمال اجتماع مجموعة الثماني الذي كان من المقرر عقده في الفترة من [6 إلى 8 يوليو من العام (2005)] في جلين إيجلز - اسكتلندا. فقد تم تنسيق العلاقات الدبلوماسية البرلمانية النيجيرية بشكل جيد مع الذراع التنفيذية في عهد الرئيس أولوسيجون أوباسانجو. وقد أتى هذا الأمر ثماره في النهاية عندما أعلن

نادي باريس للدائنين في يوليو من العام (2005) عن إلغاء أكثر من (18) مليار دولار من ديون نيجيريا الخارجية.

وختاماً يتضح لنا أنه قد ساهمت مشاركة الجمعية الوطنية الرابعة والخامسة لنيجيريا في الدبلوماسية البرلمانية الدولية بشكل كبير في نجاحات السياسة الخارجية لنيجيريا بين العامين {1999 و2007}، وبشكل أكثر تحديداً، لم يؤدي وجود نيجيريا في المجالس البرلمانية الدولية إلى زيادة ثقة المجتمع الدولي في الديمقراطية النيجيرية الناشئة لكنها عززت صورة البلاد التي غرقت إلى أدنى مستوى خلال الأنظمة العسكرية الماضية مباشرة. فقد استخدمت الجمعية الوطنية النيجيرية منصات برلمانية مشتركة للحملة من أجل تخفيف الديون الخارجية، وإعادة الأموال العامة المهوبة المحفوظة في المؤسسات المالية الغربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تم إضفاء الطابع المحلي على معاهدات مهمة وشاركت الجمعية الوطنية في تحقيق الأمن والسلام التاريخي في المبادرات نتيجة لمشاركة الجمعية في الأنشطة البرلمانية المشتركة، فلم تكمل هذه المشاركات البرلمانية جهود السياسة الخارجية للحكومة الفيدرالية آنذاك بقيادة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو فحسب، بل عززت من قدرات التفاوض للسلطة الدبلوماسية لنيجيريا في تلك الفترة الزمنية.

ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية الناشئة في جنوب إفريقيا: -

ترأى لعدد من علماء التحليل السياسي أن الدور الأوسع للبرلمانات في دوائر التأثير الخاصة بالسياسة الخارجية لبلد ما يختلف باختلاف

الأصول التاريخية لهذا البلد ونظامه السياسي والموقع العام للدولة على المساحة الدولية، ويمكن أيضًا استخدام هذا التصنيف للتاريخ والنظام السياسي وموقع الدولة في البيئة الدولية في تفرغ الشروط التي تدعم أو تقيد تطورات الدبلوماسية البرلمانية.

تاريخيًا، كان الفصل العنصري في جنوب إفريقيا السبب الرئيس لتظل معزولةً دوليًا وتخضع للعقوبات، وبالطبع نتج عن ذلك فرصة ضئيلة للمشاركة البرلمانية الدولية، وكانت علاقاتها محدودة للغاية مع المنظمات متعددة الأطراف حيث تم تجميد عضوية هيئات مثل الاتحاد البرلماني الدولي مما أدى إلى أن جنوب إفريقيا لم يكن لديها سوى القليل من المعرفة بالديناميات داخل هذه المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، لعب البرلمان لوقت طويل دورًا هامشيًا كعنصر فاعل في العلاقات الدولية نظرًا لهيمنة السلطة التنفيذية وعدم وجود لجنة برلمانية دائمة للعلاقات الدولية، كانت هذه الفترة التي سيطر فيها الحزب الحاكم على البرلمان لضمان دعم سياسة الحكومة، وعلى الرغم من أنه خلال فترة الفصل العنصري، كان لبرلمان جنوب إفريقيا تأثير ضئيل في الشؤون الدولية، إلا أن ضغط الدبلوماسية البرلمانية الدولية كان محسوسًا من خلال مبادرات رابطة برلماني أوروبا الغربية ضد الفصل العنصري (AWEPEAA) وغيرها من البرلمانات والبرلمانيين والمنظمات البرلمانية في جميع أنحاء العالم.⁶⁶

⁶⁶ Lesley Masters, op.cite.p.5.

تأسست رابطة برلماني أوروبا الغربية ضد الفصل العنصري (AWEPA) في العام (1984)، وكانت تهدف لتعبئة السياسيين في البرلمانات الأوروبية المنتخبة ديمقراطياً لإنهاء الفصل العنصري حيث أصدر البرلمانيون قوانين تسهل بلورة سياسات وعقوبات فعالة، ورصد تنفيذ هذه القوانين من خلال إنفاذ آلية المساءلة من قبل البرلمانات الأوروبية تجاه دول إفريقيا، وفي ظل العزلة الدولية والسيطرة الكاملة من قبل الحزب الحاكم المهيمن داخلياً، كانت هناك فرصة ضئيلة جداً لتحقيق الأسبقية التاريخية في جنوب إفريقيا لدور البرلمان كممثل دولي في السنوات الأولى بعد العام (1994)، ولكن مع تركيز الهيئة التشريعية الجديدة على مسائل الحكم والتحول الوطني بدلاً من العلاقات الدولية لم يكن هناك تغيير ملموس يُنم عن جدية البرلمان واهتمامه بالانخراط في مجال الدبلوماسية البرلمانية.

في غضون ذلك، كان لتحول السياق السياسي في جنوب إفريقيا آثار على عمل البرلمان ودوره في العلاقات الدولية، حيث أجمع المٌحللين على أنه بينما يوفر النظام السياسي في جنوب إفريقيا برلماناً نشطاً على الورق (من خلال الدستور)، فإن هذا لم يُترجم دائماً إلى ممارسة حقيقية فقد كان لهيمنة المؤتمر الوطني الأفريقي⁶⁷ (ANC) ، والنظام المركزي المتزايد

⁶⁷ تأسس المؤتمر الوطني الأفريقي في 8 يناير 1912 في بلومفونتين باسم المؤتمر الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا. بهدف تبليغ الحكومة وجهات النظر الإفريقية. وترقية آراء البيض والافارقة، والضغط للحصول على حقوق أكثر للافارقة. وفي عام 1923م. صار التنظيم معروفاً باسم المؤتمر الوطني الإفريقي. وكانت عضوية التنظيم محدودة حتى الأربعينيات من القرن العشرين. وكان يعمل على نحو رئيس عبر الوسائل الدستورية مثل الوفود المفوضة. والانتداب. أول رئيس للمنظمة كان جون دوب. ومن بين أعضائها المؤسسين الشاعر والمؤلف سول بلاتجي. أصبحت منظمة المؤتمر الوطني الأفريقي في العام (1923) وشكل الجناح العسكري (الرمح للأمة) في العام (1961). وأصبح الحزب

دور عميق ولفترة كبيرة في صنع القرار داخل الرئاسة، وكان لذلك الأمر آثاره على مشاركة البرلمان في صنع القرار في السياسة الخارجية والسعي لدبلوماسية برلمانية نشطة، فلم يوجد فصل فعلي للسلطة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث كان رؤساء اللجان عادةً من نفس الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، و أيضاً مع استمرار الانضباط الحزبي الصارم داخل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، لم يختلفون البرلمانيين في كثير من الأحيان في موقفهم من الرئيس.

وقد كانت النقاشات التي أثيرت في البرلمان حول العلاقات الدولية في المقام الأول أسئلة إجرائية، أو مناقشات وبلورة لقرار اتخذته الرئاسة، حيث لاحظ المحللين رساخة فكر معين لدى البرلمان الجنوب أفريقي ظهر في أدائه فيما يتعلق بعملية السياسة الخارجية بأن التصور السائد بين أعضاء البرلمان بأن السياسة الخارجية هي وظيفة تنفيذية، وأنه "بقدر ما يرغب البرلمان في المشاركة في الشؤون الخارجية، فقد أظهرت التجارب الجنوب أفريقية والناميبية أن "الدبلوماسية الرئاسية" غالبًا ما تحل محل "الدبلوماسية البرلمانية"، وبالإضافة إلى الدور المركزي الذي يضطلع به الرئيس في العلاقات الدولية لجنوب إفريقيا، هناك عدد من التحديات للدبلوماسية البرلمانية ناتجة عن الطبيعة ذاتها مثل هيكل البرلمان نفسه والأولويات المحلية التي تشغل جدول أعمال البرلمان،

الحاكم الحزب الأكثر شعبية في جنوب أفريقيا منذ إرساء حكم الأغلبية، في مايو (1994) وأيده التحالف الثلاثي مع مؤتمر نقابات جنوب أفريقيا والحزب الشيوعي. أدى الحزب دورًا كبيرًا في حصول السود وغير البيض على حقوقهم السياسية والمدنية. فرغم أن السود يشكلون (75%) من سكان البلاد، إلا أن قانون جنوب إفريقيا كان قد حرمهم من حق التصويت والمشاركة في الحكومة الوطنية حتى العام (1994) أغلب أعضاء الحزب من السود رغم وجود أعضاء من مجموعات عرقية أخرى. المؤتمر الوطني الإفريقي يعرف نفسه بأنه "قوة منضبطة من اليسار".

كما أن عدد (490) عضوًا المكون للجمعية الوطنية والمجلس الوطني للأقاليم تتم إعادة انتخابهم كل أربع سنوات والاهتمام لقضايا السياسة الخارجية من قبل أعضاء البرلمان (MP) تحتاج صلاحيات أكثر ومدة أكبر حيث تدعو الدبلوماسية إلى بناء علاقات مستمرة وللحفاظ على الروابط من خلال الزيارات الدولية المنتظمة، وهو أمر غير ممكن دائمًا للبرلمانيين الذين يتطلعون إلى إعادة انتخابهم⁶⁸.

فإن موقع البرلمان داخل المشهد السياسي لبلد ما يعني أنه عرضة بشكل خاص للتأثر من السياسة الداخلية والرأي العام ووسائل الإعلام، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الشفافية. هذا يمثل تحديًا للانخراط الدبلوماسي، ومع التحرك نحو فكرة "الدبلوماسية الجديدة" وتركيزها على قدر أكبر من الشفافية، ذلك مع التركيز المستمر على الحاجة إلى السرية في المفاوضات الدولية، فكانت ترجمة ذلك وذاك علي أرض الواقع النظر للبرلمانات على أنها تعرقل الدبلوماسية ويجب أن يقتصر دورها على الموافقة على الاتفاقات تحت إشراف السلطة التنفيذية، فكان التصور الفكري لدي برلمان جنوب إفريقيا على أنه "ختم مطاطي" للاتفاقيات الدولية وخطوات التحول عن ذلك الفكر كان بطيئًا، لا سيما في التغلب على الانقسام المحدد بين دور الإشراف على المعاهدات والمشاركة في المفاوضات. ومع ذلك، في مراجعة لأنشطة البرلمان الرابع، كانت هناك مؤشرات من الاهتمام بالمشاركة المبكرة للهيئة التشريعية في

⁶⁸ Lesley Masters, op.cite.p.6-7.

عمليات إبرام المعاهدات (اللجنة البرلمانية للعلاقات الدولية والتعاون (2014).

كما إن هيكل البرلمان نفسه لا يفضي إلى مقارنة مركزة تجاه الدبلوماسية البرلمانية. وهذا يشمل تقسيم القضايا عبر عدد من اللجان مثل العلاقات الدولية، التجارة والصناعة والدفاع والاتصالات وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، تواجد حالات لعدد كبير من النواب مندمجين في أكثر من لجنة ومن ثم فكل عضو من هؤلاء الأعضاء في البرلمان لا يستطيع حقًا التخصص في قضية معينة مرتبطة بعمل لجنة محددة، بالإضافة لبعض التحديات الأخرى المتمثلة في محدودية الموظفين المتاحين لدعم وتوفير المعلومات للنواب حول القضايا الرئيسية التي تتكشف في الوسط الدولي. فكل تلك العوامل توافرت في سياق جنوب إفريقيا

حيث لوحظ بالفعل أن هذه العوامل لها آثار على شكل ونوعية تحليل الممارسة الدبلوماسية والذاكرة المؤسسية عندما يتعلق الأمر بالدبلوماسية البرلمانية المتطورة في جنوب إفريقيا، حيث شملت مشاكل البرلمان الجنوب الأفريقي المشاركة المحدودة للمعلومات حول العلاقات الدولية مع الأعضاء البرلمانيين أو من قبل السلطة التنفيذية، كما نصت وثيقة مناقشة العام (2005) حول العلاقات الدولية "هنا للأسف نقص في الممارسة الموثقة وتتألف الوثائق التي تتناول العلاقات الدولية أساسًا من تقارير قدمها الأعضاء أو الموظفون الذين حضروا مؤتمراً معيناً" (البرلمان الجنوب أفريقي 2005)، فتلك التقارير الواردة من بعثات تفصي الحقائق لها أثر على بناء العلاقات الدبلوماسية، أو دعم السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا، بالإضافة لمحدودية الموارد المالية

والمؤسسية المتاحة للمشاركة الدولية مما قيد قدرة الهيئة التشريعية على الانخراط في العلاقات الدولية.

وكما أجمع المحللين أن موقع الدولة على الساحة الدولية محور له أهميته في تشكيل أبعاد دبلوماسية تلك الدولة، فالدول التي لها دور بارز في المجتمع الدولي تركز على الدبلوماسية التقليدية وكذلك على دور اللجان البرلمانية، في حالة جنوب إفريقيا، هناك شيء من الانفصال بين موقع الدولة في العالم وتركيزها على الدبلوماسية البرلمانية. دولة جنوب إفريقيا حققت تميز وتمكنت من إيجاد وزن لها دولياً في علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف منذ العام (1994)، إلا أن مشاركة البرلمان محدودة نسبياً على المستوى الدولي. على الرغم من أن وثيقة مناقشة العلاقات الدولية التابعة للمؤتمر الوطني الأفريقي لعام (2012) وآفاق السياسة البرلمانية والمبادئ التوجيهية التشغيلية (2006) تشير إلى أن "أعضاء البرلمان (النواب) والرؤساء قد أتاحت لهم الفرصة لتبادل الآراء بشأن مجموعة من التحديات الدولية"، من حيث حجم المشاركات الدولية لجنوب إفريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري، إلا أن الدبلوماسية البرلمانية كانت هامشية، وقد كانت هناك طلبات مبكرة من قبل البرلمانات الأجنبية لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع برلمان جنوب إفريقيا بعد التحول الديمقراطي، ولكن ذلك الأمر لم يتم، كما ذكرت ورقة مناقشة العلاقات الدولية الصادرة عن البرلمان (2005) أنه "على الرغم من الضغط المستمر لإقامة علاقات رسمية، جادل برلمان جنوب إفريقيا

بأنه لن يضطر إلى إقامة مثل هذه العلاقات نظرًا لأنه كان لا بد من إعادة تقييم مقاربه للتفاعلات مع البرلمانات الأجنبية".⁶⁹

بعد أكثر من عقد من التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا، اتخذت لجنة القواعد المشتركة بالبرلمان (JRC) القرار "لتطوير مجموعة من القيم الأساسية التي من شأنها إعادة صياغة نهج البرلمان للدبلوماسية والعلاقات الدولية"، جاء ذلك في أعقاب الوعي المتزايد بأن البرلمان كان بالفعل "بدون هيئة أو وسيلة لدفع صياغة سياسة العلاقات الدولية"، ومن العام (1994) فصاعدًا، باتت اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية هي المسؤولة عن توجيه نهج البرلمان في الشؤون الدولية. ومع ذلك، كان هناك مخاوف من أن اللجنة الفرعية لأنها ركزت اهتمامها على الجوانب اللوجستية للزيارات الدولية بدلاً من تقديم إرشادات سياسية للبرلمان، فتم إجراء مراجعة، وكانت النتيجة قرارًا بصياغة وثيقة مناقشة لعام (2005) بشأن العلاقات الدولية للبرلمان بهدف تسليط الضوء على القيم الأساسية التي تشكل المشاركة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. مع نبض المشاركة الدولية لجنوب إفريقيا على المسرح العالمي، بدأ البرلمان نفسه في التحرك نحو بناء فهم للدبلوماسية البرلمانية، بما يشمل التركيز على تسهيل المشاركة الدولية إلى جانب أهدافها الأساسية الأخرى المتمثلة في تمرير القوانين، والإشراف على السلطة التنفيذية، وتسهيل الحكومة التعاونية. بحلول فترة البرلمان الثالث، كان التركيز على الوكالة واضحًا بشكل متزايد في وصف وظائف البرلمان، وقد تطور هذا من فهم دور البرلمان على أنه مجرد إشراف، ليشمل الانخراط والمشاركة

⁶⁹ Lesley Masters, op.cite.p.7-8.

في العلاقات الدولية". تم دعم هذا الموقف في التقارير السنوية ليظل تعزيز دور البرلمان في العلاقات الدولية برنامجاً وهدفاً استراتيجياً بما في ذلك، تحسين وتوسيع دور البرلمان في التعاون الدولي والمشاركة من خلال تطوير وتنفيذ استراتيجية علاقات دولية، وهكذا تطورت الدبلوماسية البرلمانية إلى درجة أصبح يُنظر إليها الآن بشكل متزايد على أنها وسيلة للبناء على جنوب إفريقيا شراكات استراتيجية في تنفيذ السياسة الخارجية.⁷⁰

ثالثاً: الدبلوماسية البرلمانية وقدرة القوة الناعمة لجنوب إفريقيا: -

مع قيام البرلمانات في جميع أنحاء العالم بتقييم علاقاتها الدولية، تحول الاهتمام بشكل متزايد إلى تأثير الدبلوماسية البرلمانية على الارتباطات الدولية للدول. وقد أضح ذلك الأمر بشكل خاص عندما تعلق الأمر بالمفاوضات التجارية، التي تحظى باهتمام البرلمانات في كلاً من البلدان النامية والمتقدمة على السواء لتأثيرها الواضح على الدوائر الانتخابية المحلية. بالنسبة لجنوب إفريقيا، فرغماً عن صياغة استراتيجية برلمانية للعلاقات الدولية حولت دور البرلمان من مجرد التركيز على الرقابة، إلى كونه طرفاً فاعلاً في الشؤون الدولية، فإن الروابط بين الدبلوماسية البرلمانية والقوة الناعمة توفر وسيلة يمكن من خلالها دفع أجندة السياسة الخارجية للبرلمان وجنوب إفريقيا.

ظهرت فكرة القوة الناعمة كما قدمها جوزيف ناي على أنها "القدرة على التأثير على الآخرين من خلال وسائل الاستقطاب لتدعيم جدول الأعمال، والإقناع، وإثارة الانجذاب الإيجابي من أجل الحصول على

⁷⁰ Lesley Masters, op.cite.p.9.

النتائج المفضلة"، فرضت مُقتضيات الأمر الواقع أن أصبحت القوة الناعمة عنصراً مهماً في فهم العلاقات الدولية، وأصبح ذلك واضحاً في عدد من الدراسات بل إنه أصبح موضوعاً للمناقشات داخل لجان البرلمانات ، مثلاً على ذلك، جاء في نقاش مجلس اللوردات في المملكة المتحدة حول القوة الناعمة إلى أن "المملكة المتحدة ستحتاج إلى الاستفادة من قوتها الوطنية والدبلوماسية بشكل أكثر استباقية وتحدي الأحداث العالمية إذا أرادت أن تكون مؤثرة في تعزيز قيمها ومصالحها". وفيما يتعلق بقدرات القوة الناعمة في جنوب إفريقيا، يري المُحللين "أن على مستوى القارة الأفريقية تعلقو احتمالية أن تكون جنوب إفريقيا إحدى الدول التي تتمتع بأفضل قدرات لممارسة القوة الناعمة، على النحو الذي حدده ناي: من خلال ثقافتها وقيمها السياسية وشرعية سياستها الخارجية".⁷¹

فباختبار القوة الناعمة أداة يمكن من خلالها الإشارة إلى مصادر التأثير بخلاف القوة العسكرية والإمكانيات الاقتصادية، ففي ذلك الإطار تقييم دور البرلمانات في العلاقات الدولية مهم حيث أن الهيئات التشريعية هي التي تقدم مؤشراً واضحاً لنهج الدولة تجاه عناصر القوة الناعمة مثل تعزيز القيم بما في ذلك الديمقراطية والثقافة السياسية ومسائل الحكم. كما أنه يُمكن فهم العلاقة بين البرلمانات والقوة الناعمة بطريقتين:

أولاً، يُمكن استخدام البرلمان لعرض قيم البلد وثقافته السياسية وإنجازاته جنباً إلى جنب مع مصادر أخرى للقوة الناعمة، فيكُمّن جزء

⁷¹ Lesley Masters, op.cite.p.10.

كبير من مؤهلات القوة الناعمة لجنوب إفريقيا في تحولها السياسي السلمي نسبيًا إلى الديمقراطية. وقد كان نهج جنوب إفريقيا في العلاقات الدولية الإرتكان لاستخدام الشرعية والمصادقية التي نشأت من خلال تحولها السلمي إلى دولة ديمقراطية كوسيلة للتأثير على الآخرين وفي شكل النظام الدولي".

وبعبارة أخرى بالنسبة لجنوب أفريقيا، فيمكن استخدام عمل البرلمان في إظهار مؤهلاتها الديمقراطية ومصادقتها في السعي لتحقيق مبادئ السياسة الخارجية للديمقراطية والمشاركة في الحكم العالمي. على الرغم من التحديات في الممارسة العملية، لا يزال المجلس التشريعي لجنوب إفريقيا جزءًا لا يتجزأ من التحول الديمقراطي المشهور دوليًا للبلاد.

ثانيًا: قد تستخدم البرلمانات، في دبلوماسيتها البرلمانية، القوة الناعمة في تفاعلها مع الهيئات التشريعية الأخرى عبر منصات ثنائية ومتعددة الأطراف، قد يكون ذلك من خلال التعبير عن القيم المشتركة والثقافة البرلمانية في تعزيز جاذبية الدولة. على الرغم من عدم وجود ارتباط واضح حتى الآن بقدرات القوة الناعمة للبرلمانات في الخطاب، إلا أن هناك وعيًا دوليًا متزايدًا بإمكانياتها. على سبيل المثال، رأى رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السابق "كريستيان بونسيليه" أن دور الدبلوماسية البرلمانية "استكشافي" في الوصول إلى الأشخاص الذين لا تستطيع القنوات الرسمية الوصول إليهم كما أن البرلمانيين يمكنهم بمهارة تعزيز المصلحة الوطنية، ومثال آخر هو البرلماني الكندي السابق "بريون ويلفريت" الذي رأى بأنه في ظل العولمة، يلعب البرلمانيون الكنديون والجمعيات البرلمانية دورًا مهمًا في التعبير عن القيم الكندية المتعلقة بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، وهو بُعد مهم في مجال الدبلوماسية

"وهذه الدبلوماسية البرلمانية" أمر بالغ الأهمية لدفع قضايا السياسة العامة الرئيسية - من اتفاقيات التجارة الحرة إلى حقوق الإنسان".⁷²

لدى برلمان جنوب إفريقيا بالفعل عددًا من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف يمكنه من خلالها تعزيز المصالح والقيم المنصوص عليها في سياسته الخارجية. فبعد نهاية الفصل العنصري وإعادة اندماج جنوب أفريقيا في المجموعة الدولية، انضم البرلمان مرة أخرى إلى الاتحاد البرلماني الدولي في العام (2007)، وفي العام (2008)، ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة (118) تحت شعار: "دحر حدود الفقر"، وداخل أروقة الاتحاد البرلماني الدولي قد شارك برلمان جنوب أفريقيا في لجنة السلام والأمن الدولي، ولجنة التنمية المستدامة، والتمويل والتجارة، ولجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان وقد أدمج البرلمان الجنوب أفريقي مع عدة كيانات برلمانية على مستوى العالم مثل الرابطة البرلمانية للكومنولث (CPA) حيث تولى خلال فترته الثالث، دور رئيس منطقة إفريقيا (2007/2008) CPA، كما أدمج في علاقات متعددة الأطراف بالمشاركة في PAP و SADC-PF ومنتدى إفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (ACP-EU).

وعلى صعيد التعامل الثنائي، تم الاتفاق بين برلمان جنوب إفريقيا وبرلمان الاتحاد الأوروبي لدعم المشاركة بين الطرفين كجزء من اتفاقية التجارة والتنمية والتعاون (TDCA) التي تُنظم العلاقات بين جنوب إفريقيا والاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، هناك اتفاق ثنائي رسمي بين

⁷² Lesley Masters, op.cite.p.10-11.

الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا ومجلس الشعب لجمهورية الصين الشعبية مع مناقشات بشأن إنشاء مجموعات صداقة، على الرغم من الإشارة إلى أن النهج التقليدي للبرلمان في العلاقات الدولية يركز بشكل رئيسي على العلاقات بين البرلمان ومختلف المؤسسات، لقد ذهبت استراتيجية العلاقات الدولية الخاصة بالبرلمانات إلى حد أن "الغرض من العلاقات الدولية البرلمانية هو تكملة الدبلوماسية الحكومية التقليدية وتقويتها والتأثير عليها بشكل إيجابي وتعزيزها".

فيمكننا بلورة للملاح ربط البرلمان الجنوب أفريقي والقوة الناعمة في إطار ممارسة الدبلوماسية البرلمانية في ثلاثة محاور:

أولاً: تعكس وثيقة العام (2006)، وجهات نظر السياسة والمبادئ التوجيهية التشغيلية لمشاركة البرلمان الجنوب أفريقي وانخراطه في العلاقات الدولية بما يشمل المشاركة والتواصل مع البرلمانات الأخرى لتعزيز فهم أفضل لجنوب إفريقيا وثقافتها، وتحسين الصورة الدولية للبرلمان لزيادة الصورة الدولية للبلد في نهاية المطاف، وتعكس استراتيجية العلاقات الدولية للبرلمان الجنوب الإفريقي فكرة القوة الناعمة من خلال تعزيز العلاقات الثنائية والشروع فيها في إفريقيا وآسيا وأمريكا وأوروبا وأيضاً تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بتحليل الدائرة الخاصة بالبرلمان ومسارات المدخلات والمخرجات، قيل إن المشاركة لا تزال على مستوى النخب، حيث تتم دعوة المواطنين فقط كمتلقين سلبيين للمعلومات حول الشؤون

الدولية للبرلمان، لدرجة أنه أدت المشاجرات بين النواب في افتتاح الدورة الخامسة للبرلمان في فبراير من العام (2015)، والتي شهدها أعضاء من مقاتلي الحرية الاقتصادية⁷³ (The Economic Freedom) (EFF) (Fighters) في الجلسة المشتركة للبرلمان، والتي أدت إلى تشويه صورة الهيئة التشريعية داخل الدولة وخارجها. استمرت الاضطرابات والخلافات المستمرة داخل المجلسين على مدار العام (2015)، بين أعضاء الأغلبية في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وأحزاب المعارضة، في تحدي الأداء اليومي للهيئة التشريعية⁷⁴ فيبينما تظل المشاركة داخل البرلمان مكونًا أساسيًا للديمقراطية، فإن الطريقة التي تتفكك بها المناقشات إلى الشتائم تؤثر على مصداقية البرلمان وتُضعف فرص قوته الناعمة.

ثانيًا: على الرغم من التحديات التي يواجهها البرلمان، فقد سعى إلى تعزيز قيمة الديمقراطية دوليًا من خلال دبلوماسيته البرلمانية، ينعكس هذا في رؤية البرلمان الثالث لإنشاء "برلمان شعبي يعمل مع الهيئات القارية والدولية لإنشاء نظام عالمي ديمقراطي وتشاركي جديد". ومع ذلك، يواجه البرلمان تحدي التوفيق بين المبادئ والممارسة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأفضل السبل لإشراك الوفود الزائرة إلى جنوب إفريقيا في مسائل

⁷³ هو حزب يساري جنوب أفريقي ينتمي إلى فكر يساري متطرف، تم تأسيسه من قبل رئيس رابطة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي السابق جوليوس ماليما وحلفاؤه في العام (2013) هو رئيس EFF . ويتأسس فريق القيادة المركزية الذي يعمل بمثابة الهيكل المركزي للحزب . وقد اهتم الحزب نفسه بإثارة العنصرية ضد البيض والهنود، وأدين ماليما نفسه في العام (2011) لغنائه أغنية "Shoot the Boer" التي تنطوي على تمييز عنصري . وهو حاليًا ثالث أكبر حزب في مجلسي البرلمان في جنوب إفريقيا.

⁷⁴ Lesley Masters, op.cite.p.13.

الديمقراطية وحقوق الإنسان، و عندما يستضيف البرلمان دولاً مثل المملكة العربية السعودية في إطار تبادل الزيارات بين البرلمانيين، أو يتفاعل من خلال العلاقات الثنائية الرسمية مع مجلس الشعب الصيني، تُثار أسئلة حول كيفية استخدام البرلمان لقوته الناعمة في تعزيز مبادئ السياسة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو مجال قد تكون فيه القنوات الدبلوماسية الرسمية أقل نجاحاً. فكما أشارت "باربرا برامر" رئيسة المجلس الوطني النمساوي، "إن مثل هذه اللقاءات لا تؤدي فقط إلى فهم أفضل للبلد المضيف وهيكله المؤسسي، ولكن أيضاً إلى تكثيف العلاقات بين البرلمانات، وإنشاء أو تفعيل المجموعات البرلمانية ونقل المعلومات المفيدة للحكومة أو مجتمع الأعمال". هذه نقطة انعكست في التخطيط الاستراتيجي للبرلمان الجنوب إفريقي، حيث ينصب التركيز على تعزيز التنمية وانعكاس برنامج الشعب للشعب في البرلمان، على الرغم من أنه لا يزال هناك بعض المسافة التي يجب قطعها لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية في الممارسة العملية.

ثالثاً: يُمكن للبرلمان استخدام قدرات قوته الناعمة ودبلوماسيته البرلمانية لتبادل الخبرات في إعادة الإعمار بعد الصراع وبناء القدرات. كما قيل، "عند استخدام نهج غير رسمي للحوار، يمكن للبرلمانيين والأحزاب السياسية استخدام الصداقة والانتماءات السياسية للوصول إلى المحاورين عندما تكون القنوات التقليدية متوترة، وكان ذلك النمط صحيح أثناء الحرب الباردة عندما وفرت مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي منبراً لممثلين من الكتل المختلفة لمواصلة المناقشات، كما كانت هناك مشاركة من قبل البرلمان الجنوب أفريقي بشأن الآلية الأفريقية

لاستعراض الأقران⁷⁵ (APRM) وفي إنشاء برنامج برلمان عموم إفريقيا، لم يكن هناك مشاركة كبيرة من قبل البرلمان بشأن أزمة زيمبابوي أو النقاش حول مسائل الديمقراطية في سوازيلاند، فيمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تكمل العلاقات الدولية القائمة لجنوب إفريقيا بما يشمل بناء علاقات أكثر جوهرية بين البلدان.⁷⁶

إجمالاً، بغض النظر عن القيود والتحديات الداخلية التي تواجه البرلمان الجنوب إفريقي، فيتوفر للدبلوماسية البرلمانية إدراك وقيمة خاصة حيث تمت الإشارة على مدار الأعوام (2006، 2007، 2008) أنه قد طالب أعضاء البرلمان المشاركة في أنشطة الرقابة والمشاركة في المنظمات الدولية. مع زيادة الأحداث والمنتديات، بالإضافة للمشاركة الدولية لبرلمان جنوب أفريقيا مما وفر زخمًا داخل البرلمان والحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي)، فتسليط الضوء على أن "الحوار بين المجالس التشريعية على المستوى الدولي هو المكسب الأكبر.

وعلى الرغم من وجود تطور في التفكير عندما يتعلق الأمر بالدبلوماسية البرلمانية في جنوب إفريقيا، إلا أن القيمة الاستراتيجية للبرلمان في العلاقات الدولية بحاجة إلى مزيد من المناقشة. وكما لوحظ في

⁷⁵ الآلية الإفريقية لاستعراض الأقران (APRM) هي أداة متفق عليها بشكل متبادل تم الانضمام إليها طواعية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي (AU) كآلية للمراقبة الذاتية. تأسست العام (2003) لتمثل ولاية الآلية الإفريقية في تشجيع الامتثال فيما يتعلق بالقيم والقواعد والمعايير السياسية والاقتصادية وقيم حوكمة الشركات بين البلدان الإفريقية وأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك ضمان رصد وتقييم أجندة (2063) للاتحاد الإفريقي وأهداف التنمية المستدامة لعام (2030).

⁷⁶ Lesley Masters, op.cite.p.14-15

استعراض لمشاركة البرلمان في المنتديات البرلمانية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، فإن المشاركة الدولية "كانت نشطة ولكن بطريقة غير منسقة ولم تُحقق أعلي مستوياتها".

رابعاً: البرلمانات الإقليمية والتكامل الاقتصادي الأفريقي:-

باتت المنظمات الإقليمية أحد أهم المحاور التي ينظم في إطارها العالم أموره المختلفة، بل وتضم تبنى قرارات قد تؤثر بشكل مباشر على الحياة الشخصية والمهنية للمواطنين، فإن الممثلين المنتخبين مطالبون بدمج أجندات خارجية تتخطى اختصاصات دوائهم الانتخابية في عملهم اليومي. وقد تطورت الممارسات الأكثر تأثيراً للدبلوماسية البرلمانية في أوروبا على سبيل المثال من خلال كيان (الاتحاد الأوروبي)، بل وأصبح البرلمان الأوروبي (EP) قوة دبلوماسية تُجري علاقات مستقلة مع دول ومنظمات إقليمية وكيانات غير حكومية من خلال وفودها المتخصصة وجمعياتها متعددة الأطراف. ومع ذلك، سعى الممثلون المنتخبون، بنجاح متفاوت، إلى الانخراط في الحوار والتبادل في مناطق أخرى من العالم أيضاً.

ففي جنوب شرق آسيا، كان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) منظمة برلمانية دولية منذ العام (1977)، وتم تحويل هذه الهيئة إلى جمعية برلمانية دولية في العام (2007)، وفي أمريكا اللاتينية، ظهرت مجموعة من البرلمانات الإقليمية وواجهت تحديات خاصة بها، كما يوجد لدى السوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) لجنة برلمانية مشتركة منذ

العام (1994)، والتي تم ترقيتها في العام (2005) إلى برلمان ميركوسور المنتخب مباشرة (بارلاسور) بصلاحيات استشارية وإشرافية.⁷⁷

فعلي مستوي القارة الإفريقية منذ نهاية الاستعمار، وبعد حركات الاستقلال الناجحة، شهدت فترة السبعينيات انتشاراً واسعاً لبلورة التكامل الإقليمي في إفريقيا على هيئة العديد من المنظمات الإقليمية كسبيل لأشكال من التعاون البرلماني. ومع ذلك، فلم تتواجد رؤية كافية للعوامل الأساسية التي تلهم البرلمانية الإقليمية الأفريقية.

علماً بأنه منذ شروع الدول الإفريقية في رحلة الاندماج بعد نيل استقلالها، جاء ذلك الاندماج على المستويين الإقليمي والقاري من خلال عدد كبير من اتفاقيات التكامل الإقليمي، والتي تسمى أيضاً التجمعات الاقتصادية الإقليمية (RECs) في إفريقيا. ومنذ البداية كان تركيز بذل معظم الجهود نحو التكامل بهدف إزالة الحواجز التي تفرضها السياسات التجارية مثل (التعريفات والحواجز الجمركية وغير الجمركية (NTBs) للتجارة في السلع، مع إدراك أنه تم فتح زاوية الاستهداف في الأونة الأخيرة لضم حركة رأس المال والأشخاص، فقد كانت هذه الخطوات نحو تكامل السوق من أجل إنشاء سوق كبيرة

77 Davor Jancic, Regional Parliaments and African Economic Integration, The European Journal of International Law Vol. 30 no. 1, 2019 p.199-201.

<http://www.ejil.org/pdfs/30/1/2951.pdf>

رئيسة بغرض زيادة القوة التفاوضية في المفاوضات مع المنظمات التجارية والاقتصادية العالمية⁷⁸.

فقد ولدت فكرة "وحدة إفريقية تتجاوز الاختلافات العرقية والوطنية" مع إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) في العام (1963) ولم يضم الاتحاد القاري الأول للدول في إفريقيا أي دور للمؤسسات البرلمانية، ركز تكوينها الحكومي على إنهاء التحرر الأفريقي من الحكم الأجنبي من خلال تأكيد السيادة والسلامة الإقليمية والتضامن الأفريقي والأخوة، ولم يكن لمنظمة الوحدة الأفريقية وظيفة تشريعية، إلا أن نتائجها كان نحو (15) معاهدة بناءً على قدرة بدائية لسن القوانين. تتناول هذه المعاهدات مسائل مثل حماية البيئة والموارد الطبيعية وحماية حقوق اللاجئين.

وهكذا أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية منتدى للتفاعلات بين الدول التي يمكن أن تولد قانوناً له تداعيات على الأنظمة القانونية المحلية، كما كانت أيضاً مكاناً لتداول للمناقشات الحكومية حول أهداف السياسة الخارجية الأفريقية المشتركة وإن كان ذلك بنجاح محدود، لنزع فتيل التوترات بين الدول الأفريقية من خلال الوساطة والتوفيق والتحكيم، فقد كان الانخفاض الحاد في النمو الاقتصادي وانفجار الديون الخارجية للدول الأفريقية المستقلة حديثاً، هما الدوافع وراء الانتعاش الاقتصادي للقارة من خلال الاعتماد على الذات والاكتفاء

78. د. هويدا عبد العظيم، منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية، (25 مارس 2021)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، تمت الاستعانة بالمقال في (11 مايو 2021).

<https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DocumentLibrary/View.aspx?id=4576>

الذاتي والتفكير في خطة عمل لاغوس لعام (1980)، والتي كانت قائمة على الاعتماد المتبادل بين الدول على الرغم من أن هذه الخطة لم تفرض إنشاء أي هيئات تشريعية، ولكنها فرضت وضع برامج التنمية الوطنية التي كان من المفترض أن تُحدث تغييرًا تشريعيًا.

أستغرق الأمر نحو عشرة سنوات ليصل الإدراك أن أكبر ضمان للأمن الغذائي والقضاء على الفقر هو وجود جسر من الأفكار والتلاؤم بين الأهداف الاقتصادية والتنموية واحتياجات الشعوب الملحة. وقد اعتمد عدد من المنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول الديمقراطي في العام (1990)، ذلك في سبيل تحقيق موازنة للنتائج السلبية للمركزية المفرطة للسلطة على المستوى الوطني.

أكد هذا الميثاق على أهمية "التطور الديمقراطي"، والذي ينبغي تحقيقه من خلال مشاركة عامة أوسع لإضفاء الشرعية على صنع السياسات الاقتصادية وصياغتها وتنفيذها وتقييمها. كانت هذه صرخة من أجل تمكين المواطن، وهي علامة على أن الأزمة الاقتصادية كانت أيضًا أزمة قانونية واجتماعية وسياسية. ورغمًا عن مصداقية الطرح ومحاولة تسديد المساعي إلا أنه لم يتم ذكر الوسائل البرلمانية الممكنة لتحقيق هذه الأهداف، فقد كان ذلك نتيجة للهيمنة التنفيذية القوية على الهيئات التشريعية ذات الضعف المؤسسي.

أعلنت هذه المعاهدة المساءلة والعدالة الاقتصادية والمشاركة الشعبية في التنمية ولذلك كان من ضمن مبادئها الأساسية هو ما دعت إليه

بالإضافة لإعلان سرت (ليبيا، في 9 سبتمبر لعام 1999) وهو إنشاء البرلمان الأفريقي (برلمان عموم إفريقيا) ليكون ضمن هيئات الاتحاد الأفريقي ويعمل على ضمان مشاركة شعوب إفريقيا بشكل كامل في التنمية الاقتصادية والتكامل في القارة.⁷⁹

⁷⁹ Davor Jancic, Op.cite. p.203-205

وكما توضح أد. هويدا عبد العظيم المتخصصة في الاقتصاد الإفريقي بجامعة القاهرة في كتاباتها أن " التكتلات الاقتصادية الإفريقية: أنشئت بعضها بغرض تحرير التجارة، والبعض الآخر كان يهدف إلى إقامة مشروعات مشتركة من أجل دفع عجلة التنمية، وتوحيد جهود هذه التكتلات، ودمجها معاً من أجل إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية، التي وقّع عليها (54) دولة في مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في أبوجا يونيو من العام (1991)، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في العام (1994)، وهي تقترح إنشاء جماعة اقتصادية لإفريقيا على غرار الاتحاد الأوروبي، وقد وقّعت الدول الإفريقية كافة عليها باستثناء المغرب، وكانت مصر في طليعة الدول التي وقّعت على هذه الاتفاقية، كما طالبت خلال اجتماعات أول قمة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، في يونيو من العام (1997)، بإعادة النظر في هيكلة الجماعة الاقتصادية، بما يتيح انضمام مصر للتجمعات. وقد نصّت الاتفاقية على أنه "ينبغي أن تقوم في مدة أقصاها (34) سنة من تاريخ إيداع الوثائق للتصديق عليها لدى الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي، وذلك في مراحل ست تنتهي بإقامة السوق عام 2028، عبر إنشاء التجمعات الاقتصادية الإفريقية، من خلال سوق مشتركة مبنية على التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي بدأ يتعزز دورها وتثبت أنها المحرك للتكامل"، وتنص المادة السادسة للفصل الثاني للمعاهدة على ست مراحل على النحو التالي: حيث تسير الأمور بشكل جيد بالنسبة للاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية الإفريقية بالتنسيق مع التجمعات الإقليمية في تنفيذ

النصف الأول من مرحلة (2008: 2018) التي تهدف إلى تحقيق فكرة منطقة التجارة الحرة، وتشمل خطط الاتحاد والجماعة الاقتصادية والنيباد دمج (14) تجمعًا إقليميًا حاليًا لتصبح خمسة فقط، يساعد على ذلك عضوية معظم الدول الإفريقية في أكثر من تجمع، وربما أسهم التداخل بين التجمعات الإقليمية في تسريع عملية تألفهم في الجماعة الاقتصادية. وتبذل هذه التجمعات جهدًا كبيرًا في مجال التنمية والتكامل، إضافة إلى تعزيز السلام من خلال حل النزاعات في أقاليمها،

ولكن يُثار التساؤل: هل حققت الجماعة الاقتصادية أهدافها؟!

فمنظرةً لحدثة التجربة يمكن اعتبارها خطوة أولى على طرق التكامل بين مجموعة غير متجانسة من الدول؛ فمن الناحية السياسية هناك عدد كبير من المشاحنات، وخلافات الحدود بين الدول الأعضاء، وهناك مناخ من عدم الاستقرار السياسي الأمني، ومن الناحية الاقتصادية هناك انتشار الفقر والتخلف والاعتماد على العالم الخارجي.

بعد عقد من الزمان، تم الاتفاق على متابعة خطة عمل لاغوس، وقد أضافت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لعام (2001) بعدًا سياسيًا إلى التطلعات الاقتصادية البحتة من خلال تضمين إعلان حول الديمقراطية والسياسة والاقتصاد وإدارة الشركات في العام (2002). وقد وضع هذا الإعلان الديمقراطية والحكم الرشيد في قلب التجديد

الاقتصادي الأفريقي، وقد كان تعبيراً عن الوعي بوجود عجز ديمقراطي واسع النطاق وعميق في جميع أنحاء القارة والتزام بالحكم الخاضع للمساءلة، كما تم دعم الترويج للديمقراطية من قبل الاتحاد الأفريقي وعمله ضد التغييرات غير الدستورية للحكومات وضرورة مراقبة الانتخابات، وتم اصطحاب ذلك بالإشارة صراحةً إلى أهمية "الأداء الفعال للبرلمانات" ولجانها باعتبارها ذات أهمية قصوى للحكم الرشيد.

وقد كان من المقرر تحقيق هذه الأهداف جزئياً من خلال الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتبادل طوعي للخبرات وأفضل الممارسات في تنفيذ السياسات اللازمة للإصلاحات المنشودة، كما تتضمن المرحلة الثانية من هذه الآلية زيارة فريق المراجعة إلى الدولة المشاركة للتشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك البرلمانيين والأحزاب السياسية. فعلى الرغم من انتقاد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعتبارها غير فعالة، إلا أنه قد تم الإشادة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كمنصة مبتكرة للنقاش السياسي في السياق الأوسع لتعزيز التكامل الإقليمي الأفريقي، ذلك رُغماً عن عيوبها العديدة ونتائجها الضئيلة، حيث أنها قد ساهمت الآلية بشكل متواضع في تعزيز الثقافة الديمقراطية في أفريقيا، حيث يُنظر إلى "الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران" ككيان متخصص تابع للاتحاد الإفريقي، ويدعم الدول الأفريقية في مجال وكالات التصنيف الائتماني، وكجزء من هذا التفويض تقوم الآلية بمراجعات روتينية لتصنيفات الدول الأفريقية والصادرة عن الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني، وتطرح ملاحظاتها على وكالات التصنيف الائتمانية بشأن تخفيض تصنيف الدول.

علمًا بأنه قد تزامنت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والإعلان المصاحب للديمقراطية والسياسة والاقتصاد وإدارة الشركات مع تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في يوليو من العام (2002)، ومع موجات الإصلاحات الديمقراطية الليبرالية التي اجتاحت أفريقيا في أوائل التسعينيات، تمت إقامة البرلمان القاري الإفريقي، فقد أدت هذه اليقظة الديمقراطية إلى تآكل احتكار الأنظمة الاستبدادية والعسكرية لسلطة الدولة لصالح الأنظمة الانتخابية والتعددية الحزبية.

في حين دعم المانحون المليون الغربيون انخراطًا برلمانيًا أكبر في الاتحاد الأفريقي، وبالتوازي مع الطموحات القارية وبسبب الإنجازات المحدودة لمنظمة الوحدة الأفريقية، تم اتخاذ سلسلة من مبادرات التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي، لتكون البرلمانات أهم العناصر المكونة للكتل الإقليمية الناشئة حديثًا، ذلك مع التطلع لنماذج مثل البرلمان الأوروبي أو رابطة دول جنوب شرق آسيا، ولكن كما يري الكاتب والأستاذ المحاضر بكلية القانون-كوين ماري-في جامعة لندن Davor Jancic ، أنه لا يمكن أن يكون الاتحاد الأوروبي أكثر من مجرد طموح للمحيط الإفريقي لأنه باستثناء القوى الإقليمية مثل جنوب إفريقيا ونيجييريا، تفتقر معظم الدول إلى القدرة على بناء المؤسسات الإقليمية المعقدة مثل البرلمانات لتوفير درجة من الثقل الموازن للسلطة التنفيذية. ونحن هنا بصدد دراسة دور البرلمانات الإقليمية الإفريقية كقوة فاعلة في عمليات التكامل الإقليمي الإفريقي نرصد ونحلل عدة كيانات منها الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، وبرلمان الجماعة الاقتصادية

لدول غرب إفريقيا (ECOWAS-P) ، والاتحاد البرلماني لأعضاء الهيئة الحكومية للتنمية (IPU-IGAD) و برلمان الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (REPAC)، وبرلمان عموم إفريقيا، والمنتدى البرلماني للجماعة التنموية الجنوب إفريقية (SADC-PF)، و مجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي، وبرلمان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا.

علماً بأنه على مستوى إفريقيا، هناك كيانان من الكيانات المعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، ليس لهما جناح برلماني وهما: تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD) ويبلغ عدد الدول المنضمة إليه (28) دولة، والسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (COMESA) ويبلغ عدد الدول المنضمة إليه (23) دولة.⁸⁰

(أ) الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA) :-

نوت مجموعة شرق إفريقيا (EAC)، التي تأسست في العام (1967)، إنشاء الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA) باعتبارها الجهاز التشريعي للمجتمع، وبعد أن تعرضت مجموعة شرق إفريقيا (EAC) للانهيار في العام (1977) وبعدما أُعيد إحيائها في العام (2000)، تم إدراج بند إنشاء الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA) ضمن بنود معاهدة إنشاء مجموعة شرق إفريقيا، وتم تنفيذ إنشاء الجمعية لتبدأ

⁸⁰د. كريم سيد عبد الرازق، دور التجمعات البرلمانية الإفريقية في التكامل الإفريقي، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد (7)، يوليو 2020، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ص13/12

عملها في نوفمبر من العام (2001)، حيث انضمت بوروندي ورواندا إلى كينيا وتنزانيا وأوغندا في العام (2007) وجنوب السودان في العام (2016).

تكتسب التجمعات البرلمانية الإقليمية شرعيتها الجماهيرية من خلال طريقة التمثيل بها، إن كانت أليه للتعين أو الانتخاب، ونجد أنها كافة التجمعات الإقليمية في إفريقيا يتم اختيار أو تعيين أعضائها عبر البرلمانات الوطنية طبقاً لنظام كل دولة وتشترط الأنظمة الداخلية للتجمعات الإقليمية عند تحديد أعضائها أن البرلمانات تراعي تمثيلاً سياسياً وحرزياً ومراعاة النوع الاجتماعي عند التسمية والاختيار، ولكن الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا نجد أنه يتم تسمية أعضائها عبر الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمانات الوطنية، وذلك العامل يؤدي للاحتمالية حدوث انقسام أو تضارب في مصالح وأهداف الجمعية التشريعية والبرلمان الوطني في إطار تحقيق الأجندة الإقليمية.⁸¹

فتعتبر منطقة (EAC) غنية بالمعادن والمنتجات الزراعية. مع وجود كل من كينيا وتنزانيا على سواحل فقط، فإن لدى دول شرق إفريقيا العديد من خطط البنية التحتية المتكاملة التي تشمل خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والطرق التي تربط الدول، وتعد الأجهزة الرئيسية لـ (EAC) هي: القمة: رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء التي تقود الرؤية الاستراتيجية لجماعة شرق إفريقيا. هذا الجهاز يجتمع مرة واحدة سنوياً.

⁸¹د. كريم سيد عبد الرازق، مرجع سابق، ص 13.

مجلس الوزراء: يتخذ قرارات مهمة وهو أيضًا الهيئة الحاكمة لـ (EAC). أعضاء هذا الجهاز هم الوزراء أو سكرتير مجلس الوزراء من الدول الست التي تقع (EAC) في مجموعاتها، يجتمع مجلس الوزراء مرتين كل عام.

لجنة التنسيق: تقوم بتنسيق جميع أنشطة اللجان القطاعية وتوصي أيضًا بإنشاء اللجان القطاعية وتكوينها ووظائفها. تجتمع هذه اللجنة مرتين في العام ولكنها قد تعقد اجتماعات غير عادية عند الطلب.

اللجان القطاعية: تجتمع هذه اللجان غالبًا لتصور البرامج وإجراء رصد وتقييم شاملين لتنفيذ البرنامج.

محكمة العدل لشرق إفريقيا (المحكمة): تضمن المحكمة الالتزام بالقانون عند تفسير وتطبيق معاهدة (EAC) هذه المحكمة مقاعد في أروشا ولديها سجلات فرعية في جميع الدول الأعضاء داخل مباني المحاكم المحلية.

تتمتع الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA) بالولاية التشريعية والتمثيلية والرقابية، حيث تتألف من (62) عضوًا، من بينهم (54) منتخبًا من قبل البرلمانات الوطنية (كل دولة شريكة تنتخب تسعة أشخاص) وثمانية أعضاء لا يحق لهم التصويت يتم تعيينهم بحكم مناصبهم: ستة وزراء وطنيين مسؤولين عن التعاون الإقليمي والأمين

العام ومستشار مجموعة دول شرق إفريقيا، وتعتبر الأمانة هي الجهاز التنفيذي لمجموعة شرق إفريقيا⁸².

كان على (EALA) التغلب على تحديات كبيرة لتأكيد استقلالها المؤسسي عن السياسة الداخلية وتعزيز شرعية مدخلاتها. وقد خاضت معركة من أجل هذين السببين في محكمة العدل لمجموعة شرق أفريقيا⁸³.

فإن (EALA) بصفتها "الجهاز التشريعي" لـ (EAC)، تعمل بناءً على مقترحات من المجلس أو بناءً على اقتراحات من أعضائها لتمرير مشاريع قوانين بشأن أي مسألة من مسائل جماعة شرق إفريقيا، ومع ذلك أدى استعراض العضلات بين المؤسسات محكمة (EAC) للتدخل وحماية الفصل بين السلطات. حدث هذا في الحالة الأولى حين منع المجلس من جانب واحد سحب مشروع قانون من الأعضاء الخاصين كان قد تم طرحه في الجمعية، حيث تستطيع الجمعية التشريعية أن تطلب من المجلس التنفيذي تقديم مشروعات حول أمور تهم الجمعية، كما تمتلك سلطة سن وتشريع القوانين، إلا أن تلم السلطة مقيدة بشدة لأنها "يمكنها فقط تقديم مشروعات قوانين و التصويت عليها إن كانت هذه القوانين لا تحمل أي تكاليف علي صندوق الجماعة الشرق إفريقية"، ولا تصبح مشروعات القوانين التي أقرتها الجمعية إلا إذا صدّق عليها رؤساء الدول الثلاثة (أوغندا، وكينيا، وتنزانيا)،⁸⁴ فإذا تم حجب الموافقة

⁸²Davor Jancic, Op.cite. p.209

⁸³محكمة العدل الأفريقية الشرقية هي الجهاز القضائي لمجتمع شرق أفريقيا، وهي منظمة حكومية دولية مكونة من بوروندي وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا (الدول الشريكة). أنشئت بموجب المادة 9 من معاهدة إنشاء مجتمع شرق أفريقيا. والتي دخلت حيز النفاذ في (7 تموز / يوليو 2000). ويقع مقر المحكمة في أروشا/تنزانيا.

84 Terlinden, U. (2004), African Regional Parliaments - Engines of Integration and Democratization? Bonn: Friedrich Ebert Stiftung, 2004, PP. 7-8

على مشروع قانون، يجوز للمجلس التنفيذي إعادة النظر فيه وإعادة تقديمه، لكنه يسقط نهائياً إذا تعرض للرفض مرة أخرى من قبل رئيس دولة واحد على الأقل. هذا الفحص يحد من الصلاحيات التنفيذية للجمعية بشكل خطير لأن القرار يعود في النهاية إلى رؤساء الدول.

تعمل (EALA) في ست لجان دائمة. بصرف النظر عن الوظيفة التشريعية، توافق (EALA) أيضاً على ميزانية (EAC)، وتنتظر في التقارير السنوية وتقارير المراجعة حول أنشطة (EAC)، وذلك الأمر يُعد سلطة رقابية محدودة جداً، حيث أن دورها في حدود مراجعة تلك التقارير والميزانيات وليس تعديلها، كما تحافظ على الاتصال مع البرلمانات الوطنية وبالتالي ضمان تدفق المعلومات المتبادلة. وبالتالي، على الرغم من القوة المؤسسية المعيارية، فإن (EALA) تعاني من مخاطر كبيرة للديمقراطية الهيكلية كالعجز القادر على التأثير على شرعية المدخلات والمخرجات. فنجد أن التجمعات البرلمانية الإقليمية مجرد "مؤسسات إقرار" للموازنات، وأن غالبية تلك التجمعات البرلمانية مثل الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبرلمان عموم إفريقيا، تتحدد موازنتها وتستلمها من سلطاتهم الإقليمية التنفيذية، مما يبلور درجة عالية من الاعتماد على التنفيذيين الإقليميين والحكومات.⁸⁵ ومع ذلك، لا تزال (EALA) تمارس تأثيراً على السياسة الإقليمية أكثر من نظيراتها في غرب وجنوب إفريقيا.⁸⁶

⁸⁵د. كريم سيد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص15.

⁸⁶Davor Jancic, Op.cite. p.210

ب) برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS): -

الإيكواس هي منظمة سياسية واتحاد اقتصادي إقليمي يتكون من خمسة عشر دولة تقع في منطقة غرب إفريقيا. تُضم المجموعة (15) دولة عضو هي الرأس الأخضر وغامبيا وغينيا و غينيا بيساو وليبيريا ومالي والسنغال وسيراليون وبنين وبوركينا فاسو وغانا وساحل العاج والنيجر ونيجيريا وتوغو، وقد انضمت كل هذه الدول إلى المجموعة في دورتها التأسيسية في مايو من العام (1975)، باستثناء الرأس الأخضر التي انضمت العام (1976)، كانت موريتانيا دولة عضو في المجموعة إلى العام (2000)، حين انسحبت من المجموعة، وقد أعلنت عن نيتها الخروج من المجموعة منذ ديسمبر من العام (1999).

أما دور برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كان محددًا في بروتوكول العام (1994) الصادر عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفي البروتوكول الإضافي للعام (2006) ثم حل محله القانون التكميلي لعام (2016) داخل (SADC)، التي تأسست في العام (1992)، تم إنشاء منتدى برلماني في العام (1997)، لكنه كان وضع مختلف؛ لم يكن جهازًا تابعًا ل (SADC) ولكنه كان جمعية مستقلة للبرلمانيين.

فيتم تخصيص (115) مقعدًا في برلمان الإيكواس بحيث يتم ضمان خمسة ممثلين لكل دولة من الدول الأعضاء الخمسة عشر، في حين يتم توزيع المقاعد المتبقية بشكل متناسب مع حجم السكان. وهذا يعني أن نيجيريا هي الأكثر تمثيلًا إلى حد بعيد بـ (35) عضوًا، تليها غانا بثمانية

أعضاء، وكوت ديفوار بسبعة أعضاء، بينما تضم بقية الدول الأعضاء ستة أو خمسة أعضاء.⁸⁷

كان برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في البداية مجرد "منتدى للحوار والتشاور والتوافق" بهدف أساسي هو تعزيز التكامل. وكانت وظيفته الاستشارية هي اعتماد توصيات وآراء غير ملزمة، لا سيما بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والترابط بين الاتصالات السلكية واللاسلكية. ووسائل الإعلام وشبكات الطاقة والسياسات المتعلقة بالصحة العامة والتعليم والبحث والشباب والرياضة والبيئة ومواطنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتكامل الاجتماعي. ومع ذلك، كانت هذه العملية طريقتًا وعرًا واعتمدت على رغبة البرلمان في التصرف الأمر الذي كان موضع تساؤل في بعض الأحيان، خاصة عندما استجابت المفوضية في نهاية الدورة التشريعية الأولى لقرار البرلمان الذي طالب بمزيد من المشاركة، ولم يوجه البرلمان أية توصيات إلى مؤسسات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أبدًا. وقد تم اتخاذ خطوة مهمة في ديسمبر من العام (2014)، عندما وافقت هيئة رؤساء الدول والحكومات (سلطة الإيكواس) على منح البرلمان درجة من سلطات الميزانية والتشريع والرقابة. ومع ذلك، فشلت هذه المبادرة لأن سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم توقع في نهاية المطاف على القانون التكميلي للعام (2014)، تلا ذلك دفعة أخرى نحو التمكين، نجحت هذه المرة، في ديسمبر من العام (2016)، عندما وقعت هيئة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قانونًا تكميليًا آخر لتنفيذ هذه

⁸⁷Davor Jancic, Op.cite. p.211

التعزيزات. فتم منح برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سلطة استشارية بشأن الميزانية، كما أن البرلمان مكلف بالإشراف على عمل هيئات المجتمع المنفذة للبرنامج على شكل قرارات ويمكنه تشكيل لجان تحقيق.⁸⁸

ويُعتبر من أهم المحاور هو حق البرلمان في المشاركة في التشريع مع المجلس بشأن مسائل التكامل الاقتصادي والنقدي، والتي تشمل السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك وحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات والبنية التحتية والتعاون النقدي، الصناعة والتعدين والقطاع الخاص وتشجيع الاستثمار. تُمارس السلطة التشريعية للبرلمان في شكل موافقة إلزامية تُمنح بموجب قرار، فمثل هذه الموافقة مطلوبة أيضًا لمراجعة معاهدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحریات الأساسية.

ومن المهم أن يتم انتخاب أعضاء برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالاقتراع العام المباشر، بحد أدنى (30%) من تمثيل الإناث في كل وفد من الدول الأعضاء، مع اشتراط أن تعكس الوفود التكوين السياسي الوطني قدر الإمكان. هذا يسير جنبًا إلى جنب مع الخطة الاستراتيجية المعتمدة في يونيو من العام (2010) والتي تهدف إلى تحويل المنظمة من "إيكواس للدول" إلى "إيكواس من أجل الشعوب". البرلمانات الوطنية.

فيما يتعلق بوظائفه، يتم انتخاب برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمدة أربع سنوات ويعقد مرتين في السنة في دورات عادية

⁸⁸ Ibid.

لمدة أقصاها شهر واحد، وعند الضرورة، وهناك دورات استثنائية لا تزيد عن سبعة أيام.

فُتعد الدبلوماسية البرلمانية وظيفية صريحة لبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولهذا الغرض فهو مدعو إلى الحفاظ على العلاقات مع البرلمانات الوطنية والإقليمية، ومعاهد الاستثمار الدولية، والمنظمات الدولية والدول الثالثة، ويُشارك بالفعل في مجموعة من الأنشطة الداعمة للتكامل، ذلك على أساس حق مكتب البرلمان في تفويض بعثات تقصي الحقائق والدراسة في الخارج، شارك البرلمان بنشاط في بناء السلام وحل النزاعات، لا سيما من خلال التوسط في السلام في منطقة نهر مانو في ليبيريا وسيراليون وغينيا. كما تشير التقديرات إلى أن هذه المساعي كانت "حاسمة في منع تصعيد الأزمة وكانت في نهاية المطاف حاسمة في حل النزاعات.⁸⁹

على سبيل المثال، تم استخدام خرائط الطريق الناتجة عن الزيارات التصالحية التي قام بها البرلمان من قبل سلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للوساطة في النزاع أثناء الأزمة الليبيرية. في هذا البلد وفي عدد من البلدان الأخرى، مثل نيجيريا وغانا وبنين وتوغو وغامبيا، نظم البرلمان أيضًا بعثات لمراقبة الانتخابات وهذا يتماشى مع الالتزام بـ "تمكين وتقوية البرلمانات" المتوخاة في بروتوكول ECOWAS لعام (2001) بشأن الديمقراطية والحكم الرشيد. ومن ثم، منذ العام (2019) مر برلمان الجماعة بمرحلة انتقالية من هيئة استشارية فقط، تتميز بالجمود المؤسسي الداخلي المتأصل في الافتقار إلى سلطات صنع القرار،

⁸⁹Davor Jancic, Op.cite. p.212

نحو هيئة تشريعية مجتمعية منتخبة بشكل مباشر أكثر، مع قدر من السلطة التشريعية⁹⁰.

(ج) المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC-PF):-

على عكس البرلمانات الإقليمية التي تم فحصها أعلاه، فإن المنتدى البرلماني لمجموعة (SADC) تعتبر منظمة دولية مستقلة لها شخصيتها القانونية الخاصة، وترتبط فقط بمجموعة السادك (SADC) ولكن ليس لها علاقة رسمية بمؤسساتها. وسيظل المنتدى كياناً مستقلاً في المستقبل المنظور بسبب الاقتراح الذي تم تقديمه في نوفمبر من العام (2016) لتحويل وقد رفضت قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC-PF) تحويل المنتدى إلى برلمان إقليمي.

يتألف المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي من رؤساء البرلمانات الوطنية للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وما يصل إلى خمسة برلمانيين آخرين تنتخبهم البرلمانات الـ(14) المشاركة. للمنتدى دور استشاري، ويؤديه من خلال إصدار توصيات غير ملزمة لمؤسسات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي⁹¹.

تجتمع الجلسة العامة مرتين في السنة على الأقل، ويكتمل عملها بعمل اللجان الخمس الدائمة. بينما يحتوي قانونها التأسيسي، الذي أطلق عليه اسم "الدستور"، على قائمة شاملة بالأهداف -بدءاً من دعم التنفيذ المحلي لسياسات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتعزيز القيم الديمقراطية، والتواصل بين البرلمانات والتنمية الاقتصادية -

⁹⁰ Ibid.

⁹¹ Ibid.

اكتسب المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي سمعة خاصة لدعم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ودور المرأة في السياسة. عندما يتعلق الأمر بعمله الانتخابي، فقد نظم المنتدى البرلماني لمجموعة SADC ما لا يقل عن (41) بعثة لمراقبة الانتخابات بين العامين (1999) و(2017). ومع ذلك، لم يكن هذا بدون عقبات، والانتخابات الرئاسية لعام (2002) في زيمبابوي هي مثال على ذلك، حيث نشأ الجدل من حقيقة أن البعثتين -التي أرسلتهما مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمنتدى البرلماني للسادك- توصلا إلى استنتاجات مختلفة بشأن صحة العملية الانتخابية. بينما أيدت بعثة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي نتيجة الانتخابات، كان المنتدى البرلماني للسادك متردد في إقرار نتيجة الانتخابات. ونتيجة لذلك، عندما كان البرلمان الزيمبابوي على وشك الانتخابات في العام (2005)، دعت حكومة زيمبابوي مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي فقط لإرسال بعثة مراقبة ولم ترسل المنتدى. وفي الوقت نفسه، في العام (2004)، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المبادئ والمبادئ التوجيهية التي تحكم الانتخابات الديمقراطية، في حين كان المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد قام بالفعل بتجميع القواعد والمعايير للانتخابات في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في العام (2001) فيما يتعلق بالمشاركة البرلمانية للمرأة، فإن المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لديه هيئة داخلية مكرسة بشكل خاص لتعزيز هذا الهدف -التجمع البرلماني الإقليمي للمرأة. ترصد هذه المجموعة التقييد بقاعدة المنتدى التي تتطلب من كل وفد وطني إلى

المنتدى ضمان التمثيل العادل للمرأة وأن يتم ضم رئيسة كل كتلة برلمانية وطنية للمرأة في انتخابات عضوية الوفد.⁹²

ومن ثم فإن المنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يُعتبر هيئة تداولية لا تمارس أي وظائف تشريعية ورقابية وتركز على مناقشة وتعبئة الاهتمام السياسي لأكثر قضايا السياسات إلحاحًا ذات الاهتمام الإقليمي المشترك، مثل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على وجه الخصوص.

ولذلك، في حين أن (EALA) وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جزئيًا يتمتعان بوظائف تشريعية، فإن البرلمانات الإقليمية في إفريقيا لا تمتلك سلطات سن القوانين التي من شأنها أن تمكنها من ممارسة سلطة ماثلة لسلطة البرلمان الأوروبي أو البرلمانات الوطنية. تعتمد الكفاءات الرقابية على أدوات تحكم استطرادية في الغالب لا يمكنها إجبار السلوك التنفيذي. فلا تتبع تبعية الهيئات البرلمانية للجهات التنفيذية على المستوى الإقليمي من تصميمها المؤسسي فحسب، بل ينبع أيضًا من أوجه القصور الدستورية السياسية المستمدة من المستوى الوطني وضعف المحاكم الإقليمية. وبالتالي فإن البرلمانات الإقليمية الأفريقية تعمل في ظل السلطة التنفيذية المطلقة. إن البقاء المتناقض واستمرار المؤسسات البرلمانية في الحكم الإقليمي على الرغم من قهرها يتم الحفاظ عليه من خلال تداخل الديناميكيات الداخلية والخارجية.⁹³

⁹²Davor Jancic, Op.cite. p.213

⁹³Davor Jancic, Op.cite. p.215

*ويري الكاتب والأستاذ المُحاضر بكلية القانون-كوين ماري-في جامعة لندن Davor Jancic، إن الجهات المانحة لصناديق التنمية، مثل الاتحاد الأوروبي، وكذلك الفروع التنفيذية المحلية عبر المناطق الأفريقية قد يكون لديهم مصلحة في إنشاء منظمات إقليمية غير فعالة يمكنهم من خلالها طرح أفكارهم الخاصة والتي يمكنهم تصدير الخلافات السياسية إليها بحثًا عن النفوذ دون التعرض لأي رد فعل عنيف وبالتالي، قد تعمل البرلمانات الإقليمية كميادين ممتدة للصراعات على السلطة وإضفاء الشرعية على النقاشات السياسية وتعميمها.

(د) توافقات البرلمانات الإقليمية:-

يُبرز تهميش البرلمانات الإقليمية في الأطر السياسية-المؤسسية للمنظمات الإقليمية في إفريقيا مسألة مساهمة الجهات الخارجية في ترسيخها. على الرغم من التحول المستمر بسبب الأولويات المتغيرة، فإن الإحساس بالوصاية وتأثير القوى "الناشئة" لعبت العلاقات بين الأقاليم بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي دورًا بارزًا في مناقشة اتفاقيات التجارة التفضيلية، وتطوير الحوكمة الرشيدة، وتبادل أفضل الممارسات في حماية حقوق الإنسان وزيادة القدرة الديمقراطية للهيئات التشريعية الأفريقية.⁹⁴

ففي قمة لشبونة في العام (2007)، وافق الاتحاد الأوروبي وإفريقيا على شراكة استراتيجية في شكل استراتيجية مشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، وكانت هذه الاستراتيجية تهدف لتحقيق تعاون منتظم بين البرلمان الأوروبي والبرلمانات الشعبية، بقيادة اجتماعات بين رؤسائهم،

⁹⁴ Ibid.

من أجل توفير التوجيه السياسي ودعم البرلمانات الوطنية الأفريقية ومراجعة التقدم المحرز في الشراكة عن طريق التقارير حول تنفيذ السياسات المشتركة ومن خلال المنظمة. أكدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، هذه الالتزامات بدعم الديمقراطية في مايو من العام (2017) قبل انعقاد القمة الخامسة، داعية إلى بدء مؤتمر رفيع المستوى مشترك بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي حول العمليات الانتخابية والديمقراطية والحوكمة في إفريقيا وأوروبا، والتي ستشمل العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمان الأوروبي وبرلمان عموم إفريقيا. علاوة على ذلك، كان الاتحاد الأوروبي يمول سلسلة من ومشاريع الاستثمار والبنية التحتية والسلام وبناء المؤسسات في أفريقيا. علاوة على ذلك، كان الاتحاد الأوروبي يمول سلسلة من مشاريع الاستثمار والبنية التحتية والسلام وبناء المؤسسات في أفريقيا. على سبيل المثال، في إطار أداة التعاون الإنمائي (DCI)، تم إنشاء برنامج عموم إفريقيا في العام (2014) كأول مبادرة تمويل قاري بميزانية قدرها (845) مليون يورو للفترة (2014-2020) من بين أمور أخرى، كما يوفر هذا البرنامج الدعم المالي للتطوير المؤسسي وبرلمان عموم إفريقيا (خاصة أمانته)، وعمله في مجال حقوق الإنسان واتصاله بالمجتمع المدني، وفي العام (2015) تلقى البرنامج منحة مباشرة قدرها (1.800.000) يورو.⁹⁵

ولتنفيذ استراتيجيته الخاصة بإفريقيا وتقوية العلاقات البرلمانية، أنشأ البرلمان الأوروبي ثلاث وفود: واحدة لكل من العلاقات مع جنوب إفريقيا

⁹⁵Davor Jancic, Op.cite. p.217

(تأسست العام 1994)، ودول المغرب العربي (تأسست العام 1979) وبرلمان عموم إفريقيا (تأسست عام 2006) وجمعيتان برلمانيتان دوليتان: الجمعية البرلمانية المشتركة لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (ACP-EU JPA) (تأسست في العام 2000) والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (تأسست في العام 2010)، حيث تشارك الدول الإفريقية تشارك. بصرف النظر عن الاجتماعات الدورية، ينظم البرلمان الأوروبي وبرلمان عموم إفريقيا أيضًا "قمم برلمانية" على هامش القمة الأوروبية الإفريقية. وقد قيل إن العلاقات الإقليمية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا قد عززت شرعية وبرلمان عموم إفريقيا. ومع ذلك، فشلت طبيعة العلاقة بين الاتحاد الإفريقي والبرلمان الأوروبي إلى حد كبير في التحول إلى ما هو أبعد من تلك الخاصة بالمنح والمستفيد وكان لها تأثير ضئيل على إضفاء الطابع الديمقراطي على أنظمة الحكم في إفريقيا، ويرجع ذلك أساسًا إلى عدم الوضوح الكافي فيما يتعلق بالنتائج المستهدفة، والافتقار إلى آليات لتقييم النتائج وضعف التعاون مع البرلمانات الوطنية، لتعزيز القيم الديمقراطية، فقد عانى عملها بسبب عدم التناسق في القدرات المؤسسية للجانبين. علاوة على ذلك، أنشأ الاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية منفصلة مع جنوب إفريقيا في العام (2006)، والتي تم استكمالها بخطة العمل المشتركة في العام (2017)، حيث تركز الوثيقة الأخيرة على التفاهم المتبادل لمواقف كل منهما بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وتدعو إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات البرلمانية الثنائية، ومواصلة الزيارات وزيادة التفاعل بين اللجان البرلمانية القطاعية. لقد شجعت اتفاقية التجارة والتنمية والتعاون لعام (1999)

بين الاتحاد الأوروبي وجنوب إفريقيا بالفعل على إجراء اتصالات بين البرلمانات. ومع ذلك، على الرغم من أن الشراكة الاستراتيجية تمر بعدد من التحديات بسبب تغير الظروف الاقتصادية والأمنية.⁹⁶

تعكس هذه المراحل التعاونية في إطار عدة برامج لتعزيز التبادلات البرلمانية كمصالح متبادلة مستمرة تتضمنها الرقابة الديمقراطية على أهداف السياسة الخارجية المشتركة. لكن من الناحية العملية، كان تأثير التعاون بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الإفريقي على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا متواضعًا للغاية. لقد كانت مساهمة المؤسستين في تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي "بطيئة في الظهور، مما أثار مسألة العجز الديمقراطي في العملية برمتها". تعمل هذه القنوات البرلمانية الإقليمية الرسمية بالتوازي مع القنوات غير الرسمية، من بينها رابطة برلماني أوروبا الغربية ضد الفصل العنصري (AWEPA) التي ذكرناها سابقاً.

فيبلغ عدد أعضاء هذه الرابطة غير الحزبية تمامًا أكثر من (1900) برلماني حالي وسابق، ولديها مجموعه (11) مكتبًا (تسعة في إفريقيا واثنان في أوروبا). كما ساعدت (AWEPA) البرلمانات الأفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. بصرف النظر عن الاتحاد الأوروبي، تطورت العلاقات الثنائية الأخرى ذات الصلة بالبرلمان الإفريقي بشكل متزامن.

وفي هذا الصدد. يوجد لدى البرلمان الكندي جمعية برلمانية بين كندا وإفريقيا منذ العام (2003)، وتشمل أنشطتها زيارات إلى البرلمان الإفريقي

⁹⁶Davor Jancic, Op.cite. p.217

والدول الإفريقية الفردية. منذ يناير من العام (2017)، يتفاوض الكونجرس الأمريكي والبرلمان الأفريقي على مذكرة تفاهم حول سبل تعبئة البلدان الأفريقية. في الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز أسباب المصلحة المشتركة، على الأقل من خلال تجمع السود في الكونجرس، كما انخرط برلمان عموم إفريقيا في الضغط مباشرة مع الكونجرس الأمريكي، من خلال إرسال بعثة في سبتمبر - أكتوبر من العام (2017) للدعوة ضد فرض عقوبات على السودان.⁹⁷

هـ) فوائد أنشطة البرلمانات الإقليمية الإفريقية: -

تُعتبر فوائد أنشطة البرلمانات الإقليمية الإفريقية التي قد يكون لها طبيعة مختلفة ولكنها تتوافق مع التحديات الرئيسية التي تواجه القارة، تتجلى في طريقتين رئيسيتين: بناء القدرات والحفاظ على السلام والأمن.

1) بناء القدرات: -

السمة المشتركة بين العديد من البرلمانات الإقليمية الإفريقية هي عدم كفاية القدرة المؤسسية من حيث الموارد والخبرة والمعرفة اللازمة لأداء وظائفها بفعالية. وتعتبر إحدى أكثر المشاكل إلحاحاً عند إجراء الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية. في العام (2007)، اعتمد الاتحاد الإفريقي الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، سعياً منه إلى تعزيز سيادة القانون والانتخابات الحرة والسيطرة على عمليات التغيير الحكومي، دعا هذا الميثاق إلى تنفيذ بعثات مراقبة الانتخابات، من بين أمور أخرى، وقد قام البرلمان بالفعل بإرسال بعثات لتقصي

⁹⁷Davor Jancic, Op.cite. p.219

الحقائق حول قضايا تتراوح من التعليم إلى حماية البيئة إلى النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان (مثالاً علي ذلك، في رواندا وسيراليون وساحل العاج)؛ في حين أن دورها كمراقب للانتخابات الوطنية (على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وزيمبابوي وأنغولا) قد وُصف بأنه أحد "أنشطتها الأكثر أهمية وإنتاجية". كما دعا الميثاق إلى تعزيز (122) برلمان بشكل عام وعمالهم وفعاليتهم. ومع ذلك، لا يزال التأثير العملي للميثاق محدوداً نظراً إلى أنه من بين (15) تصديقاً مطلوباً، قامت (10) دول فقط بالتوقيع والتصديق عليه. بطريقة أو بأخرى، في حالة حدوث مخالفات، يمكن أن تؤدي إلى فضح السلطات المعنية⁹⁸.

يشير البعد الرئيسي الآخر لبناء القدرات إلى تعزيز البنى التحتية البرلمانية التي تشكل إمكاناتها للتأثير في عمليات صنع السياسات ويهدف هذا إلى تزويد البرلمانيين بتدريب خاص بقطاع معين وتطوير اهتماماتهم وخبراتهم في مسائل السياسات المعقدة في كثير من الأحيان، مثل مكافحة الأمراض المعدية أو إدارة الموارد الطبيعية، كما تتلقى البرلمانات الأفريقية الوطنية والإقليمية على حد سواء الدعم الفني بهدف زيادة توافر واستخدام الأدلة البحثية في الأعمال البرلمانية اليومية كعنصر أساسي في التدقيق الفعال في الإجراءات الحكومية. ولتحقيق هذه الغايات، يتم تنظيم الزيارات بين مجموعات البرلمانيين ليس فقط من أجل تعظيم التعلم من الأقران وتبادل الأفكار من الممارسة السياسية ولكن أيضاً لفهم خصوصيات وقيود النماذج الأجنبية للمماثلة البرلمانية. توجد سلسلة

⁹⁸Davor Jancic, Op.cite. p.220

من الشبكات أو المشاريع أو المراكز المؤسسية التي تدعم بناء القدرات البرلمانية في إفريقيا.⁹⁹

على سبيل المثال، أنشأت البرلمانات الإفريقية خطة عمل، وهي مبادرة مدتها سبع سنوات (2005-2013) تبلغ قيمتها أكثر من (6 ملايين دولار أمريكي، بتمويل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، لبلورة شبكة المعرفة البرلمانية الإفريقية وأنتجت المبادئ التوجيهية للصياغة التشريعية لإفريقيا بمساعدة مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس اللوردات بالمملكة المتحدة والجمعية البرتغالية والبرلمان المصري. الاتحاد البرلماني الإفريقي، الذي تأسس في العام (1976)، يضم (40) برلماناً للمشاركة في الحوار من خلال المؤتمرات ولتعزيز المساعدة التقنية للبرلمانات. وكانت البرلمانات الإفريقية هي المستفيدة من البرامج التي قدمتها مؤسسة بناء القدرات الإفريقية (مثالاً على ذلك، لبرلمان سيراليون للتعافي من الحرب الأهلية 1991-2002). وقد تم إنشاء هيئات تطوير مهارات إضافية، مثل مركز القيادة البرلمانية لمجموعة تنمية الجنوب الإفريقي والمعهد البرلماني لشرق إفريقيا.¹⁰⁰

(2) السلام والأمن:-

كما أوضحنا مسبقاً في مسارات الدبلوماسية البرلمانية فإن النزاعات التي تنطوي على استخدام القوة سواء كانت متجذرة في النزاعات الإقليمية، أو النزاعات الدينية أو العرقية، أو المعارك على الموارد الطبيعية أو الاستيلاء على السلطة الانتخابية، فلم تعد المجال الحصري لدبلوماسية

⁹⁹Davor Jancic, Op.cite. p.220-221

¹⁰⁰Davor Jancic, Op.cite. p. 221

الدولة وتدخلها في عمليات منع الصراع وبناء السلام والتعافي بعد الصراع. كما أن لديهم لجأناً دائمة مخصصة تشرف على العمل المتعلق بالتزاع لمنظمتهم الإقليمية، والطريقة التي تمارس بها البرلمانات الإقليمية نفوذها في هذا المجال من الدبلوماسية متعددة الجوانب. أولاً، يرسلون بعثات لتقصي الحقائق والنوايا الحسنة، والتي تهدف إلى جمع المعلومات المباشرة وتحليلها ونشرها، وأن يصبحوا مجهزين بشكل أفضل للتعبير عن جهود بناء السلام، بالإضافة للانخراط في أنواع مختلفة من الوساطة والحوار، ويسعون لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة، ومساعدتهم على التغلب على تحيزاتهم وإجراء محادثات تصالحية بحثاً عن توافق في الآراء.

فإن للبرلمانات الإقليمية دور تلعبه في الشؤون الأمنية. في شمال إفريقيا، على سبيل المثال، أدان برلمان عموم إفريقيا صراحة الصراع الليبي في العام (2001) والذي أدى إلى العدوان العسكري لقوات الناتو في قصف المنشآت العامة والبنية التحتية والمواقع السكنية واغتيال زعماء وطنيين، كما أرسل الاتحاد الإفريقي بعثة لتقصي الحقائق إلى طرابلس وبنغازي وبعثة حسن نية أخرى إلى تونس ومصر، لمنع انتشار النزاعات في ليبيا وسيراليون وساحل العاج إلى غينيا المجاورة وللمساعدة في التعافي بعد انتهاء الصراع في سيراليون.

فنجد أن الدبلوماسية البرلمانية لبناء السلام أصبحت أكثر بلورة في منطقة شرق إفريقيا حيث تتطور شبكات برلمانية أقل رسمية، مثل المنتدى البرلماني للسلام المعروف بمنتدى أمانتي وهو لا ينتهي إلى أي منظمة إقليمية. وقد كان بمثابة المروج النشط للحل السلمي للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أرسل منتدى أمانتي عددًا من بعثات

تقصي الحقائق مثلاً إلى (شمال وجنوب السودان وشمال أوغندا)، وبعثات مراقبة الانتخابات (كينيا وتنزانيا ورواندا وأوغندا) وساهم في العام (2006) في اعتماد ميثاق ملزم قانوناً، وإن لم يكن له نشاط ذو أهمية خاصة، بشأن الأمن والاستقرار والتنمية. في جنوب إفريقيا، باستثناء الحرب الأهلية الأنغولية (1975/2002)، فلم تكن هناك نزاعات مسلحة كبيرة بعد إنشاء منتدى SADC البرلماني. ولذلك فقد ركزت الأخيرة أجندتها المتعلقة بالسلام على بعثات مراقبة الانتخابات وزيادة التوازن بين الجنسين في السياسة الإقليمية.¹⁰¹

ومع ذلك، يواجه البرلمانيون الإقليميون الذين يعملون كصانعي سلام عقبات ملموسة، وتشمل هذه العقبات عدم رغبة السلطة التنفيذية في التعاون، واتهامات السلطة التنفيذية بتدخل البرلمانيين في الشؤون الداخلية وعدم تنفيذ التعهدات السياسية. وبالمثل، فإن اعتماد البرلمان الوطنية لتشريعات غير مدروسة بشأن المسائل الحساسة، مثل تخصيص الموارد الطبيعية أو اللغات الوطنية، يمكن أن يعزز الانقسامات المجتمعية بل ويؤدي إلى تفاقم الصراع " بين المجموعات المجتمعية المتعارضة، حتى بعد بناء القدرات، مثلاً على ذلك، تلقى برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) تدريباً حول هذا الأمر من المنظمة الكندية للتربية الدولية.¹⁰²

¹⁰¹Davor Jancic, Op.cite. p. 221

¹⁰² Ibid.

و) القيود التي تواجه البرلمانات الإقليمية الإفريقية: -

1) الديمقراطية وسيادة القانون

القيود أحد أوجه القصور الرئيسية التي تقيد الشرعية الديمقراطية للبرلمانات الإقليمية الإفريقية تتعلق بالحرية الانتخابية الوطنية والتمثيل، حيث يوضح العديد من الدراسات ذلك بقوة. وفقاً لتقرير صدر العام (2019) عن the Economist Intelligence Unit، فإن موريشيوس هي "الديمقراطية الكاملة" الوحيدة في إفريقيا. بالمقابل، من بين (167) دولة ومنطقة تم تحليلها، فمن مجموع (53) "نظاماً استبدادياً" في العالم، نصفها (26) في إفريقيا. في هذه الدول، لا توجد تعددية سياسية، أو أنها مقيدة بشدة؛ والانتخابات إما أنه لا يتم إجراؤها أو أنها غير حرة أو نزيهة؛ يتم انتهاك الحريات المدنية؛ غالباً ما تخضع وسائل الإعلام للرقابة أو تخضع لسيطرة الدولة والقضاء ليس مستقلاً. تقع الدول المتبقية تحت نوع من النظام الهجين، حيث تتعايش الديمقراطية الليبرالية مع الحكم الاستبدادي غير الليبرالي. كما قدرت مؤسسة فريدوم هاوس أيضاً في العام (2018) أنه في إفريقيا جنوب الصحراء، فإن (18%) فقط من الولايات تعتبر "حرة" من حيث الحقوق السياسية والحريات المدنية، في حين أن (1%) فقط لديها صحافة حرة.

ثم يتم نقل هذه المشكلات الانتخابية الأساسية إلى المستويات الإقليمية والقارية. في حين أن بعض المنظمات مثل (EALA) لا توفر انتخابات مباشرة لبرلماناتها الإقليمية ولا تضمن أي درجة من التمثيل النسبي، مقارنة ببرلمان عموم إفريقيا وبرلمان (ECOWAS)، فيعتبر ذلك الملمح من الديمقراطية بمثابة خطة بعيدة إلى حد ما، وفي ظل غياب الانتخابات

المباشرة، تم تصميم الديمقراطية في المنظمات الإقليمية الإفريقية على سبيل بلورة السيادة بدلاً من تمثيل المواطنين.¹⁰³

على هذا النحو، فإن الديمقراطية الإقليمية عرضة للاحتكارات التنفيذية بشأن ترشيح وتعيين المندوبين في البرلمانات الإقليمية حيث تُعتبر الممارسة الفعلية لانتخابات البرلمانات الإقليمية لها بالفعل سجل ضعيف.

في الوقت نفسه، تم تشكيل تطور الديمقراطية التمثيلية من خلال الهيمنة التنفيذية واندماج السلطات، مما أدى إلى قمع المؤسسات البرلمانية، والحد من استقلاليتها، وخنق قدرتها على تطبيق المساءلة السياسية، وذلك في حالات دام فيها السلطة لأكثر من ثلاثة عقود سواء كرؤساء وزراء أو رؤساء:

في العام (2018)، حكم الكاميروني بول بيا Paul Biya لمدة (43) عامًا، غينيا الاستوائية تيودورو مباسوغو Teodoro Mbasogo لمدة (39) عامًا، أنجولا خوسيه إدواردو دوس سانتوس José Eduardo dos Santos لمدة (38) عامًا، روبرت موغابي Robert Mugabe في زيمبابوي لمدة (37) عامًا، والأوغندي يوري موسيفيني Yoweri Museveni لمدة (32) عامًا. في حين أن المديرين التنفيذيين الأقوياء أنتجوا في بعض الأحيان أنظمة سياسية حزبية دائمة، فإن الانقسامات الرئيسية تميل إلى الحدوث على أساس الانتماء العرقي أو الديني أو القبلي بدلاً من الأيديولوجية السياسية، وهذه الظروف بدورها تُعقد الاصطفاف السياسي عبر

¹⁰³Davor Jancic, Op.cite. p. 223

الحدود وتشكيل برامج سياسية عابرة للحدود¹⁰⁴، أيضاً أهم العوامل لزعزعة الاستقرار العام هو الفساد والتوزيع غير العادل للثروة، وكان هذا الأخير أحد الأسباب الرئيسية لتفكك جماعة شرق أفريقيا في العام (1977)، وقد تم السعي إلى علاج إقليمي لهذه المشاكل في إنشاء شبكة البرلمانيين الأفارقة لمكافحة الفساد في العام (1999)، ويعتبر هدفها الرئيسي هو تعزيز الرقابة البرلمانية على إدارة الأموال العامة، ويتضمن أحد نجاحاتها الضغط ضد التغييرات الدستورية والتشريعية التي اقترحتها الحكومة الكينية فيما يتعلق بإعادة إنشاء هيئة مكافحة الفساد الكينية والعفو عن جرائم اقتصادية معينة.¹⁰⁵

فإن عملية البرلمانية الإقليمية تعوقها الافتقار إلى المجال العام حيث ندرة النقاش الإقليمي والوطني حول أنشطة البرلمانات الإقليمية تجعل المواطنين غير مدركين لأنشطتهم وتمنع تكوين الرأي العام حول التكامل الإقليمي. على سبيل المثال، أظهر استطلاع Afrobarometer الذي أجري في مارس من العام (2017) على (36) دولة أن حوالي ثلاثة أرباع المواطنين يعتقدون أن أعضاء البرلمان "لا يستمعون أبداً" أو "في بعض الأحيان فقط" إلى ما سيقولونه.

¹⁰⁴ Demeke, 'the New Pan-African Parliament: Prospects and Challenges in View of the Experience of the European Parliament', 4 *African Human Rights Law Journal* (2004), p. 65.

¹⁰⁵ 'The African Parliamentarians Network against Corruption (APNAC)', Transparency International Kenya, <http://tikenya.org/the-african-parliamentarians-network-against-corruption-apnac>

(2) القيود الوظيفية:-

على عكس القارات الأخرى -وخاصة أوروبا وأمريكا اللاتينية- تتصف القارة الإفريقية بتداخل العضوية لعدة عناصر برلمانية في العديد من المنظمات الإقليمية. وقد قيل إن هذا الأمر يضُر بجهود التكامل والتجانس للمشاركين من خلال التقليل من قيمة الموارد، وخلق منافسة غير ضرورية بين السياسات الإقليمية والتسبب في تجزئة السوق.

تعمل هذه الأحداث على تحويل انتباه البرلمان ومواردها المحدودة بالفعل بعيداً عن الأدوار الديمقراطية الأساسية المتمثلة في التدقيق في عمليات صنع القرار وتحويل البرلمانين إلى مبعوثين دبلوماسيين يسعون إلى تحقيق السلام والاستقرار، وبدلاً من تكريس مساعي التكامل في القارة، يتم استخدام الإقليمية لترسيخ سيادة الدولة وترسيخ الحكم الاستبدادي وتعزيز الصورة السياسية الشخصية. ونتيجة لذلك، فإن سوء التنفيذ وإنفاذ السياسات الإقليمية، والتي ينبغي أن تكون في صميم البرلمان الإقليمية مما يقوض الشرعية الديمقراطية للمنظمات الإقليمية.¹⁰⁶

ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بحقيقة أن اتجاه ومستوى التكامل الإقليمي يعتمدان بشكل كبير على الإرادة السياسية للدول الإقليمية القوية، مثل نيجيريا في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو جنوب إفريقيا في (SADC) فيؤثر شكل القيادة بشكل كبير على إضفاء الطابع المؤسسي على البرلمان الإقليمية وعملها. وعلى نفس المنوال، فإن نشاط البرلمان الوطنية المؤثرة في تعزيز الديمقراطية والتكامل

¹⁰⁶Davor Jancic, Op.cite. p. 227

الإقليمي، مثل برلمان جنوب إفريقيا أو الجمعية الوطنية النيجيرية، تميل إلى أن تكون مدفوعة بالسياسة الخارجية المحلية والمصالح التجارية. فإن البرلمانات الإقليمية في إفريقيا تُعاني من عجز ناجم عن المسارات التطورية للقارة بحثًا عن هياكل أمنية مستقرة وازدهار اقتصادي وحكم ديمقراطي.

فقد بلور الكاتب Davor Jancic في دراسته المتميزة عدة نقاط، نعرضها فيما يلي:

* إن البرلمانات الإقليمية في أفريقيا تسترشد بعمق بتاريخها السياسي والاقتصادي، حيث رسخ الاستعمار ثقافة الإقليمية التي تحمي سيادة الدولة والهيمنة التنفيذية، في حين ركزت الصراعات والفقر على التنمية الاقتصادية. في ظل هذه الظروف، تطورت البرلمانات الإقليمية كملاحق مؤسسية للتعاون بين الدول، كما تلقي النتائج التالية بظلالها على فعاليتها في ضمان الشرعية الديمقراطية لمشاريع التكامل الإقليمي في إفريقيا.

أولاً، هناك عدم توافق صارخ بين الإطار المعياري والأداء العملي للبرلمانات الإقليمية. هذا الأخير يتمتع بسلطة ديمقراطية قليلة في جميع أنحاء القارة. الديمقراطية الإقليمية هي في الغالب اسمية، والتفاعلات السياسية عبر الوطنية كقاعدة تكرر أنماط القوة المحلية. ومع ذلك، لا ينبغي التسرع في إدانة ذلك، حيث استغرق البرلمان الأوروبي ما يقرب من ستة عقود لتحقيق المساواة التشريعية شبه الكاملة مع مجلس الاتحاد الأوروبي، وكان هذا في ظروف اقتصادية وتاريخية أكثر ملاءمة.

ثانيًا، تتبع البرلمانات الإقليمية الأفريقية خطى مؤشرات الاستثمار الدولية في مناطق أخرى من العالم من خلال تبني إضفاء الطابع المؤسسي الناعم. مع تركيز سلطة صنع القرار على المستوى الوطني واستلهاهما من النظام السياسي القوي، فإن البرلمانات الإقليمية لها تأثير ضئيل على القانون والسياسة المحلية وإمكانات منخفضة لتشكيل القرارات الجماعية والحوكمة الإقليمية والبنية المؤسسية.

ثالثًا، مثل معظم البرلمانات الإقليمية، فإن أداء البرلمانات الإقليمية الإفريقية ضعيف عندما يتعلق الأمر بشرعية المدخلات والإنتاجية والمخرجات. وهذا ينبع من نقاط الضعف المتأصلة في الطبيعة الحكومية الدولية للتصاميم المؤسسية الإقليمية: الافتقار إلى سلطات صنع القرار، والقصور في التمثيل الديمقراطي كما يتم التعبير عنها من خلال العمليات الانتخابية والتعيين؛ ومع ذلك، فإن توقع قيام البرلمانات الإقليمية بمعالجة أوجه القصور الديمقراطية في الحكم الإقليمي، في حين أن تفويضاتها الخاصة تستورد عيوبًا دستورية هيكلية وعملية من المستوى الوطني، هو وضع العربية أمام الحصان.

رابعًا، على الرغم من هذه القيود، قد تساهم المزايا التداولية للحوار البرلماني الإقليمي في تعزيز تشكيل الهوية الإقليمية من خلال التنشئة الاجتماعية السياسية. فإن الاتهامات بالسياسة البرلمانية وإقالة المنتديات البرلمانية الدولية باعتبارها مجرد متاجر للحديث تخاطر بتجاهل الأثر الإيجابي للتنشئة الاجتماعية. وقد أظهرت دراسة ثاقبة أجريت قبل حوالي (40) عامًا حول تأثير مشاركة أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس الأمريكيين في الاجتماعات البرلمانية الدولية أن هذا كان له تأثير كبير على مواقفهم في السياسة الخارجية وسلوكهم

الانتخابي. وعلى الساحة الدولية، يعاني البرلمانيون من التنافر المعرفي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية من خلال التعرض للمعلومات والآراء الجديدة التي أعرب عنها البرلمانيون الأجانب. ويمكن بعد ذلك تخفيف التوتر النفسي والضغط الذي يمكن أن يسببه ذلك من خلال تغيير في سلوك التصويت.

وأخيراً، يجب على المرء أن يكون حذرًا، وأي تفاؤل يجب أن يكون معتدلاً. كما هو الحال في العديد من المناطق الأخرى، مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وبدرجة أقل، أوروبا.¹⁰⁷

¹⁰⁷Davor Jancic, Op.cite. p. 226-228.

الفصل الرابع

الدبلوماسية البرلمانية في العالم العربي

ومسارات تفعيلها

في ظل ما تعرضت إليه ساحة الإقليم العربي ومازالت من أحداث متسارعة وتطورات حيوية في خريطة العلاقات العربية والمستجدات الإقليمية والدولية، لدرجة بها الكثير من التغيرات السياسية الدراماتيكية التي أُلقت بتأثيراتها على الشؤون الداخلية للأمم والشعوب، فأصبحت المجتمعات العربية تتفاعل بشكل متزايد مع حالة التشابك بين الأوضاع السياسية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ذلك الأمر فرض على البرلمانات الوطنية ضرورة التدخل على مستوى الساحة العالمية والقضايا الوطنية التي لها أبعاد إقليمية أو دولية – لتندمج في ظل ما فرضته مقتضيات العصر من تعددية الفاعلين غير الرسميين- لتقدم مساهمتها في مختلف الميادين من أجل تحقيق السلم والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة. خاصة أن البرلمانات في الديمقراطيات الحديثة لم تعد مقتصرة على وظائفها التقليدية في مجال التشريع ومراقبة الجهات التنفيذية، بل أصبح اندماجها في المجال الدبلوماسي ضرورة، فالدبلوماسية البرلمانية في عالمنا المعاصر تقدمت أهميتها والحاجة لفاعليتها، لدرجة جعلتها متصدرة لمختلف أشكال

الدبلوماسية الموازية لكونها تُمارس من قبل البرلمانيين باعتبارهم ممثلين لإرادة الشعوب ولديهم استقلالهم وإمكانية للتحرّك بحرية بعيداً عن الإلزام بالرتيبات البروتوكولية و الرسميات التي دائماً تحجم أداء الدبلوماسية الرسمية، ومع تعاظم سمات العولمة دولياً على مختلف المستويات، وتعدد المتدخلين في المجتمع الدولي تم بلورة هيكلية للبيئة الدولية مختلفة يصعب على الدبلوماسية الرسمية التحكم فيها، فلذلك أصبح العمل الدبلوماسي الرسمي للحكومات في عصرنا الحالي في حاجة ماسة إلى روافد تساعد على اجتياز العقبات من أجل تنمية القدرة الوطنية للدول على تطوير علاقتها ودعم مصالحها وتحقيق أهدافها التي ترتبط بقضاياها الحيوية وذلك التطور هو ما ترسخ في العلاقات الدولية المعاصرة.

في إطار هذه الديناميكية، فرض الواقع الدولي أهمية تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لدعم الدبلوماسية الرسمية من أجل المصالح الوطنية أو القومية، ونحن هنا بصدد رصد ودراسة مدى نجاح الدول العربية في تفعيل الدبلوماسية البرلمانية ومدى الاستفادة منها ودمجها في رؤية وأجندات بلادنا العربية لخدمة قضاياها، وإلى أي مدى يرقى العمل الدبلوماسي البرلماني لكسب تلك الثقة المفترضة والقدرة لتفعيل ذلك الدور الحيوي عربياً.

أولاً: الأداء الدبلوماسي البرلماني عربياً فيما تلي عصر الثورات:-

مرت الأمة العربية بفترات عسيرة بتتالي الثورات العربية منذ بداية العام (2011)، التي شكلت عصر جديد ذو مناخ مختلف يجمع كل التناقضات،

وُرغم الجميع على التأثير بمُجرباته وتأثيراته الصعبة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان نتاج ذلك على مستوى الدبلوماسية البرلمانية العربية هو نشأة البرلمان العربي الدائم في العام (2012)، بقرار من مجلس جامعة الدول العربية، ليكون فضاءً لممارسة مبادئ الشورى والديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، كما نص إطار عمل البرلمان على أن "يكون أداة للحوار والقرار وقوة دفع شعبية لمنظومة العمل العربي وشريكاً فاعلاً في رسم السياسة العربية المشتركة خدمة للمصالح العليا للأمة العربية وتأكيداً لمبدأ توسيع المشاركة السياسية كأساس للتطور الديمقراطي في البلدان العربية لتوثيق الروابط بين الشعوب العربية". وبعض الكيانات التي انبثقت عن الكيانات العربية الأكبر في شكل تخصصي مثل منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية في العام (2014) والمعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.

إلا أنه بمراجعة الأمر الواقع، يتضح لنا مدى الفجوة الكبيرة بين الإطار التنظيمي المتعدد والنتائج الفعلية لإقامة الكيانات العربية التي تأسست لتدعم عمل الدبلوماسية البرلمانية بما يساعد على تقدم عمل البرلمانات العربية لينعكس كل ذلك المجهود والتنسيق على المجتمعات العربية فيما يخصها من قضايا مختلفة، لم تكن على المستوى المتوقع والمطلوب من الفاعلية ولم يكن لها النتائج التي أُرست بأثارها على الواقع. ولكن في ظل عدم الاحتراف العربي في تفعيل ممارسة آلية الدبلوماسية البرلمانية، هناك عدة دول عربية حققت نجاحات ملموسة نتيجة الحرص على ممارسة الدبلوماسية البرلمانية وإرسال وفود تمثلها في اجتماعات

البرلمانات الدولية، وتأتي في مقدمتها الجزائر والمغرب، وفي دول الخليج العربي تبرز الإمارات والكويت والأردن، ونجد أن البرلمانات العربية تواصل تلمس الطريق لممارسة الدبلوماسية البرلمانية بشكل أكثر فاعلية وإيجاد السبل لتحقيق مصالحها وطنية من خلالها.

ثانياً: مميزات الدبلوماسية البرلمانية مقارنة بالرسمية:-

فقد تعددت الزوايا التي رصدت الأهداف المرمى إليها من خلال الدبلوماسية البرلمانية، لكن تبلور عنها نوعان من الأهداف يسعى لتحقيقها المعنيون بالدبلوماسية البرلمانية، الأول هو الرامي إلى إضفاء طابع ديمقراطي على الأداء السياسي والدبلوماسي وتطوير سبل العمل داخل المؤسسات الإقليمية والدولية طبقاً لمعايير الديمقراطية المتعارف عليها بما يتجاوز المصالح الوقتية بمفهومها الضيق، فيمكن القول بأن ديمقراطية الحياة الداخلية للأمم تبنى امتدادها إلى ديمقراطية العلاقات بين تلك الأمم وذلك من خلال الدبلوماسية البرلمانية، ولذلك تتعاظم أهميتها في مجال العلاقات الدولية، واهتمام الدول بها بدافع أنها تقوم بدور تكميلي وليس تنافسي مع الحكومات، وذلك الأمر يُمهد فعليا بالنوع الثاني من الأهداف، وهو السعي لإيجاد مساحات أوسع للاندماج مع أطراف المجتمع الدولي بغرض تحقيق أهداف تخدم المصالح القومية والوطنية بما يرتد بالإيجاب على المجتمع الدولي بصورة عامة، وخاصة تحقيق مقدار أكبر من توازن العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، وإيجاد فرص للدول الناهضة أو الصغرى لتعويض

فجوة القوة بمضاعفة الجهود وتكثيف نشاطها من خلال النشاط الدبلوماسي، وخاصة البرلماني منه.

تتبلور مميزات الدبلوماسية البرلمانية من خلال أهم الفروق بين خصائص الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية، وأول تلك الخصائص هي *التعددية*، أن المشاركين في الدبلوماسية البرلمانية تكون على الأقل وفدين برلمانيين تمثيلاً عن دولتين، وكل وفد ممثل من عدة نواب، فذلك يثرى المشاركة بما يخدم حيوية النقاش والتفكير والتحليل التي تتعلق بالقضايا المدرجة في جدول الأعمال وبرنامج العمل، ثانياً هي *العلنية*، من أهم صفات النشاط البرلماني الدبلوماسي، من خلال طرح النقاش و الحوار الذي يسלט عدسات الرؤى التحليلية للسياسات و المواقف و ما يكمن خلف الأحداث من دوافع سياسية و اجتماعية و اقتصادية، وأيضاً لما يلازمه من بيانات إعلامية و أخبار تفصيلية واسعة و عميقة التغطية الصحفية، خاصة و أن العلنية من أساليب و خصائص التعاملات العصرية، و لها رافد يرتبط بأهمية إعلام الرأي العام و تكريس الإدراك العام لأهمية تقبل الحلول التوافقية في تسوية القضايا الدولية، فتجاوب الشعوب فيما يتعلق بالقضايا البينية بشكل يُقدر مصالح البلدين، و يحافظ على نوع من التوازن في العلاقات دون أن تتحول لحالة من العداء في ضوء غياب ذلك الدور التنويري الذي تدعمه الدبلوماسية البرلمانية بدورها كما ينبغي في مثل تلك اللقاءات الابتعاد عن النمطية والحجج التقليدية وإظهار قدر واضح من الاستقلالية الفكرية، للتعبير عن معتقدات النواب و توجهات و آراء و رغبات الشعب. ومع ذلك قد تتخذ الدبلوماسية البرلمانية أسلوب آخر يجمع بين

محورين المناقشات العامة العلنية والمفاوضات الخاصة الجانبية، وفي تلك الحالة يُطلق على ذلك الأسلوب اصطلاح "الدبلوماسية الهادئة" أو "دبلوماسية الكواليس" لجمعها بين التفاعل العلي والتفاوض الجانبي.

الجدير بالذكر أنه لا بد من أن تكون أهداف الدبلوماسية البرلمانية على درجة من التنسيق كمنطلقات مشتركة مع السلطة التنفيذية، خاصة أن كل لجنة من البرلمان لها وزارة تتشارك معها نفس الاختصاصات، فأهم محددات تلك الأهداف:

1) تقييم وتحليل خطط السياسة الخارجية التي تضعها السلطة

التنفيذية على مختلف المستويات من العلاقات الإقليمية والدولية، ومن ثم تنفيذ ما ينسجم مع تلك الخطط من خلال أنشطة الدبلوماسية البرلمانية حفاظاً على الأمن القومي.

2) العمل على تحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية مع

أعضاء المجتمع الدولي مما يساعد على تحقيق أمن واستقرار النظام السياسي القائم من خلال ترويج أعمق وأصدق لمواقفه من مختلف القضايا المطروحة وتقريب وجهات النظر طبقاً لأجندات العمل.

3) بناء العلاقات المتنوعة وممارسة الانفتاح الاقتصادي يدعم

تنمية الاقتصاد المحلي بجذب رؤوس الأموال والاستثمارات، من خلال تبادل الخبرات والأفكار الاستثمارية بين نواب البلدان المختلفة بما يدفع بتبادل مسارات النفع الاقتصادي بين الأمم عبر ممثلها وليس فقط حكوماتها، فينتج نسب

مزايدة من تنوع النشاط الاقتصادي ودعم مصادر الدخل القومي للدول وشعوبها.

(4) التواجد الفعال من أجل التكامل والتعاون مع مختلف التكتلات والمنظمات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية، من خلال المنظمات البرلمانية الصديقة إقليمياً ودولياً، بما يخدم ويدعم كلاً من مصالح الأمم، واستقرار الأنظمة الحاكمة، في مشهد مُتناغم من التفهم والتوازن.

ف نجد كل تلك التفاصيل التي تتعلق بممارسة النواب للدبلوماسية البرلمانية، في التعامل مع وفود الدول الأخرى، يُصنف أيضاً بأنه دبلوماسية برلمانية ثنائية التي بطبيعتها تهتم بمسائل التعاون والتحالف والشراكات الثنائية، وإيجاد سُبُل تفاهم في أمور مشتركة لتقليل حدة التوتر أو الوصول لوجهات نظر متوازنة للجانبين، فيتبين أنه يتم تصنيف ممارسة الدبلوماسية البرلمانية أيضاً إلى نوع تعددي وآخر ثنائي. على منحنى آخر، نجد أن الدبلوماسية البرلمانية التعددية هي التي تُمارس في جميع البرلمانات الإقليمية والدولية، وعند التطرق للقضايا التي تعالجها الدبلوماسية البرلمانية متعددة الأطراف، تتمثل في دعم قضايا الأمن والسلم الدوليين، وتعزيز الحريات والعدالة والمساواة، حماية حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية، وتطوير الاتجاهات التعليمية والثقافية، وتمكين المرأة والشباب.

و في ذلك الإطار نذكر بأن الاتحاد البرلماني الدولي أراد أن يواجه نقص تمثيل الشباب في المجالس البرلمانية، و محدودية انخراط الشباب في العمل البرلماني، فكانت استراتيجية الاتحاد بإنشاء المنتدى البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب في العام(2013)، ليعزز مشاركة الشباب برلمانياً على مستوى العالم، وعقد الاتحاد البرلماني الدولي عدة مؤتمرات العالمية لشباب النواب في سويسرا في العام (2014)، وفي اليابان في العام (2015)، وفي زامبيا في العام(2016)، سعياً لمراقبة مشاركة الشباب في البرلمانات وتمكينهم وتوسيع نفوذهم.

الجدير بالذكر أنه رغمًا عن توافر كيانات تجمع الدول العربية لممارسة الدبلوماسية البرلمانية بشكل تعددي، إلا أن الدول العربية لها رصيد أكثر فاعلية في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الثنائية وليست التعددية، وتستخدمها لتوطيد علاقاتها بالدول الأخرى، ومعالجة القضايا التي تشكل لها عبأً سياسي أو دبلوماسي من خلال التنسيق وتبادل وجهات النظر لتقليل حدة التوتر، ونجد أن هناك بعض برلمانات العربية تتبادل بعض الزيارات أو اللقاءات لكن بشكل اجتهادي في تعزيز العلاقات الثنائية، ليس بإدراك وبلورة كاملة لمبدأ تعزيز الدبلوماسية البرلمانية عبر وسائلها ومسارات تفعيلها المتعارف عليها مثل مجموعات الصداقة كأبرز الممارسات للدبلوماسية البرلمانية.

ثالثاً: واقع الدبلوماسية البرلمانية العربية:-

بألقاء نظرة تفحصيه نجد أنه تختلف معدلات وأشكال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية في الدول العربية، وخاصة في إدارة الأزمات، وفيما

يلي نتناول أبرز الملفات التي برعت فيها الدبلوماسية البرلمانية العربية، وحققت البرلمانات من خلالها نوع من الخبرة والنشاط الدبلوماسي الجدير بالرصد والتحليل.

(أ) البرلمان المصري للدورة البرلمانية (2020/2015): -

فقد شكل البرلمان المصري للدورة البرلمانية (2020/2015) محور مهم لمصر، لأن تشكيله جاء بعد مرحلة عصيبة مرت بها الدولة المصرية، فبذل جهود حيوية على مدار الأعوام الماضية فيما يتعلق بممارسة الدبلوماسية البرلمانية لتحسين صورة مصر بالخارج، حيث كان الوضع بالغ الضرر لعدم تفهم العالم الخارجي حقيقة ثورة (30 يونيو) بأنها إرادة شعبية مصرية فقد تم تجميد عضوية مصر بالاتحاد الأفريقي على إثر عدم إدراك المجتمع الإفريقي لتلك الحقيقة، بالإضافة للغياب المصري عن الاجتماعات الدورية لاتحاد البرلماني الدولي منذ العام (2011)، ولعب البرلمان دور قوى في تعريف الحقائق للعالم عبر اللقاءات البرلمانية الإقليمية و الدولية، كما نجحت الوفود البرلمانية المصرية في عودة عضوية مصر و تفعيلها في البرلمان الدولي والأفريقي. فنظراً لتبادل الزيارات الكثيفة والفاعلة مع مختلف برلمانات الإقليم العربي والأفريقي، بالإضافة للبعد البرلماني الدولي، عزز ذلك النشاط البرلماني ما سعى له الشق الرسمي من الدبلوماسية المصرية لتقوية العلاقات المصرية بمختلف الدول والترحيب بل السعي للتعاون مع مصر في مختلف المجالات، وتظهر بلورة ذلك الجهد من خلال عدة لجان في البرلمان المصري يختص عملها بأنشطة الدبلوماسية البرلمانية، وتلك اللجان هي:

(لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الشؤون الإفريقية، لجنة الشؤون العربية، ولجنة دفاع والأمن القومي) فتلك اللجان الأربعة هم الأقرب لعمل الدبلوماسية البرلمانية والشؤون الخارجية، ولا بد من التنسيق بينهم في كثير من الأحيان فيما يتعلق بمختلف القضايا الخارجية، ويأتي في المقدمة اهتمام القيادة السياسية بإفساح المجال للدبلوماسية البرلمانية وتفعيلها بما يعزز الموقف المصري في مختلف قضايا السياسة الخارجية.

فقد كانت هناك مساعي وعمل دؤوب لعناصر برلمانية من اللجان الأربعة واجتهادات في إطار أنشطة الدبلوماسية البرلمانية وعلى رأسهم السفير محمد العرابي وزير الخارجية الأسبق ورئيس لجنة العلاقات الخارجية لبرلمان (2015)، باهتمامه بالقضية وتواصله الدائم مع قيادات دول عربية وأجنبية، مثل زيارته في 25 مايو من العام (2016) للجزائر لرئيس مجلس الأمة الجزائري المخصصة لتدعيم التعاون بين برلمانات البلدين والاهتمام بتفعيل الدبلوماسية البرلمانية على المستوى العربي والإقليمي، حيث أتفقوا علي عقد "ملتقى دولي حول التحديات الجديدة للدبلوماسية البرلمانية".

وصرح حينها السفير محمد العرابي إنه عرض على المشاركين في الملتقى الدولي الذي استضافته الجزائر، فكرته عن الدبلوماسية البرلمانية، أنه ينبغي أن يكون لها أربع وظائف: الأولى تمهيد الطريق للدبلوماسية الرسمية في بعض الأحيان بمعنى أنه عندما تكون هناك رغبة في فتح طريق مع دولة كانت الأمور معقدة معها، يمكن إيفاد الدبلوماسية

البرلمانية في البداية لتمهيد الأجواء للدبلوماسية الرسمية، أما الوظيفة الثانية فهي لا بد أن تكون شبكة أمان للعلاقات بين الدولتين، فعندما يحدث توترا للعلاقات بين بلدين يمكن للدبلوماسية البرلمانية أن تلعب دوراً للتطيف الأجواء التفاوضية. موضحاً إن الوظيفة الثالثة التي ينبغي أن تقوم بها الدبلوماسية البرلمانية هو تقديم الدعم للمفاوض سواء كان القبول أو الرفض للموقف محل التفاوض، أما الوظيفة الرابعة والأخيرة فهي المطالبة في بعض الأحيان بتحسين صورة الدولة، إذ يفضل أن يكون تحسين صورة الدولة من طرف أناس ليسوا بموظفين تقليديين، وتحسين صورة الدولة سيكون أقوى إذا كان مصدره أطرافاً غير تقليدية وبطريقة غير مباشرة، أطرافاً لا تمثل الحكومة وبالتالي عندما تأتي من البرلمانيين يكون لها تأثير أكبر وقوة نفاذ أكبر.¹⁰⁸

تجلى تفعيل الجهود الدبلوماسية المصرية بشقيها البرلماني والرسمي في أكتوبر من العام (2016)، وفي ظل مرور مصر بضغوط عصيبة تمثلت في حظر الطيران المباشر إليها من بعض الدول، حين احتفلت مصر بمرور (150) عام على عمر العمل النيابي المصري، وحرص على الحضور وفود أكثر من (40) دولة، ورؤساء أكثر من (19) برلمان على مستوى العالم، وعدد من كبار الشخصيات البرلمانية على مستوى العالم.

¹⁰⁸ محمد مجدى السيسى. رئيس مجلس الأمة الجزائرى يستقبل محمد العرابى
لبحث التعاون بين الشعبين، 25 مايو 2016 <https://bit.ly/35T2Fns>
+الجزائر أ ش أ، محمد العرابى يعرض على المشاركين بالملتقى الدولى 4وظائف
للدبلوماسية البرلمانية، 26 مايو 2016
cited at 24/6/2021 <https://bit.ly/3h0895e>

كما ترأست مصر عدة دورات برلمانية لكيانات برلمانية إقليمية مثل الدورة الـ(12) للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والقمة الثالثة لرؤساء البرلمانات بالمملكة المغربية، ومشاركة الوفد المصري البرلماني المؤتمر الـ(11) للاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في العراق-بغداد، وحضور اجتماعات الدورة الـ(18) للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في الأردن-عمّان، والمشاركة بالمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، والمؤتمر الإسلامي في دولة الشيشان، بينما شاركت وفود برلمانية في مؤتمر الاتحاد العربي الأفريقي بدولة ساحل العاج، وحصلت مصر خلالها على منصب نائب رئيس المؤتمر الأفريقي وعضو لجنة المتابعة لمدة عامين. بالإضافة لحرص المشاركة بوفود في السمنار البرلمان الإقليمي لتأكيد التزام البرلمانات الوطنية بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم (1540) في كوت ديفوار-أبيدجان، ومشاركة وفد مصري من شباب البرلمانين لحضور فعاليات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لشباب البرلمانين المنعقد بدولة زامبيا-لوساكا، وأيضاً مشاركة النائبات المصريات في اجتماع النساء البرلمانيات بالاتحاد البرلماني الدولي. ذلك بالإضافة لزيارة رئس البرلمان، للدول العربية، مثلاً على ذلك زيارته المملكة العربية السعودية، ولقاء الوفد المصري بخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والدكتور عبد الله بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى بالمملكة، والاهتمام بعقد لجنة صداقة مصرية سعودية، لترتيب سبل التعاون واستمرار التواصل فيما يخص مختلف القضايا العربية والإقليمية.

ذلك رغمًا عن محدودية المُخصصات المالية المرصودة من أجل أنشطة الدبلوماسية البرلمانية، ومناداة عدد من أعضاء لجنة الشؤون الخارجية أبرزهم النائب طارق الخولي، والنائبة داليا يوسف، بزيادة تلك المُخصصات لتعزيز قدرتهم على تنفيذ ما يخططون له من زيارات متبادلة بين البرلمان المصري والبرلمانات الدولية من خلال جمعيات الصداقة¹⁰⁹

وفي يناير من العام (2018)، زار رئيس البرلمان المصري البحريين وألتقى رئيس مجلس النواب البحريني أحمد راشد الملا، لتدعم سُبُل التعاون وفتح مسارات تكامل مصري بحريني، و ذلك يُظهر المحاولات المصرية لتنشيط الدبلوماسية البرلمانية، و لكن أيضاً نقصها إتباع الأليات الفعالة لبلورة ذلك النشاط و الحفاظ على استمرارية فاعلية نتائجه، و الأهم إحداث تراكم من لجان الصداقة المتنوعة التي بها أُطر دبلوماسية مُلزَمة بين البرلمان المصري و غيره من البرلمانات، و يُنسب للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي اهتمامه بدعم التواصل المصري مع الكيانات البرلمانية الإقليمية، و في ذلك الإطار نذكر دعوته الرسمية عقب تنصيبه رئيساً للجمهورية، لاستضافة مصر مقر إقليمي دائم للاتحاد البرلماني الدولي، لأنه لا يوجد للاتحاد مقر دائم إلا بصحبة مقر الأمم المتحدة بجنيف، ليكون أول مقر للاتحاد بمنطقة الشرق الأوسط و أفريقيا، و أيضاً يتكرر ذلك الموقف الداعم من الرئيس عبد الفتاح السيسي في

¹⁰⁹إيمان على -محمد عبد العظيم، لماذا لا يدعو مجلس النواب برلمانات العالم لزيارة مصر؟ 25 سبتمبر 2017، cited at 24-6-2021. <https://bit.ly/3jc5sjG>

يناير من العام (2018)، حين ألتقى أمين منظمة التعاون الإسلامي ليؤكد اهتمام مصر على التنسيق المستمر لمؤازرة مصر بتواجدها الفعال في التصدي للإرهاب الذي يعترى المنطقة، و المساندة المصرية في تكاتف الدول الإسلامية للتصدي و التباحث في القضايا المتعلقة بشؤون الدول الإسلامية، وأهمها القضية الفلسطينية و محاولات الإعلان الأمريكي الإسرائيلي القدس عاصمة لإسرائيل. ذلك بالإضافة لفور مصر بترأس الاتحاد الإفريقي إثر النشاط الدبلوماسي المصري الدؤوب قدر المستطاع بشقية البرلماني والرسمي.

جدير بالذكر أن برلمان (2020/2015) كرس من نشاطه فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية في دوري الانعقاد الثالث والرابع سواء على مستوى الزيارات الخارجية إلى الاتحادات والجمعيات البرلمانية ومجالس وبرلمانات الدول الأخرى أو على مستوى اللقاءات والمقابلات التي عقدها بمقر البرلمان المصري لرؤساء الدول والمجالس والبرلمانات والسفراء والشخصيات العامة من مختلف الدولة.

ويعتبر العقد الخامس لمجلس النواب فيما يتعلق بأنشطة الدبلوماسية البرلمانية ضم زيارة لصربيا للمشاركة في اجتماعات الجمعية الـ (141) للاتحاد البرلماني الدولي، وزيارة إلى قبرص للمشاركة في المؤتمر الـ (13) لرؤساء برلمانات الدول الأوروبية الصغيرة، وزيارة لدولة جنوب السودان ولقاءات مع قياداتها وبحث القضايا المشتركة، بالإضافة إلى زيارة لنيجيريا وأخرى للأردن للمشاركة في المؤتمر الطارئ للاتحاد البرلماني العربي بشأن تطورات القضية الفلسطينية، بالإضافة لزيارة إلى سويسرا للمشاركة في

الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري بالاتحاد البرلماني الدولي المعنى بمكافحة الإرهاب.

وفي ديسمبر لعام (2020) عقد البرلمان العربي ومجلس الشيوخ المصري، بروتوكول تعاون لإنشاء مركز الدبلوماسية البرلمانية العربية، ويهدف إلى تعزيز القدرات البرلمانية العربية، وتأسيس وترسيخ منهجية عربية متخصصة في مجال الدبلوماسية البرلمانية، وتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز التعاون بين البرلمانات العربية، وبين البرلمان العربي والمنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية. وقع على البروتوكول، رئيس البرلمان العربي عادل بن عبدالرحمن العسومي والمستشار عبدالوهاب عبدالرازق رئيس مجلس الشيوخ المصري، بحضور علي عبدالعال رئيس مجلس النواب المصري، الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، وعمرو موسى الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية. وقال رئيس البرلمان العربي عادل العسومي إن البرلمان يُولي أهميةً كبيرةً للدبلوماسية البرلمانية ويعتمدها كأداة محورية في ممارسة مهامه، رغبةً منه في الانتقال بدوره وأنشطته إلى آفاق أرحب وإلى مكانة أكثر رفعة وتقدماً وفي التعبير الصادق والقوي عن وجهات نظر الشعوب العربية أمام المؤسسات الإقليمية والدولية¹¹⁰.

¹¹⁰ أحمد شعبان، البرلمان العربي و«الشيوخ المصري» يدشنان مركز «الدبلوماسية البرلمانية»، 13 ديسمبر 2020، cited at 24/6/2021، <https://bit.ly/3h4SEZv>

(ب) برلمانات المغرب العربي:-

و على مستوى الإقليم المغاربي، الدبلوماسية البرلمانية التونسية لها رصيد كبير من جهود الوساطة ومحاولات متكررة لحل الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء المغربية، كما تجد أن المجلس الشعبي الوطني الجزائري يعطى الصدارة في نشاطه الدبلوماسي لما يسمى " المجموعة البرلمانية للصدّاقة و الأخوة الجزائر-الصحراء الغربية "، وقيام البرلمان بتنظيم ندوات دورية سنوية بإسبانيا لدعم الأطروحة الانفصالية، كما تأسس المعهد الديبلوماسي والعلاقات الخارجية منذ العام (2002)، ليُنظم دورات تدريبية للبرلمانيين و يحاضر بها السفراء المعتمدين بالجزائر متخصصين بنفس القضية الصحراوية، و ذلك بلا شك يعكس جدية الجزائر في استخدام الآلة الدبلوماسية بشقيها البرلماني و الرسمي في الترويج لأطروحتها بشكل متكامل و متناسق لدرجة تُحدث تفوق ملموس في الموقف الجزائري بالقضية لدرجة أن البرلمان الجزائري في يناير من العام (2018)، طالب في ندوة باريس بإنشاء شعبة دولية للبرلمانيين لدعم القضية الصحراوية "، في إفريقيا و أوروبا و أمريكا اللاتينية و جميع أنحاء العالم، وأيضاً نجد البرلمان المغربي بمجلسيه يعزز من مساعيه الدبلوماسية بالمشاركة في كلاً من الهيئات البرلمانية الدولية أو الاجتماعات الثنائية فيعقد مجلس النواب حوالي (120) مجموعة صدّاقة منها (38) مع دول أوروبية، وبدون شك يهتم بقضية الصحراء المغربية، إلا أن من وقت لآخر يتصدر المشهد البرلماني بعض المواقف المُعادية للمغرب من قِبَل برلمانيين وبرلمانات لها علاقات وطيدة مع البرلمان المغربي، وبينهم مجموعات صدّاقة مثل البرلمان البرتغالي

والإسباني في العام (2011)، وبعض الشُّعب النيابية في البرلمان الفرنسي التي من وقت لآخر تدعم أطروحة انفصال الصحراء المغربية، مثلاً على ذلك بعض نواب الحزب الشيوعي الفرنسي الذين دعوا لتنظيم ندوة حول قضية الصحراء بالبرلمان الفرنسي في أبريل من العام (2012)، وحتى البرلمان الأوروبي له مبادرة في إصدار عدة توصيات و مواقف معادية للمغرب، رغم العلاقات و زيارة الوفود البرلمانية المغربية، ومؤخراً في يناير من العام (2018) عدم توفيق اللوبي المغربي في إحداث تأثير على الولايات المتحدة وذلك يعكس نوع من الخلل في أداء الدبلوماسية البرلمانية المغربية رغم فاعليتها النسبية.

ولم ينتهي يناير من العام (2018)، إلا وقد نجحت المغرب في تحقيق انتصار دبلوماسي مهم بانتزاع عضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي بعد مرور عام كامل لعودتها إلى عضوية الاتحاد الأفريقي، وجاء ترشيح المغرب عن منطقة شمال إفريقيا وحصلت على صوت (39) دولة عضو، مقابل امتناع (16) عضواً عن التصويت. وبذلك أصبح المغرب عضواً بمجلس السلم والأمن الإفريقي لولاية تمتد لعامين (2018-2020) قابلة للتجديد.

ج) الدبلوماسية البرلمانية الخليجية:-

بالانتقال لمنطقة الخليج العربي، يُعتبر المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من أنجح النماذج في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية في الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، فتأتى قضية جُزر الإمارات الثلاث المُحتلة من قِبَل إيران، على رأس القضايا الوطنية التي

تبناها على مختلف المستويات الدبلوماسية الثنائية أو الجماعية ونجحت في انتزاع التأييد الروسي في دعم مطلب استرجاع الجُزر الثلاث، إلا أن الأمر مُعقد ويتفوق على إمكانيات الدبلوماسية البرلمانية.

إلا أن الدبلوماسية البرلمانية الإماراتية بقيادة المتميزة د. أمل القبيسي حققت نجاح على عدة مستويات، أولاً، هي بذاتها كرئيسة للبرلمان باتت بمثابة أيقونة جماهيرية وسياسية وإعلامية للمرأة العربية، لأنها اجتمعت في تطبيق شروط الدبلوماسية البرلمانية بما يخدم المجتمع الإماراتي وأيضاً يعزز صورة الإمارات دولياً، فحققت نجاح مختلف من نوعه، حين نجحت مساعي الدبلوماسية البرلمانية الإماراتية في إقناع الاتحاد الأوروبي في العام (2014)، بإلغاء تأشيرة تشنجن بالنسبة لمواطني دولة الإمارات، فقد وافق البرلمان الأوروبي ذلك القرار بأغلبية (523) من أصل (577) عضواً، وتعد هذه الموافقة المرحلة الحاسمة التي تليها مرحلة وضع آلية لتنفيذ القرار، ونسبة التصويت نفسها تعكس مدى المكانة المنفردة التي أصبحت دولة الإمارات تتمتع بها في المحافل الدولية. وتتكرر المساعي الجدية للبرلمان الإماراتي بقيادة د. أمل القبيسي ولكن مع مجلس الاتحاد للجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية ليتم بلورة مستوى أعلى من الصداقة بين البلدين والشعبين بإعفاء مواطني دولة الإمارات من تأشيرة دخول مسبقة إلى جمهورية روسيا الاتحادية، ذلك بعدما نجحت في إنشاء جمعية صداقة برلمانية في ديسمبر من العام (2016)، وتلك المحاولة بعد مشاركة بفاعلية في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي عُقد بمدينة سان بطرسبرغ في أكتوبر من العام (2017)، وهذا المشهد يصور ذكاء آخر في الدبلوماسية البرلمانية التي تستثمر الفرصة

للبحث عن فرص للمصالحة الوطنية، فرغم أنه مؤتمر جمعي على مستوى دولي، استطاعت فيه الدبلوماسية البرلمانية الإماراتية طرح ملف يخص شأن ثنائي بين الإمارات وروسيا.

كما كان لبرلمانات دول الخليج دور حيوي في دعم القضايا الإنسانية خاصة حالة سوريا، ومثالاً على ذلك سعى الدبلوماسية البرلمانية الكويتية لفتح مسارات متعددة مع برلمانات الدول الكبرى والمؤثرة لحل القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال تقريب وجهات النظر وتوضيح المواقف العربية لتلك البرلمانات الكبرى، خاصة موقف البرلمان الكويتي حول أزمة سوريا، حين توالت المحاولات لتأجيج التوترات الطائفية في الداخل السوري في العام (2013)، وأحد تلك المحاولات تفجر مظاهرات مناهضة لحزب الله أمام السفارة اللبنانية بالكويت، وإلقاء خطاب من قبل داعية سني بغرض انتقاد مشاركة حزب الله الشيعي في الحرب الأهلية بسوريا، وتشجيع المحور السني الذين يدعمون المعارضة، فكان لمجلس الأمة الكويتي بيان قوى يرفض أي ملامح لسياسات تؤدي لتفاقم التوترات السنية الشيعية في أرجاء الشرق الأوسط و طالب البرلمان في بيانه بأن تضرب عصا القانون كل من يحاول ترويح خطاب الكراهية، و ندد بالأفعال الإجرامية التي تحدث في حق الشعب السوري، و أرسلت الكويت مساعدات إنسانية للاجئين السوريين في الأردن و العراق و لبنان، دون أن تدعوا أو تساهم في تسليح أي طرف في الداخل السوري.

والجدير بالذكر أيضاً الدبلوماسية البرلمانية الأردنية واهتمامها الجرم في الترويج لحل القضية الفلسطينية، وإصرار مجلس النواب الأردني والبرلمان الكويتي على حمل القضية الفلسطينية وتداعياتها وآليات تسويتها إلى مختلف برلمانات العالم والمنظمات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية. وأيضاً الدور الناجح لمجلس النواب اللبناني في أثناء الحرب الأهلية التي اجتاحت لبنان (1975-1991)، لأنه كان صاحب دور حيوي وفعال في إرساء المصالحة الوطنية وتكريس شرعية العمل النيابي.

وعلى مستوى مجلس الشورى العماني، حديث التجربة حيث كانت أول مجموعات للصدائة البرلمانية العمانية مع دول الجوار في العام (1998)، والتي وصلت الآن حوالي (25) مجموعة مع مختلف البرلمانات إقليمياً ودولياً، وكان انضمامه الأول في العام (1997) لاجتماع الأمناء العامين لمجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أن مجلس الشورى العماني يتوسع في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية ليشمل مختلف المنظمات الإقليمية والدولية، سواء بحضور رئاسته أو أعضائه أو على مستوى أمانته العامة، فوصل انضمامه إلى اجتماعات اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في العام (1999). وفي العام (2000) انضم مجلس الشورى إلى الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي في العام (2005). ومن ثم الاجتماع الدوري لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة لدول مجلس التعاون الخليجي للعام (2007)، كما توسعت دائرة انضمامه على المستوى الدولي ليشمل في العام (2008) انضمامه إلى

الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية في العام(2010). وجمعية الامناء العامين للبرلمانات العربية(2011). كما انضم مؤخراً في العام(2014) إلى الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب، ويحرص على المشاركة سواء عضو فعال أو عضو مراقب، ذلك الدأب العماني في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية يتفق مع سياسة السلطنة العمانية التي تجدها في معادلات للوساطة والتفاوض في أثناء تفاقم أزمات أو خلافات بين الدول العربية، وذلك يبلور وجهة النظر العمانية التي تخلق لنفسها وزن دبلوماسي رسمياً وبرلمانياً يُعزز من قيمتها الكلية.

بالإضافة للدبلوماسية البرلمانية البحرينية بدافع تنامي دور البرلمانات في السياسة الخارجية نظراً للمطالبة بإتاحة المشاركات الديمقراطية التي تعبر عن دور الشعوب في رسم سياستهم الخارجية، فوجد مجلس النواب البحريني، أتاحت قوانين اللائحة الداخلية للمجلس فكرة التمثيل البرلماني الدبلوماسي في العام(2002)، ورغماً عن حادثة انطلاق البرلمان البحريني دبلوماسياً وبدايته من الداخل البحريني في فاعليات محلية، إلا أن تعددت المشاركات البرلمانية في المحافل المحلية والإقليمية والدولية بغزارة، و تم بلورة ما يزيد عن(36) مجموعة صداقة مع مختلف الدول العربية والغربية، و الجدير بالاهتمام أنه لحيوية أدوار وفود الشعبة البرلمانية. و تزايد الاعتماد عليها كلما تواجدت تحديات خطيرة تتعلق بمحاولات اختراق خارجية أو المساس بالشؤون الداخلية، حينها تتراجع نسبة مشاركة الوفود في المحافل الإقليمية و الدولية.

رابعاً: الدبلوماسية البرلمانية العربية الشابة والقضية الفلسطينية:-

على منحنى آخر، وحول الدبلوماسية البرلمانية في شؤون عربية، فتأتى القضية الفلسطينية وشأن القدس على رأس القضايا العربية، التي طالما كانت لها أولوية في الذهن والفعل العربي قدر المستطاع، وفيما يتعلق بأداء البرلمانات العربية من أجل القدس في السنوات الأخيرة، فبدأت المشهد يبدأ منذ يناير من العام (2016)، بنشاط غانم المرزوقي رئيس مجلس الأمة الكويتي، بصفته رئيس الاتحاد البرلماني العربي، في سعيه الجدي للدفاع عن حق الشعب الفلسطيني واستنكار المواقف والإجراءات الإسرائيلية، بالتواصل مع رؤساء البرلمانات العربية، وإعلانه عن موقفه في أول اجتماع للاتحاد البرلماني العربي من القاهرة، في 25 فبراير من العام (2016) بأن يكون هدف موحد للاتحاد وللبرلمان العربي وكل البرلمانات العربية من خلال السبيل البرلمانية وعلى رأسها الدبلوماسية البرلمانية: "دعم ومساندة الحق الفلسطيني، ويكون ذلك بتوأمة العواصم العربية مع القدس بتأمين الدعم الاقتصادي لمواجهة سياسات تهويدها وتثبيت أهلها عليها وإعادة إعمار غزة، بالإضافة لضرورة العمل مع الحكومات العربية وبشكل عاجل على تأمين الدعم المادي لأهالي الشهداء، وضع خطة عمل برلمانية عربية بهدف شرح قضية الأسرى والمعتقلين في مختلف المنتديات البرلمانية والمطالبة بإطلاق سراحهم ومن ضمنهم البرلمانيين الأسرى والإفراج عن جثامين الشهداء المحتجزة"، و في أكتوبر من العام (2017)، في المؤتمر الـ(137) للاتحاد البرلماني الدولي بمدينة «سانت بطرسبرغ» الروسية، نجح مرزوق الغانم في طرد الوفد الإسرائيلي من الاجتماع على خلفيه اعتقال النواب

الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية، وكما أعلن مُسبقاً أنه يتطلع للتضييق على الحضور الإسرائيلي في جميع أطر الدبلوماسية البرلمانية على مختلف المستويات الإقليمية و الدولية، مما أشعل شبكات التواصل الاجتماعي في كل العالم العربي فخرّاً و مؤازراً، و ما ساعد على بلورة المشهد في أذهان العالم العربي هو الرسالة المسجلة لتلفزيونياً التي بعث بها أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، و التي أظهر من خلالها تقديره و إشادته بموقف الغانم وذلك ببلور مدى قوة و فاعلية الصدى السياسي الاجتماعي للدبلوماسية البرلمانية الواعية الحاسمة حين يرعاها ويكملها الرافد السياسي الرسمي متمثل في راس الدولة. ونجد أن تحديات الدبلوماسية البرلمانية العربية فيما يخص الشأن الفلسطيني تزداد صعوبة وتعقيد، لما أعلن عليه حينها الرئيس الأمريكي ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، برغبتهم في نقل السفارة الأمريكية للقدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل، بل أيضاً بزيادة الضغوط الأمريكية بقرار رفع الدعم المالي عن الفلسطينيين في 25 يناير من العام (2018)، لإرغامهم على تقبل الإملاءات الإسرائيلية الأمريكية، في المفاوضات المنشودة، وفي نفس اليوم خلال الجلسة الدورية لمجلس الأمن الدولي حول الشرق الأوسط - القضية الفلسطينية، عبر دائرة تليفزيونية من القدس، جاء تصريح نيكولاى ملادينوف منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، إن التمويل المتاح الآن لن يسمح للأمم المتحدة بتوفير الوقود للمستشفيات والبنية الأساسية الحيوية في قطاع غزة بعد انتهاء شهر فبراير من العام (2018)، داعياً إلى دعم جهود إعادة قطاع غزة لسيطرة

الحكومة الفلسطينية، مؤكداً أن تعطل هذه العملية سيزيد صعوبة الأوضاع بالنسبة لسكان غزة.

ولا يُمكننا أن نغفل، أن البرلمان التونسي كان أول من تفاعل مع موقف مرزوق الغانم وتواصل معه لتدعيم التدابير اللازمة لمواجهة إسرائيل عبر الدبلوماسية البرلمانية العربية في مختلف المحافل الدولية، وأيضاً في 22 يناير من العام (2018)، اتفاق رئيس مجلس النواب التونسي مع كتلة فتح البرلمانية على تحرك برلماني عربي مشترك يستهدف التواصل مع البرلمانات الإقليمية والدولية، وخاصة خلال الدورة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف.

خامساً: الدبلوماسية البرلمانية عربياً بين العراقيل وسبل التفعيل:

تتوحد عراقيل البرلمانات العربية ومشكلاتها التي تُحد من قدراتها في تفعيل ممارسة الدبلوماسية البرلمانية بالمستوى المنشود، أو عدم بلورة نتائج ملموسة وإيجابية رغماً عن اجتهادات البعض في ممارسة أنشطة الدبلوماسية البرلمانية، ففي أغلب المشهد البرلماني الدبلوماسي العربي تتلخص التحديات فيما يلي:

أولاً: عوائق ذاتية، يحتاج المجال الدبلوماسي البرلماني فيمن يمارسه مراعاة مستويات معينه من القدرات في الثقافة وادارك القضايا الدولية، وخريطة المصالح التي تدفع بالعلاقات الدولية أو تأزمها، فيقتضى ذلك الأمر مراعاة مؤهلات النواب وكفاءة علمية وعملية، وقدرة على خوض النقاشات والتحاور بالإضافة للإلمام اللغوي، وامتلاك مهارات الإقناع. فيكون من ضمن مسؤوليات الفرق البرلمانية انتقاء من

يُمثلها في النشاط الدبلوماسي البرلماني، والتخلي عن منطق الترضيات لانتقاء أعضاء الوفود والبعثات، وعدم التهاون في القدرات والمهارات بما يدعم الفرص لكسب رهانات الدبلوماسية البرلمانية.

ثانياً: عوائق موضوعية تتبلور في:

(1) محور غياب التنسيق بين رافدي السلطة التشريعية في البلد الواحد، واعتبار جهود وأراء الدبلوماسية البرلمانية كاجتهاد استرشادي أو يحظى بأن يكون تنفيذي، ولكنه غير مُلزم، فتكون الدبلوماسية البرلمانية صورية في بعض الدول، لعدم تمتعها بصلاحيات تُمكنها من بلورة جهودها لنتائج ملموسة، وقد تحجب الدولة تلك الصلاحيات أو النفوذ خوفاً على سيادة الدولة وسلطتها التنفيذية ومساراتها الرسمية، فيطغى هاجس تنافس السلطة بدل التعاون.

(2) عدم التنسيق بين العمل الدبلوماسي البرلماني وبين وزارة الخارجية، فيفترض الأمر نوع من التواصل الدوري لاطلاع النواب على موقف الدولة الرسمي من مختلف القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية والدولية، وإعلامهم بنقاط الضعف والقوة، خريطة مصالح دولتهم، وأي الملفات التي يستوجب أن توضع في الصدارة أو تتمتع بممارسة دبلوماسية عبر البرلمان بما يخدم المصالح الوطنية للبلاد، ولكن غياب ذلك التنسيق قد يخلق من النشاط الدبلوماسي البرلماني أزمات حين يكون مخالف لتوجهات الدولة، أو يتسبب في ضياع جهود دبلوماسية و مالية هباء دون مردود إيجابي فعلى، و مثلاً على تلك الحالة، فرق الأداء

الدبلوماسية البرلمانية كما أوضحنا سابقاً لكلاً من الجزائر و المغرب، وما ينتهي إليه كلاً منهم لنتائج فيما يخص قضية الصحراء المغربية.

3) خضوع ممارسة النشاط الدبلوماسي البرلماني للتوقيت وللأحداث والزيارات المفاجأة، وغياب الاهتمام ببلورة مجموعات الصداقة البرلمانية وتفعيلها، بما يجعل من النشاط الدبلوماسي البرلماني شيء له كثافة وإطار تفاعلي، ومن ثم تعزيز العلاقات المنشودة وتحقيق المصالح والأهداف بقوة راسخة أكثر. كما أنه يغيب فكرة تحديد الأهداف المنشودة من اللقاء بدقة وتوزيع المهام على أعضاء الفريق لإحداث نوع من التناغم والتكامل بين أعضاء الوفد البرلماني، ولا يتحمل أحد من الوفود البرلمانية مهمة إعداد التقارير اليومية عن نتاج اللقاء، مما يخصم الكثير من الخبرات التي يُمكن تعلمها التراكم المعرفي الذي يتعلق بمجال الدبلوماسية البرلمانية، وضمان استمرارية التراكم المعلوماتي مما يُساعد على تتبع تفاصيل الملفات أو القضايا التي يكون لها امتداد تاريخي مُتغير أو مُتجدد.

4) عدم بلورة نصوص دستورية واضحة تكفل ضمان لتواجد الدبلوماسية البرلمانية وإتاحة الفرص لتمكينها وإلزامها بمهام محددة تتصق مع رؤى الدولة وثوابتها، كمسار يضمن الممارسة البرلمانية الدبلوماسية وفي نفس الوقت يُلزم النواب بمحددات مُعينة حتى لا يتخطى سيادة الدولة أو يضر مصالحها القومي.

5) محدودية الموارد المالية للاتحادات البرلمانية العربية تحد من زخم جدول اللقاءات العربية في إطار الدبلوماسية البرلمانية، فنجد أن عدد

الأنشطة التي يُنظمها الاتحاد من أجل المتوسط خلال العام تفوق عدد ما ينظمه كلاً من البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي مجتمعين، وبالتالي يكون فرق كبير في الفاعلية واحترافية الممارسة للدبلوماسية البرلمانية عربياً.

كما يُمكن أن تستفيد الدول العربية من خبراتها الطويلة من التواجد في الأمم المتحدة كأضخم الكيانات السياسية الدبلوماسية، بتأسيس لمسار تواجد عربي برلماني دبلوماسي من خلال عدة نقاط:

- 1) الدعم البرلماني لأهم أحداث الأمم المتحدة الإجرائية مثل المشاركة في بعثات مراقبة الانتخابات.
- 2) البعثات التي يقوم بها الوفود البرلمانية إلى مختلف مكاتب منظومة الأمم المتحدة لتبادل الآراء حول أعمالها وحول الاتفاقيات الدولية في طور التنفيذ أو التباحث.
- 3) المشاركة في الوفود الوطنية الرسمية على الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- 4) إرسال بعثات برلمانية لدراسة الأعمال الميدانية للأمم المتحدة في مجال عمليات بناء السلام.

وأخيراً، يجب التأكيد على أهمية ترسيخ الدبلوماسية البرلمانية في الذهن العربي، باعتبارها واحدة من أهم آليات العصر الديمقراطي والتي تُعزز التلاحم بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة ويصب ذلك في استقرار الدول وقوة جبهتها الداخلية، لما تساعد عليه الدبلوماسية البرلمانية من حالة

الشفافية والمشاركة الأمامية في صنع السياسات الداخلية والخارجية أيضاً، فتضييق الفجوات التي تتسع بين الشعوب العربية وبرلماناتها وحكوماتها، بما يخدم المصالح العربية الحيوية، ويعزز من سلامة أمنها القومي.

مراجع الفصل الرابع:

-دراسات ومقالات:

- محمد حنين، آفاق تفعيل الدبلوماسية البرلمانية: الإكراهات والإمكانيات المتاحة، 12 يونيو 2012.

<https://www.hespress.com/writers/56166.html> cited at

10/1/2018

* د. رغيذ الصلح، الدبلوماسية البرلمانية ولبنان،

<http://www.arabparliamentaryinstitute.org/upload/article/2784665022.pdf>

* د. خالد القاضي، ثقافة الدبلوماسية البرلمانية،

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/557162.aspx>

-صبيحة غورة، الدبلوماسية البرلمانية،

Cited at 11-1-2018

<http://www.almothaqaf.com/qadaya2009/62650.html>

-راشد أحمد الرشيد، الدبلوماسية البرلمانية: الأهداف والآليات والأدوار (دراسة حالة مجلس النواب البحريني)، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017

* **فاطمة حسن الصايغ**، تشينجن. شهادة تميز جديدة للدبلوماسية

الإماراتية، 13 مارس 2014

http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfls=faIse&_nfpb=true&lang=ar&_pageLabel=featuredTopicsPage&_event=viewFeaturedTopic&ftId=/FeatureTopic/Fatma-ALSayegh/FeatureTopic_1777.xml

* حسام الدين جابر سالم، عن الدبلوماسية كأداة برلمانية ...

دور مجلس النواب في صياغة وتوجيه السياسة الخارجية البحرينية

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/13611/article/30191.html>

*ميساء بنت خميس الشبلية، الدبلوماسية البرلمانية(1)، 31

ديسمبر 2016

<http://alwatan.com/details/163411> cited at 10/1/2018

*ميساء بنت خميس الشبلية، الدبلوماسية البرلمانية(2)، 9 يناير 2017

<http://alwatan.com/details/165265>

*ميساء بنت خميس الشبلية، الدبلوماسية البرلمانية(3)، 16يناير 2017

<http://alwatan.com/details/166954>

*ميساء بنت خميس الشبلية، الدبلوماسية البرلمانية(4)، 23يناير 2017

<http://alwatan.com/details/168605>

*ميساء بنت خميس الشبلية، الدبلوماسية البرلمانية(5)، 30يناير 2017

<http://alwatan.com/details/170414>

*نانسي طلال زيدان، الدبلوماسية البرلمانية ودعم الدولة المصرية،
حالة مصر، المركز الإقليمي للدراسات السياسية والاستراتيجية، إبريل
2016

-حلقات تلفزيونية ويوتيوب:-

بث مباشر: الدبلوماسية الموازية، مركز هسبريس للدراسات والإعلام،
Nov 29, 2016.

<https://www.youtube.com/watch?v=hjYTM7N6rzE> cited at

20/1/2018.

كلمة رئيس مجلس الأمة الكويتي خلال فعاليات مؤتمر الأزهر العالمي
لنصرة القدس برعاية الرئيس السيسي، Jan 17, 2018.

<https://www.youtube.com/watch?v=KwZ3ITkOVql>

لقاء الرئيس السيسي أمين منظمة التعاون الإسلامي، Jan 17, 2018.

https://www.youtube.com/watch?v=tD_cGiexlhk

*مواقع إنترنت:

*أحمد جمال، القاهرة تستثمر الدبلوماسية البرلمانية لاستعراض
الدعم الدولي] 10/10/2016

<http://www.alarab.co.uk/?id=91904>

* إبراهيم سليمان وآلاء ياسر، إنجازات الدبلوماسية البرلمانية تعيد
مصر لمكانتها الأفريقية والعالمية خلال عامين، 11/يناير/2018

<http://www.albawabhnews.com/2893520>

*المجلس الشعبي الوطني يجدد موقف الجزائر "الدائم" و "الداعم"
للقضية الصحراوية، السبت، 2يناير 2018

<http://ar.aps.dz/algerie/52177-2018-01-13-19-07-12>

*الصحراء الغربية/2017: فشل اللوبي المغربي في التأثير على موقف
الولايات المتحدة الأمريكية، 2 يناير 2018

<http://ar.aps.dz/monde/51860-2017>

*أمل القبيسي... سيدة الدبلوماسية البرلمانية القوية. 3-5-2016.

<http://www.doualia.com/2016/05/03/%D8%A3%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85-2/>

*أمل القبيسي: أهمية دور الدبلوماسية البرلمانية في إغناء العلاقات وحل المشاكل الدولية. 18 أكتوبر 2017

<http://alwatannewspaper.ae/?p=247004>

-موقع البرلمان الأوروبي

<http://www.europarl.europa.eu/portal/en>

-أخبار الإتحاد البرلماني الدولي روسيا اليوم

[#/ https://arabic.rt.com/tags/Inter_Parliamentary_Union](https://arabic.rt.com/tags/Inter_Parliamentary_Union)

-الاتحاد البرلماني العربي

<http://www.arabipu.org/>

*مرزوق الغانم: تفعيل الدبلوماسية البرلمانية العربية نصره

لفلسطين. 25 فبراير 2016

<https://www.youtube.com/watch?v=hsgIG-l2wclU>

* رؤساء البرلمانات العربية يطالب بـالدعم لعقد المؤتمر الدولي

للسلام، 25 فبراير/ 2016

<http://www.albawabhnews.com/1791914>

* برلمان الكويت يُعيد فلسطين إلى واجهة الاهتمام العربي ويُشعل

شبكات التواصل، 21 أكتوبر 2017

<http://www.alquds.co.uk/?p=812693>

* ترامب لتنتيهاه: دون المفاوضات فلا أموال للفلسطينيين. 25 يناير

2018. *

<https://palsawa.com/post/140452>

*اتفاق فلسطيني تونسي للتواصل مع برلمانات العالم، 22 يناير 2018،

<https://palsawa.com/post/140207>

*عزيز عليلو، العجلوي ل 2 m.ma: فوز المغرب بعضوية مجلس

الأمن والسلام الإفريقي سيحاصر "الجولان الحر" للجزائر،

27 يناير 2018

<http://www.2m.ma/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%8%D9%84%D9%802mma%D9%81%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D8%A8%D8%B9%D8%B6%D9%88%D9%8A%D8%A9%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-20180126/>

*البرلمان الكويتي يستنكر استغلال أزمة سوريا في التآجيج

الطائفي، 14 يناير 2013،

<http://www.alquds.co.uk/?p=54085> _

*الدبلوماسية البرلمانية الكويتية لعبت دوراً فاعلاً في دعم

التضامن العربي المشترك على الأصدقاء كافة، 19 مارس 2017

<http://www.alhakea.com/word/?p=260061>

الدبلوماسية البرلمانية، حصيلة مجلس المستشارين

(2016/2017)، مجلس المستشارين، البرلمان، المملكة المغربية

http://www.chambredeconseillers.ma/docs/hassila_gov/2017/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf

يتناول الكتاب تطور بلورة الدبلوماسية البرلمانية منذ الملامح الأولى لظهورها تاريخياً علي مستوى العالم. كما يحاول الكتاب أن يقدم معلومة متكاملة عن الدبلوماسية البرلمانية والمشاهد الجوهرية التي ساهمت في بلورتها، وأنواعها، مع إبراز أهم الكيانات المعنية بممارسة الدبلوماسية البرلمانية عالمياً وإفريقياً. ولم يغفل الكتاب أن يقدم مقتطفات معلوماتية عن واقع الدبلوماسية البرلمانية في العالم العربي، ومناقشة عوائقها الذاتية و الموضوعية، مما يجعل من الكتاب إسهاماً فُتفرد من نوعه في الدراسات العربية.

نبذة عن المؤلفة: ناهية طلال زيدان، باحثة في العلوم السياسية، دراسة للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قسم إنجليزي)، بجامعة القاهرة عام (2010)، وعملت بمجال البحث العلمي كباحثة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام منذ يناير من العام (2013)، بالإضافة للتعاون والمشاركة في مشاريع بحثية مع مجموعة مختلفة من المراكز البحثية المصرية والعربية.



مركز
الدراسات
السياسية

